

وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاقْرَأُوا اللَّهَ قُرْآنًا
وَمَا تَقْدِرُوا إِلَّا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ

هَذِهِ
لَطَائِفُ الْحِكْمِ فِي صَدَقَاتِ
النَّعْمِ لِلْعَلَامَةِ وَجِيدِ الْعَصْرِ
وَالزَّوَانِ شَيْخِنَا الْمُحْتَرَمِ الشَّيْخِ
سَعِيدِ بْنِ خَلْفَانَ الْخَلِيلِ
رَحِمَهُ اللَّهُ أَمِينَ

وَكَانَ السَّبَبُ فِي طَبْعِهِ لِتَعْيِيمِ نَفْعِهِ مَجِيئَاتِ الْمَكَارِمِ
الشَّيْخِ سَالِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ وَذَلِكَ بِأَهْتَامِهِ وَتَصَحُّحِ الْإِقْلَامِ
مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ جَعِيمًا يَوْمَ مَبَايَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ سَنَةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من انعم بتركيبته من شاء من عباده فهذا هو هديهم الى
سبيل وشاده وصلوات الله على نبيه المصطفى والحمد لله وسلامه
على عباده الذين اصطفى اما بعد فقد عثرت في حال مطالعة
للائثار والتماسي لجواهر الفوائد من صفحات الاسفار على ابيات
جامعة لتفصيل صدقة الانعام في مختصر الفاظها الغريبة الوضع
والنظام قرأت في غرابة وضعها ما خللت انه في الاختراع نسيج جديد
ومن تضامين مختصر الفاظها ما قلت انه لم يجز لمن جاء من بعده
لما اجتمع يعقودها من الايجاز الذي هو منية الحفاظ فشهادت
كثرة معانيها الطائفة مع قصر الالفاظ وقد علم ان ذلك مما يجتو
لديه ركب الرجال وقرنل بساحته الفسيحة غلب الامال الا
انها مع الاعتراف بسبق المخترع وفضل المبتدع لم تخل من اختلاف
واعتلال وبقدرها فخط في حضيض النقص عن مراتب الكمال ما
ذاك الا لما سنشرحه انشاء الله موضحين النقص لما في قوافيها
من الاختلال او في معانيها من مخالفة مذهب اهل الحق وموافقة
اهل الضلال وليس في دينك ما يغفقه اهل العدل الانصاف
لا في اللفظ والمعنى من فاسد الاوصاف ولمثل هذا قد تحرك

٩٢
فشاهدت

الخاطر الى ابرازها بعد السبك ثانية في قوالها خلاص صوغها
 في عقود اخرى مرصعة بانواع الجواهر التي لم تشتملها هجته الانتقائية
 فعادت بفوائد بواهر ولبابها من لطافة المسلك ودقة المأخذ
 وغرابة الاسلوب سميتها بلطائف الحكم في صدقات النعم فسبحان
 من اظهر الجميل بحمده وستر القبيح انعاما على عبده وبعد فاقول
 لمن يعلم واذيع المقالة بجد لمن يفهم اني قد وضعت هذا الانشاء
 قد ذكره لمن شاء بشرط النظر فيه لمن هو من اهل النظر وان
 لا يؤخذ منه ما خالف الحق من اصل وفرع معتبر على اني ضاع
 لمن راي فيه خلافا قد طغى به القلم وزاغ عنه الفهم والبصر ان
 يد مع باطله ان كان لا محتمل لعدله في قول اهل العلم فبالحي
 ان لا يبقى له من اثر او يكتب على اثره ما يستدل به على باطله
 ان ظهر واقول كما قال الاول وحمدا لله من اهدانا ليعيونا لكن
 على غير المعابة ان قدوة ثم اني استغفرت الله تعالى دائنا بالتوبة له
 اجمالا وتفصيلا من كل شيء خالف الحق فلست بحمد الله ممن
 اصره واساله الاعانة والتوفيق لما يرتضيه من فضله لم يشكره
 انه كريم رحيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وتخصر
 في مقدمة سابقة واربعة ابواب ولاحقة فالمقدمة في بيان
 قاعدة كلية تعرف وضع الابيات المركبة الباب الاول في
 صدقات الحيوان الباب الثاني في صفاتها وحماتها وما يتعلق
 بذلك الباب الثالث في كيفية اخذ منها وصفة الماخوذ
 واشباه ذلك الباب الرابع في الخلطة واحكامها اللاحقة
 في ذكر اسنان الانعام وتمامها يتم لنا الغرض من تسويد هذا
 النثر والنظام وهذا شروع الابتداء فيه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَأَيْلُهُ عَمَّا سَاءَ أَمْرُ النَّحْمِ مِنْ الصَّدَقَاتِ الْفَرَضِ فِي قَوْلٍ مِنْ حَكَمٍ

سأيل بوزن فعائل بفتح الفاء والياء المثناة من تحت زائدة بعد
المدة التي هي الالف المزيدة أيضا بينهما وبين الهزة الأصلية
مفتوحة وقبلها السين المهملة وهو بهذا الوزن الذي لا نظير له
فعل ماض بمعنى سال وتركيبها يدل على أكثر المسألة وتوارد
بدلالة الزيادة في الوزن إذ لا يتراد غير معنى والبيت المستشهد
لا يابى ذلك وهو قول بلال بن جرير إذا ضفتهم وسأيلتهم وفتحهم
علة حاضره ثم في القاموس أنه جمع بين اللغتين بين همزة
سال وياسايل وبعد هذا فاقول أنه مع ما سمع كذلك وزن
جامد أي مختص بالماضي دون المتصرف منه مطلقا أي المضارع
ولا يقيم في الاستحسان من حيث اللفظ لو نطق به كذلك أي
بوزن فعائل بفتح الفاء وتسكن مع همزة الوصل وكسر الياء
في الوجهين والله أعلم فإن قلت فحقا لفواتح ان ينتخب لها فما
بال هذا الوزن الغريب ثم قلت فمادة الكلمة ما لوفة فصيحة
فالوزن نفسه غير معتد بغرابيه ما لم يولد ثقلا أو بشاعة ولا
فكنا وزن اهراق ولا نظير له وهو فصيح وفي حديثه صلى الله
عليه أن النفوس جبلت على استطاع كل غريب ولازم ادغام النون
من حرف عن التي هي للجأوزة فيما الموصولة الاسمية كالادغام في
ما الاستفهامية بلا غنة فيها على الشبه بخرافا للقاعدة المطردة
في غيرها والباء للظرفية دخلت على السايمة بوزن اسم الفاعل الحقت
به تاء التانيث واشتقاقه من لسوم بفتح المهملة وفعله مست
تسوم والسايمة في القاموس هي الأبل الراعية والصحيح عندنا

انها كل راعية فلا تختص به الابل كذا في الحديث والاثرو
 يويده ظاهر اللغة ولا ياباه التنزيل ومنه قوله تعالى شجر فيه
 يتيمون بضم التاء من اسمها اي اوعاها والنعم بحركة وتشكن
 عينه هو الابل والشاء وقيل هو الابل خاصة والجمع انعام
 وجمع الجمع اناعيم هكذا في لقاموس وعلى ظاهره فكان البقر
 غير داخله في مفهوم عبارته في القولين وفي قول الزحشري
 ان الانعام هي الازواج الثمانية واكثر ما يقع على الابل وهذا
 هو الصحيح قطعا لثبوته نصا في قوله تعالى ومن الانعام جملة
 وفرشها فذكرها مجمولا ثم اورد فيها بالتفسير مفصلا فقال ثمانية
 ازواج من الضان اثنين ومن المعز اثنين ومن الابل اثنين
 ومن البقر اثنين فتمت الازواج الثمانية من الاصناف الاربعة
 فتلك ثلاثة اقوال واربعا ما يستدل به من عبارة شمس العلوم
 على شمول الازواج الثمانية وغيرها لقوله النعم وهي البهايم
 وفي قولهم ان البهيمة كل ذات اربع وكذا فيه عن ابن كيسان
 انه اذا قلت نعم لم تكن الا الابل فاذا قلت انعام وقعت للابل
 وكل ما يرعى فهذا هو القول الخامس وليس الصحيح منها غير الثالث
 كما اسلفناه عن جاران الله والنعم في قول الزحشري هو اسم مفرد
 يقتضى معنى الجمع مسموع التذكير في قوله في كل عام نعم تحوته
 ينتجه قوم ويلحقونه وليس في القاموس ولا في شمس العلوم
 ايضا ما يستدل به على ان الانعام قد يكون اسما مفردا في
 معنى الجمع مذكرا كالنعم وقد حكاه الزحشري عن سيديويه وهو
 صحيح مؤيد بتذكير ضميره في الآية الشريفة وان لكم في الانعام
 لعلوة سنقيكم مما في بطونه وان كان شيخ فيروز اباد قد اهماله

فلعله قد اغفله ولا بأس فذلك دأب لفطرة البشرية ومن
 لبيان المسئول عنه وهي الصدقات جمع صدقة بالتحريك عبارة
 في اللازم عن اخراج بعض المال حق وجب عليه فيه الله تعالى
 باجتماعه الى مبلغ حدده الشارع وغير اللازم عبارة عن اخراج
 مال لمجرد القرينة الى الله تعالى وفي كل منهما جمل تفاصيل موضعا
 كتب الفقه وانما تعرض لنوع منها خاص بالانعام واجب فيها ولهذا
 قال الناظر من الصدقات الفرض فالفرض مصداق وهو صفة
 للصدقات ولذلك وحده مذكرا كما هو نشان المصدر الموصوف
 كما يقال رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل وهو ابلغ
 من التوصيف بالمشقق منه والفعل منه فرض يفرض كنصر
 ينصر ومعنى فرض الله لكم تحلة ايمانكم اى اوجبها وفرض الرسول
 صلى الله عليه وسلم السنة الواجبة فمخلص المعنى من الصدقات
 الواجبات في قول من حكم بوجوبها وهو الحكم العدل سبحانه وتعالى
 اذ لا حكم الا الله على الحقيقة او النبي صلى الله عليه وسلم لانه
 هو الذى سنها وفصلها وعين الواجب منها وعلما لامة المحدثين
 لانهم الحكم بما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
 وهذا كقوله يحكم بها النبيون الذين اسلموا للذين هادوا
 والربانيون والاحبار بما استخفوا من كتاب الله والكل راجع
 بالحق الى واحد وهو حكم الله لا غيره ومن بفتح الميم اسم موصول
 للمفرد ان كان الحاكم هو الله تعالى مثانه او النبي صلى الله عليه وسلم
 وحيد فلابس في توحيد عايد المحدث وف وجوبا وان
 قد ان الحاكم بها هم العلماء الذين هم الورثة في كذا على تقدير
 كل واحد في حكمه او يكون لجمع العاقل وتوحيد العائد

من صلاته باعتبار اللفظ ويجوز كونه بلفظ الجمع كقوله تعالى و
 منهم من يستمعون اليك وصلاحيته في هذا الوصل للجمع
 وغيره من عاقل كما حققناه في المقالة يد وحكم فعل ماض مضارعة
 يحكم بضم الكاف واشتقاقهما من الحكم وهو فصل الخطاب هو
 هاهنا صلة الموصول والعائد منه محذوف والباقي ظاهر
 اعرابا ولغة فلا نطيل بشرحه الكتاب ٢

فَقَالَ سَأُنْطِيكَ الْجَوَابَ مُفَصَّلًا | سُمُو طَابِ بِهَازٍ الدَّرُّ وَالشَّدَوُ مُنْتَظَمٌ

الفاء عاطفة على سألته والسين من سأنطيك حرف يدخل
 على الفعل المضارع فيخلصه للاستقبال ولكون انطيك من باب
 افعل ضمت همزة المضارعة منه وضمير المتكلم فيه مقدر ومعنى
 محذوف لفظا وجوبا لا عطاء ما في حرف المضارعة من مفهومه
 والاظهار بالنون بعد الهمزة بدلا من عين مهملة لغة في الاعطاء
 فصيحة وردت شاذة في قراءة ضعيفة انا انطيناك الكوشر
 والجواب معروف وتفصيله ضد اجماله وهو ان يشرحه
 فصلا فصلا وقوله مفصلا في البيت بفتح الصاد المهملة اسم
 مفعول من التفصيل وبكسرهما اسم فاعل منه وانتصابه
 في الوجهين على الحال وعامله فيها انطيك وصاحبها في الاول
 الجواب والثاني المجيب والسُمُو ط بالضم جمع سُمُو ط بالكسر
 وهو خيط النظم وقلة اطول من المختقة ونصيبها بدل من
 مفصل بفتح الصاد او حالا منه او من الجواب او مفعولا
 لمفصل بكسر الصاد والباء للظرفية والدر بضم الدال
 جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة وتجمع ايضا على دُرٍ وَدُرٍ
 وَرَاتٍ وَالشَّدَوُ بفتح المعجمة الاولى وسكون المعجمة الثانية

والثالث مهمل هو صغار اللؤلؤ أو قطع من الذهب التقطت من معدنه بلا اذابة او خزن يفصل به النظم والواحدة بهاء وكله صالح في التفسير بمعنى البيت وان كان الخرز من الثلاثة اذني فكان العدول الى ما هو خير منه اولى والمنظم بفتح الظاء وزن مفتعل بفتح العين اسم مفعول من انتظم بمعنى انضم وانتظام الدر والشذر وانضمامه الى بعضه بعض في السلك وباقي لفظ البيت ظاهر

فَدَرُّ نَكَمَاتٍ عَقْلٍ تَوَرَّتْ | بَوَاحٍ نَقْلٍ كَحِكْمِهَا امْرُءٌ غَشِمَ

الفاء في هذا كان لجواب سوال تقديره ان شئت ذاك فدوئك ودوئك هي اسم فعل امر معناه الاغراء اي الدلالة على المغر به والامر بالتزامه وحفظه والمغري به في هذا الموضع هو القصيدة كلها او ابيات التركيب منها وفي البيت السابق قد وعد باعطاء ذلك لكن بلفظ الاستقبال وعدل عنه هنا الى الاغراء به في الحال انجاز الوعد وسماها بالعرض المستول عنه والايات جمع اية وهي العلامة والعبارة والمعجزة ونصب الايات على البدل من الضمير او على تقدير الحالية وعاملها اسم الفعل لتضمنه معنى الفعل وعلامة نصبها كسر التاء منها مضافة الى العقل هو نور روحاني قدرك النفس به العلوم الضرورية والنظرية وقيل العلم وفي قول اخرا انه قوة يكون بها التمييز بين الحسن والقيم وفي قولهم ان ابتداء وجوده عند اجتئان الولد ثم لا يزال ينمو الى ان يكمل عند البلوغ والفلاسفة وغيرهم فيه اقوال كثيرة ليس هنا موضعها وتومرت صاوت ذات انوار واسعة والنور ضد الظلمة

والواضح الجلي الظاهر والنقل هو الاسناد ورفع الخبر عن يتقل عنه
والمراد به هنا ما نقل من الكتاب او الحديث او الاثر فلم حرف جازم
وبه ينتقل معنى المضارعة الى مفهوم الماضي المحروم به فعل
مضارع مشتق من الحوك الذي هو النسيج عبارة عن نسج
هذا النظم البديع في انماطيات المعاني ومعاني البيان والغشم
بتحريك المعجمتين اعتساف الامر على غير طريقه والابتيان به
على غير وجه سديد والفعل منه غشم كضرب وهو في البيت
كذلك بلفظ الماضي جملة في موضع رفع على تقدير انها نعت لامر
وصلاحيته لذلك من حيث كونه منكر او مجوز ان يكون بلفظ
المصدر نعتا له وهو فصيح جدا وعلى تقدير مضاف محذوف
اي ذو غشم وذلك شايع :

حَوَتْ جُمْلَ الاسْفَارِ فِي ضَمْنِ لَفْظِهَا الْبَكْرِ فَبُحَانَ الذِّكْرِ الْمَرْحُومِ

حوى الشيء بمعنى جمعه واحرزه والضم الجيم وفتح الميم جمع جملة
بالضم وهي من الشيء مجتمع وجمله كضربه جمعه عن تفرقة والاسفار
يفتح الهزة جمع سفر بالكسر وما سوى القاء منه مهمل في القاموس
انه الكتاب الكبير او جزوا من اجزاء التورات والاول هو المراد
هنا واللام فيها للعهد الذهني اي الاسفار المعروفة او للجسدية
وضعا وتخصص بالقرينة لفهم المخاطب والضم بالكسر مصدر
من ضمن الشيء وبه يضمن بكسر العين في الماضي وفتحها
في المضارع كالضمان بالفتح للصدر ايضا ومعناها الكفالة
بالمضمون والبديع في الشرف وغيره ما بلغ الغاية في باب
والمخترع الذي لم ينسج على مثاله فهو على الوجه الاول فعيل
بمعنى فاعل مصوغ من بلع ككرم ومنه البديع في الاسماء الحسنة

قدس الله شرفها وعلى الثاني فهو فعيل بمعنى مفعول وصوغه
 من بدعه كمنعه اذا انشاه واخترعه وفي البيت يقبل الوجهين
 اللزوم والتعديّة فيهما تفسيره والفاء في سبحان هي التي تشبه
 بفاء الجزاء كانه قال اذا كان الامر كذلك فسبحان الملهم لذلك
 على معنى التعجب وفيه رفع النظر عن ملاحظة الآثار الى مستأ
 انوار مؤثرها تقدست ذاقه انما هو نور التوحيد في مقام التفريد
 لاهل التجريد ولا جرم فقد عرف الحق لاهله فالحق الفرع باصله
 وفيه من نظرية هذا المنظوم وتركيبته ما لا مزيد عليه لتوصيفه
 بالحكم الالهامية واسناداتها معها الى واهب الفضل ومفيض
 العقل تعالى شانه وانما اتى بالظاهر في المضمير بقوله الهم الحكم
 مكان قوله الهم مراعاة القافية وفائدة المعنى الذي عدل بها
 لاجله عن المضمير والمظهر الى الصفة ولا يخفى ان دخولها اولاً في مفهوم
 لفظة الحكم وسبحان بضم او لها كلمة بمعنى التنزيه لازمة الاحتيا
 الى اسم من تسبى له السموات والارض ومن فيهن تنزيها له من
 كل سوء لا اله غيره وانتصابها في قولهم بالمصدر اى ابرئ الله
 من السوء براءة وقد يقال في التعجب سبحان من كذا وقد يكون السبحان
 مصدراً من سبى كمنع اى قال سبحان الله كالسبيح من سبى كقطع
 وقيل سبحان الله معناها السرعة اليه والخفة في طاعته فكان
 اشتقاقها من السبى في المسير ضرب يشبه العوم في الماء ومنه
 فرس سبوح وبه فسرت والسابحات سبحان على انها الملكة
 او النجوم او السفن او الرياح والالهام قد ف الله تعالى النور
 من لطيف امداده في قلب من شاء من عباديه بلا واسطة من
 غيره او باضافة الملك من خيره فيبصره الملهم ما قدر له من

غوامض العلم ولطائف الحكم وهي بكسر الحاء وفتح الكاف جمع حكمة
بالكسر وتكون في اطلاقها المعان كثيرة والمراد بها في هذا الموضع
ابرار اسرار غوامض الشريعة في قوالب الفاظ ابياقتها البديعة
كما فتح الله من فضله ويسر وله الحمد كما هو اهله المقدمة بكسر
الدال عبارة عن نبذة من كلام تقدم طرفا من المعاني المحتاج
اليها الكتاب وهي هنا موضوعة لبيان قاعدة كلية تعرف كيفية
وضع الابيات المركبة وتضبط ما فيها من الرمز بقانون مطرد
على اصل واحد ولا خفاء بمناسبة تقديم هذه في هذا المحل
توطية لما سيد ذكر بعد ان يسره الله لنا لا يكون القول على مجهول
عند المخاطب من اول وهلة ولو قد وتفسيره في التثنية فلا
يكون النظر متوقفا على غيره لا غنية فيه بنفسه مع استقلاله
وقد شرع الآن بيانه بقوله

اِذَا شِئْتَ تَسْتَجِلِّي تَرَ كَيْبَ ضِعْمَا | بِقَاعِكَ تَهْكِكُ اِلَى وَاَضِحِ اللَّقْمِ

اذا سم طرف زمان لما يستقبل شرطي جوابه محذون وبه مقد
نصبه على الظرفية وشئت فعل ماض يائي العين حذف ثانيه
مع الضمير لا اعتلاؤه ولا مة همزة وسكر فها مع الضمير لازم فرقا
بينه وبينها تلحقه تاء ضمير الانثى ويجوز قلب الهمزة منها ياء هنا
ومعناها اردت وابتغيت وتستجلى بفتح تاء المضارعة ولام الكلمة
او بضمها مع فتحه بناء لما ليسم فاعله ومعناها تستكشف الجلاء
بفتح الجيم والمد هو الظهور والا نكتفان والتراكيب جمع تركيب المراد
ها هنا الحروف المترتبة بانضمامها الى بعض دستور الوضع وهي
منصوبة على المفعولية ان فتحت المضارعة وتستجلى ان ضمت تلك
رفعت هذا لانها في المديم فاعله عن اسم الفاعل والوضع

تقريرها على تلك الهيئة المركبة والباء لا تستعانة دخلت على القاعدة
وهي في كل شيء كالأصل يدور عليها جزئياته وقواعد الوجود
خشبات اربع تحتها وكب عليها من وتحتها بفتح التاء فعل مضارع
من الهك ثم يضم الهاء مقصوراً وهو الاشارة بالتحقيق الى سواء
الطريق وان ضم تاء المضارعة جاز فيكون من اهداه الى الشيء
دفعه اليه والاول اجود وبالوجهين فهي جملة فعلية ففتت بها
القاعدة ورابطها محذوف وسوغها للنعته تنكير الموصوف والآخر
ينهي ما قبله من مشتق الى ما بعده والواضح من الامر الجلي ومن
الطرق الظاهر المنكشف وازافتها الى اللقمة محركة وقد تضمن اللام
مع بقاء فتحه القاف اضافة لفظية لا معنوية واللقمة جادة الطريق ومعلمه
وقيل وسطه ويجوز ان يعرف الواضح في البيت بادخال الالف اللام
عليه فيكون اللقمة بعد عطف بيان او بدلا او اضافة كالحسن الثوب
او منصوبا بالصفة المشبهة باسم الفاعل ومرفوعا بها كالوجود
الاعرابية التي في الحسن الوجه عند النخاة فانها الثلاثة ويجوز
ان يقال وضم اللقمة بفتح الواو والضاد المعجمة والواو هو في اللغة فحة
الطريق ايضا وادخال الة التعريف على الواضح وجه رابع ومعنى
اعراب اللقمة كما كان مع تعريف الواضح وكفى به من الاعادة والتكرار
فما هي الا العدة فالفرض ركباً كذلك والاعادة بالجملة العلم

هي ضمير المفرد المؤنث اشار به الى التراكيب الموعودة واتي قبل الضمير
بما النافية وبعده بالافادة للمصر يقول لا معنى لها غير اعدا ووقوع
تركبت كذلك ثم شرع في التبيين فشرح كيفية تركيب العدد او لا
لانه المقدم فيها وضعا واستحقاقه التقديم طبعاً كتقديم الاصل
على الفرع لان بوجود ذلك المعدود يجب الفرض شرعاً وعطف الفرض

عليه بالفاء على انه من بعد مطابق له بلا فصل لان الفاء حرف
عطف للترتيب من دون محلة فهذا يستدل على ان ذكر القرض
لا يتقدم العدد ولا يكون الا بعد تمام العدد بل يتبعه فصلا
فصلا هكذا يراد به واجتماعهما على هذا النسق هو المعبر عنه
بالتركيب الاعداد جمع عدد والواحد من العدد فيه اختلاف و
صح الانطائي وغيره المنع لعد متعك ووضع لفظة العدد دال على
متعد وهو من الاثنين فصاعدا الى غير نهاية فظاهر الاطلاق في
وضعياتهم يدخل فيها من الواحد الى ما زاد والجمل يضم الجيم و
شد الميم مفتوحة وقد تخفف وتشديد هاء في البيت يلزم للوزن
هو حسا مشهور ولهذا وصفه بالعلم بحركة اى الجمل المشايخ لشهرته
في المنظورات وحساب الجمل عند علماء الحروف قاعدة معروفة
وطريقة مألوفة ولكونها هي المراد هنا فلا بأس ان نورد هاهنا مفصلة
بكمالها وناتي معها الاعداد برسم اشكالها تامة للفائدة وتكملة
للعائدة فهذه مودوعة هذا الجمل ولك للتساعي بسطا والعش
نصبا نبدا فيه بوضع الحروف اولا سطر اسطر او تحت كل حرف
ماله من الاعداد تترى ومجموع ذلك هو الجمل المشهور وهذه
صفته كما في الجمل مسطوره

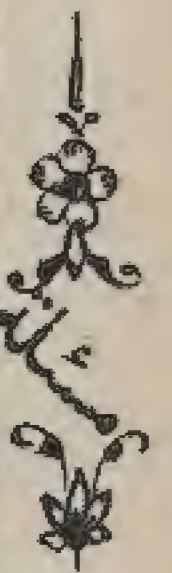
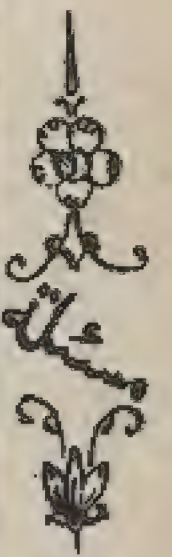
ا	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
ي	ك	ل	م	ن	س	ع	ف	ص
١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠
ق	ر	ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ
١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠
ع	بع	جع	دع	هع	وع	زع	حع	طع
١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠
اي	ايق	ايقع	اق	يق	اقع	يقع	اع	يع
١١	١١١	١١١١	١٠١	١١٠	١١٠١	١١١٠	١٠٠١	١٠١٠

وقد وصح بهذا ان ترتيب العدد في الحروف بالجمال فما هو بالتوالي
 على ترتيب ايجاد بشرط خلوها من الاعداد المركبة لفظا من عدد من
 فاكثر سواء كان تركيبها من جاكاحد عشر او اضافة كتسع وتسعين
 وهذا القيد استكملت الاعداد جميعا من الواحد الى الالف فهي
 ثلاث مراتب قامة عقود وعشرات ومئات ومن الرابعة اولها
 وهو الالف عدد الغين المعجمة لكونها واس ايجاد كما هو عند اكثر
 اهل العلم وبعضهم ينسبه في قاصيله الى المغاربة وعند المشايخ
 ان الشين المعجمة هي الالف والغين تسعة مائة والطاء ثمان مائة
 ولهم فيه ترتيب اخر واختلاف فنكتفي عنه بالشهرير فهذا هو الجمل
 البسيط في اعداد الحروف ومتى احتيج الى تركيبها قدم الالف
 فنطق به مع الاكثر الى غير نهاية فنقول ايق في احد عشر ومائة
 وايق ان ردت الالف معهن وبعض يقدم الالف مع وجوده على
 مادونه في النطق فيعكسها فيقول فيقول احد عشر ومائة والالف
 غقيا وهذا احسن لتلايل تبس بمعدود الالف فلا استنطقت
 احد عشر الفا ومائة الف لم تستطع ان تقول الا ايقع وقد يحسن
 مع هذا التوجيه تقديم الالف وبقاء مادونها بعد لا يتاء بسا
 العدد بعد ها على ترتيبه وكل ذلك لاستحالة النطق بمكر الغين
 متى كثرت الاعداد ولهذا قلنا في الالفين بغ وفي الثلاثة الالف
 جغ وفي الاربعة دغ الى اخرها ولم نقل غغغغ وبالقاعدة
 المطردة ينبغي ان ليس المراد به اربعة الالف لاننا نقول حينئذ
 غدوغه وهكذا اهر با من اللبس وان جاز قياسا ورايا فيما قل
 وكثر فلا بأس ان تصرفنا فيه فصل وان اطراء القول بنا في
 هذا المنهج الى ذكر تركيب الحروف والاعداد فسندروه انشاء الله

ببيان رسوم هذه الأعداد بالقلم الهندكي الشهير بالمرتبة الاختصاص
 بها كاختصاصها به في الغالب وقد رسمناه في هذا الجدول فلا بد
 من ذكر قواعدك لا تمام فوائده فتقول مدد والعدد وكله لفظا والاسما
 والاصل ونعرفها بالمرتبة الأولى ثم ان ضرب كل منهما في عشرة
 الثالثة وهكذا مطلقا أي من كل ضرب كل مرتبة في عشرة فتكون
 المرتبة التي فوقها بالغاما بلغ ويسمى كل منهما باعتبار موضعها ^{بنية} فالت
 العشرات والثالثة المئات والرابعة الألوف والخامسة عشرات
 الألوف والسادسة اللكوك والسابعة عشرات اللكوك والثامنة
 الكروم وهكذا فهذا ترتيب العدد ببيان على ان ليس به لفظة
 لك ولا كرمعنى العدد فلعلمنا من الالفاظ المصطلح عليها في دفاتر
 الحسابات وقد وردت في كتب اهل العلم بلسان اهلها ولكل
 ما اطلقوا عليه واما رسمه بالقلم الهندكي فاشكال اخترعها
 الحكماء هارث الهندكي فيما يقال من صور النجوم السماوية من وجوه
 عطارده خاصة فوضع اشكالها وابرز للناس تماثلها فنسبت اليه
 فيما قيل ودوره على ترتيب مراتب العدد لكونه تسعة اشكال
 لتسعة اعداد لا غير فالمرتبة الأولى هي العقود التسعة واشكالها
 مستقلة بذاتها كما رايت في الجدول وكفى والمرتبة الثانية العشرات
 فيزاد كل شكل منها نقطة من خلفه عن يمين الكاتب فيكون بها
 شكلا للعشاري المولد من شكله الاحادي بالضرب السابق ذكره
 فالواحد للعشرة والاثنان للعشرين والثلاثة للثلاثين وهكذا
 وفي المرتبة الثانية تزداد نقطة اخرى لكل شكل فتجتمع
 نقطتان وفي المرتبة الرابعة يجتمع ثلاث نقاط وفي الخامسة اربع
 وفي السادسة وهي اللكوك خمس وهكذا ففسر فانه اصل لا ينحرم

بيان فهذا وضع البسيط منها كما رايت وسمعت واما المركب
 مضى في تركيب الحروف يبدأ بالاقل فالأكثر على الترتيب وكل
 شكل ينوب عنه صفر استقر في جانبه أي مكانه والصفر بالصاد
 المهملة والفاء والراء المهملة في آخره هو في قول شيخنا شكل مدر
 تجويفي وقد يجتزى عنه بالنقطة لوضح التسمية وتفسير هذا
 ان شكل الالف يرسم بثلاث صفور من ورائه لتعديده ثلاث
 مراتب الاحاد والعشرات والمئات وبهذا تعرف ان كل صفرا تب
 في الوضع عن مرتبة محذوفة فلو وجد شكل تلك المرتبة المحذوف
 مستقرا في موضعه لبطل الصفر كما رايت في رسم يقع في الجدول
 مجردا من الصفور لوجود اشكال ما قبله من المراتب تماما فلو حذفت
 الاولى من المراتب كان الصفر واحدا فقط عوضا لها لا غير كما قرناه
 في مادة يقع في الجدول او حذفت الثانية فقط كان الصفر في الش
 فحسب كما في اقع او حذفت الثانية والثالثة قام مقامهما صفران
 وثبت الشكل الاول كما في رسم اع في الجدول وعلى ذلك فقس فيما
 نقصا وزاد الى غير نهاية وازا عرفت ضابطه فاستغن عنه عن
 تفصيل شرح سائر مركبات الجدول وغيره استغناء بالاصل
 عما لا طائل تحته واما اللفظة الصفر فان تكن عربية فهي من تسمية
 الشيء باسم محله والصفر مثلثة وككف هو الخالي والجمع اصفار
 وقد صفر يصفر صفورا أي خلا ومعنى تسمية النقطة بذلك
 لنيابتها عن الشكل المحذوف فهو خالي الموضع لخلو المحل منه
 فسمى باسم موضعه فصارت التسمية له به كالعلم القائم بذاته له
 فهذا وجهه عندك وان كان من المصطلحات فغنه مقترا الى توحيه
 وبهذا قدم الغرض لنا من تفصيل الجمل وعلايقه واما بيان الغرض فهذا

مثل لام لبوفها ثم الحاء المهملة عبارة عن الحققة والحجيم عن الجذعة بالتز
 السابق في الكل ولتساويهما في الاخذ والاشتم هو الطويل الرفيع وباقي
 لفظ البيت ظاهر وليس في القصيدة رمز لاسم غير هذه الاحرف الخمسة
 المذكورة وجمعها ج شمل ولم ترمز للبقر لاحتوائها على الابل ولو احتج
 الى رفرها مثلاً لاخذ فاه من اول اسمائها ايضا طرد للقاعدة والثاء
 من التبيعة والحجيم للجذعة والثاء للثنية والراء للرباعية وهكذا
 وبهذا قد تمت المقدمة وبعد ها مسألة قلت واذا اخذت
 لفقري من مال الفقراء اكون الجواب فيه مثل الزكاة في هذا ام لا
 الجواب نعم مسألة قلت له واذا كان عندك راس مال للتجارة فربحت
 وبخالت تركته لكفاني سنة لعولي ولكن اصفته الى الاصل خوفا ان
 لا يكفي في ذلك في السنة القابلة اتحل لي الزكاة على هذا ام لا
 اذا كان ما تركته اصلا من هذا المال لا يكفيك ما يحصل من غلاته
 في كل سنة لمؤنتك ولمن يلزمك عوله او ما يجب عليك من الوجوه
 التي لا بد لك منها فاذا جعلته اصلا كالاول استعدا والماعسى ان
 تحتاج له من هذا فعندي انه لا يضيق عليك ذلك على هذا القول
 ويجوز لك من بعد ان تاخذ من الزكاة لسنتك والله اعلم مسألة
 اخرى عن ابي سعيد ومعى انه قد قيل له ان ياخذ من الزكاة ويشتر
 جميع ما يحتاج اليه ما ينتفع الناس به من الاواني والدابة ليركبها
 والمينة والضحية واشباه هذا ولو كان في يده ما يغنيه عن فقره في
 سنة الا لشراء الاصل فمى انه يختلف في ذلك انتهى ما وردناه
 وعندك ايها الشيخ ان شراء الاصل على هذا ما يختلف فيه اذا كان
 من الزكاة ام يختلف هذا بالفم خلاف ذلك تفضل ببيان ذلك ما
 جورا الجواب نعم هو مما يختلف فيه بضم الياء لا بفتحها وقد اختلف



الناس في الزكاة على مذاهب منهم من شدد فقال لا يأخذها الا لقد
 ضرورته من التمر والخبز فلا ياكل بها اللحم والحلوات ولا يشتري الا
 متعة وكان الكسوة من ضرورياته اذا كانت بقدر الحاجة فهي لحقة
 بهذا وبعض وسع له في ذلك ان يأخذ لحاجته من غير تقشف
 ولا تقشير ويكون هو الناظر لنفسه في ذلك لكن ما يرى عنه الغنا في
 حاله فليس له اخذه وبعض اجاز له اذا اخذ في الاصل قد ولا يغنيه
 في سنته ان يتوسع فيه بما شاء من المباح لا شراء الكتب والاصول
 واجاز بعضهم ان يشتري من الكتب ما يحتاج اليه لخرقه وما يكون
 عذرا لصلاح دينه وفي قول خامس فاذا اخذ من الزكاة قد رما
 جاز له فيجوز ان يشتري منها المصحف والكتب غيرها من المباح الا
 الاصول فاكثر قولهم انه يمنع من شرائها ما اخذ من الزكاة وفي قول
 سادس انه اذا جاز له التوسع بالمباح فيما في يده من الزكاة الجائزة
 اخذها في حالة جوازها له فلا مانع له من جواز ذلك لانه في الاصل
 من نفس المباح لكن لا يباح له الاخذ للشراء خاصة وانما جاز له الا
 لشراء الاصول فكذلك في قولهم انه لا يأخذ منها الحج وانه لا يحج منها
 الا ذو غنا او ذو غنا واذا اخذ منها الفقير ما جاز له في حبه فاي مانع
 له من اتقاؤه مثالا في الحج عن نفسه فانه نوع طاعة واداء فريضة واذا
 جاز الاختلاف وثبتت في المباحات كلها فاي مانع من ثبوته في الحج به اذا
 اخذ ما جاز له في الاصل لفقره ولا ارى في الصحيح الا ان هذا الوجه
 احق بالجواز واولى بثبوت الاختلاف وان لم نجد فيه بعينه في الاثر الا
 المنع منه فكانه مبني على قول من لا يرى جواز التوسع بما شاء من المباح
 لا غير لكن مثل هذه الوجوه ينبغي لا تظهر لاكثر الخلق وان كان فيها
 نوع من الرفق لكن معتمدا لفقهاء في هذا على غير هذا نظر في مصنفنا

الاسلام ورد الهم في المصلحة العامة والله اعلم به

باب في صدقات الحيوانات

يَذِي الْحَيَوَانَاتِ لَمْ تَكُنْ مِنْ اَنْ اَنْعِيمَ لَمْ تَشْرَعْ زَكَاةً فَتَرْتَسِمُ

ذی اشاره الى المذكرة في الباب وهي الحيوانات جمع حيوان بفتح الحاء وهو في عبارة القاموس جنس الحي في شمس العلوم كل ذي روح والمعنوساء فهو اسم جنس يشمل الكل كالملائكة والناس الدواب الطير وغيرها حتى ذوات الماء وليس المراد منها ما هنا الا جنس ما يقع الملك عليه كما سيأتي انشاء الله وقد مضى ان الانعام جمع انعام ومعنى لم تشرع اي لم تفرض ولم تسن وترسم بناء لما رسم فاعله من ارسم الشيء بمعنى رسمه اي جعله ذارسم واصل الرسم في الارض الباقي بها بعد ان يعفيها الغيث ومقتضى البيت ان مطلق الحيوانات ليس فيها الانعام وهو صحيح وانما صدر الباب هنا بذكر الحيوانات جميعا لاستيفاء حكمها واشتمال الجمل منها على مفصلها وليطرح القول فيما على ما صرح به الشارع صلوات الله عليه من العفو عن بعضها ولهذا قال على سيد المرسلين

كَعْبَدُ خَيْلٍ وَالْبِغَالِ وَخَنَازِيرٍ وَطَيِّبٌ وَعَلٍ فِي شَمَائِلِهَا اَعْتَصَمُ

الكاف للتشبيه ويفيد عدم الحصر لان الحيوانات اكثر من ان تحصر وانما ذكرنا في الشطر الاول من هذا البيت ما ثبت تخصيصه في الحديث عن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم وفي الشطر الثاني اشرفنا الى تشبيه ما يشبه بالانعام صورة ويقع الملك عليه ولم يثبت فيه ما ثبت من الزكاة فيها ولا يخفى ان العبد في اطلاق اللفظ قد يقع على كل من البشري في خاصة نفسه لكونه مروبوب الرب ومملوك كالمالك وهو المالك الحقيقي لا غيره سبحانه وقد يطلق على غير الحقيقة على المملوك من البشر لما لكه

الاصغر وهو المراد هاهنا ويسمى قيقا بقا فين للواحد والجمع ومن
 اشهر جموع العبد عبيد وعباد وعبدان بالضم وله صور اخر تدف
 عن العشر لم نطل فيها وليس في القاموس ولا منتخب الشمس ما يصرح
 لمؤنثه بالحاق الهاء ولا عدمها وعسى انه بهذا اللفظ قد يطلق
 على الذكر والانثى فلينظر فيرد والخيل جماعة الافراس لا واحد له
 او واحد خايل لانه يختال والجمع اخيال وخيول ويكسر هذا
 في القاموس بنص لفظه والبغل بالفتح حيوان يتولد من بين الخيل
 والحبر والانثى بالهاء والجمع بغال بالكسر والبغول بالمد اسم جمع لها
 وفي غريب المنقولات بغلة حملت باصفرها ن كذا في التذكرة حكاها
 الانطاكي عن نقله والله اعلم بصحته والنخلة مثلثة النون والحاء
 المعجمة المشددة هي الحبر فيما قيل وهي المراد في النظم هاهنا دون
 النخلة بالفتح للريق والبقر لعوامل وقد تضم لان الرقيق قد
 سبق ذكرهم في صدر هذا الشطر وحكم البقر سياقي فيما بعد
 مفصلا ان شاء الله والظبي بالفتح معروف وقيل في جمعه اظب
 وظبيات بفتح الباء واظبا بالكسر وظبي بضم الظاء او كسرهما والوعل
 بالفتح وككتف وقد تضم الواو مع كسر العين في النوادر وهو تيس
 الجبل كذا في القاموس والانثى بلفظها وفي عبارة الانطاكي انه
 البقرة الوحشية والجمع اوعال ووعول ووعل بضميتين ووعلة
 بالكسر وموعلة والشماريخ جمع شمراخ بالكسر وهو راس الجبل
 واعتصم به اى امتنع وهكذا شان الاوعان في الاستيطان
 والضمير في الشماريخ يعود على الوعل اضافة للجبال الى الحال فيه
 او يرجع الى الجبال وان لم يتقدم ذكرها لعدم اللبس وقد شاع
 في الفصيح نحو ما ترك على ظرها من دابة فصل في الاحاديث

الواردة في هذا الباب قال صاحب القواعد يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عفى عن امتي زكاة الخيل والبغال والحمير انتهى
وفي آثار الشيخ أبي سعيد رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عفى عن امتي زكاة العبيد والخيل والجيعة انتهى تفسير
من كلام هذا الشيخ المذكور ان الجيعة الخيل والجيعة الحمير قلت له
وعلى هذا فكانه يقع في الرواية هذه على الحمير اذ لا معنى لذكر الخيل
ثانية بلفظ الجيعة بعد ثبوتها في صدر الحديث بلفظها وفي
كتاب الكفاية عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في الجيعة
صدقة ولا في النخلة ولا في الكسعة صدقة انتهى وفسر الجيعة
بأنها الخيل وهو الصحيح وقد وقعت في شعر ابن النظر وهي النخلة والكسعة
وتفسيرها يخرج على هذا وكذا في شمس العلوم والقاموس ضبطها
بفتح الجيم وسكون الباء الموحدة وفي كتاب الاشراف ثبت ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده
ولا في فرسه صدقة وهذا موافق لآثار أصحابنا فصل آخر
في هذه الاخبار والآثار كلها بعضها من بعض وعليها جمهور الصحابة
والتابعين من أصحابنا وغيرهم وكفى بالجملة عن تعدد أسمائهم و
من ذكره صاحب كتاب الاشراف من القائلين بإسقاط الصدقة
عن الخيل والرقيق علي بن أبي طالب ابن عمر وابن عبد العزيز والشعبي الخ
والحسن البصري والثوري والشافعي أبو حنيفة وأحمد بن حنبل أبو بكر بن
شعبة ويعقوب محمد ووقع فيها قوله أخريد كراهه موجود في كتب عقودهم
ان في كل فرس دينار وان شئت قومتمادراهم فجعلت في كل مائة
دوهم خمسة دراهم والله اعلم بهذا القول عن يحيى فقد وجدنا في
هذا الموضع بياضا فيه لكن صرح صاحب القواعد بأنه من قول حماد بن

إني سليمان وإني حنيفة قال واحتجوا بأن الخيل حيوان مقصود بها
النما والنسل فأنشبت الأبل والبقر انتهى قلت وهذا قد ظهر للنما
فيها وإيتان لكن لم يجد اشتراط سومما في كتاب الاشتراف من قاله
من القوم فكافه اعم والفرس اسم للذكر والافنتى بالسوء وقد
تزايد الهاء أيضا في الافنتى والله أعلم ٥ ٥ ٥

وَمَا كَانَ مَقْصُودًا بِهِ لِتِجَارَةٍ بِأَثْمَانِهَا تَجَرُّمُ الزَّكَاةُ أَوِ الْقِيمِ

لفظ البيت ظاهر ومعناه ان كل حيوان ملك يقصد التجارة به
ففيه الزكاة على شرطها اذا وجبت فيه زكاة التجارة كما سيعد
تفصيلها ان شاء الله وفيه دلالة على ان ما لم يقصد به التجارة
من هذا النوع فلا زكاة فيه ومعلوم باستقراء الشريعة ان ليس كل
حيوان يصح ملكه وما لا يصح ملكه فلا تصح التجارة منه وما لا تصح التجارة به
لم يدخل فيه حكم الزكاة البتة اذ ليس في الحيوان زكاة الا على وجهين ما
في ذواتها كالانعام واما في اثمانها كما اثر ما يصح ان يراد به التجارة
ولا تجدد وجهها ثانيا ولا يخفى ان للانعام حكما قائما بنفسه وسيأتي
ان يسر الله وهذا حكم التجارة واشراطها في البيت ٥ ٥

إِذَا تَرَحَّوْلٌ بَعْدَ تَرْتِصَابِهَا | وَدُونَكَ فِي الْأَنْعَامِ قَوْلًا قَدِ انْجَمَ

الشرط الاول تكلمة للبيت الاول لسابق وفي الشرط الثاني خروج
الى النوع الآخر الذي هو زكاة الانعام ومعنى انجمر اصله ما خوذ
من انجرام الغيث اذا انصب وتتابع فاستعير لما كان من القول
مفرغا في قوالب السلاسة والسهولة خاليا عن خشونة التعقيد
والبشاعة وقد سمي به نوع من البديع بخصوص في عرف اهل
البيان بما كان على نحو هذه الصفة ونحن الآن نشرع في بيان
النوع الاول مقسما في مسائل المسئلة الاولى في بيان التجارة

وما يصح ان يتجر به فالتجارة هي اقتناء شيء من المال للبيع والشراء
 طلبا للربح ولا يصح هذا ان يكون في شيء من النوع المكلف بالعبادة
 الا ما خصه الشارع من اجازة ملك العبيد من سائر اصناف الاعجام
 خاصة دون غيرهم من العرب والمجوس وملكهم وجائر فيما سوى هذا النوع
 من كل ما خرج تملكه لمعنى الانتفاع به مطلقا لا كالا وغيره الا ما خصص
 بدليل فله حكمه الخاص به كالمنع من بيع كل سبع لحكم الشارع
 صلوات الله عليه بقتلها مطلقا في كالا لاسد والتمر والذئب والذئب
 ونحوها وكذلك قد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعها فيما تواطت
 الاثار به فتمها محرما فيما قيل الا ما تخصص بدليل فقد اختلفوا
 في الضبع والثعلب والارنب على قولين فبعض قال انهم من الصيد
 والحقما اخرون بالسباع فعلى قيا داول لقولين فيجوز فيمن الملك البيع
 والشراء كغيرهم من الصيد وعلى الثاني فلا ولا بد ان يشمل الفهد
 هذا الاختلاف لثبوت سبيعته ولما جاء في الاثر من جواز بيعه
 ليصطاد به ولا شك ان ابن عرس مثله قياسا في هذا فله حكمه
 او هو كالهرة وفيها اربعة اقوال لمنع للسبعية والاجازة لثبوت النفع
 والكراهية واجازة الشراء وتكريره الثمن وفي رواية جابر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه نهي عن ثمن الكلب والهملا كلب الغنم ففي كلب الغنم وكلب
 الراعي روايتان والاشهر اجازة تملكها وثمرتها للحديث فقد ثبت في
 كلب الزراع ورواية ابي هريرة ما ثبت في كلب الغنم ورواية جابر
 واما كلب الصيد فقد ثبت استثنائه في الحديث الذي لا يختلف
 اهل العلم في حكمه وفي كتاب الله ما يستدل به على ثبوت ذلك
 فيه وليس في غير هذه الاضاف الثلاثة من نوع الكلاب الا ما لا قول
 فيه غير شمول النهي عن تملكه والمنع من ثمنه فانه ما لا وجه للاختلاف

فيه وهكذا قد يخرج المنع في الفويصة وهي الفارة لكونها من جملة السباع
 مع زيادة ما فيها من الحديث المتواتر بإباحة قتلها وقتل الغراب الحداة
 والاسودين العقرب والحية بل ذلك واجب فيها فما اشد بذلك بدلالة
 قوله عليه السلام ليس منا من فرغها خوفا منها فان هذا لفظه وكذا في امره
 عليه السلام في قتل الوزغ ما يستدل به على نحو هذا فيه قطعاً بل
 كذلك حكم كل موذ طبعاً ولو كان كالزناير الساعة لثبوت قتله شرعاً
 الا ما اجدى بتملكه نفعا ولم يصح فيه ما يوجب منعاً كالنحل وفي كتاب
 الله ما يستدل به على ثبوت اباحته وكفى به لمن شاء للحق اتباعاً وليس
 في الخنازير والقرود الا تحريم ثمنها وتملكها اجماعاً وما يقع فيه لغير الاكل
 فهو تبع للجملة في اجازة البيع وعدمه وقد اختلفوا في لحم الضب اليربوع
 والورل والقنفذ واخر ايهن من الحشرات حتى الضفادع وكذا القول في
 كل ذي فخلب من الطير كالنسر والرخم والصقرو الاجادل والاخليل ونحوها
 كما اختلفوا في اليوم والمهد هد وفي نفسى انهما لا من ذوات المخالب
 فلا ادرى ما سبب الاختلاف فيها ان صح ما اتوه به ولا ادرى ما الصباير
 فقد اختلفوا فيها فافان القول لهم رافع ولهم في نهج الحق تابع وكما ثبت الاختلاف
 من تلك الانواع فيه فكل قد ثبت به من قولهم التكريه وقيل بجواز بيع
 البازي ليصطاد به وهو صحيح وان اختلف في لحمه فان للبيع حكماً اخر
 فيما ثبت الانتفاع به لغير اكله كما قررنا من ثبوت الاجازة في اصله اذ
 لا يكون بذل القيمة في ثمنه من الاصناعة للمال فتمنع لكونه مما ينفع
 واذا ثبت هذا فيه فالشياهين والصقور فيما عندنا مثله لثبوت
 هذه المنفعة بهما فاتخاذ العلة موجب لاستواء الحكم بل اريد هكذا
 حكم سائر الحيوانات على الاطلاق بالحق كل منها في بابها فلهذه مسألة
 في اختصارها من بابها من حسن نقصانها قد ودعت بعون الله تعالى

من جوامع الاحكام ما لا يخفى على المتأمل واما حيوان البحر فتملكه حيا
 كالمتعذر ومع كونه لحاله ما يثبت فيه من احكام الحيوان ولم يتعرض
 لها هنا الا لتفصيل احكام الحيوانات القائمة الذات باحكام الحياة
 ولما حلناها على ما سبق في هذه المسئلة لكان صحيحا خارجا على وجه
 الصواب والله اعلم المسئلة الثانية في ذكر النصاب وبيان ما يؤخذ
 منه فاعلم ان زكاة التجارة ربع العشر باجماع لا خلاف من باب زكاة النقود
 فهي تحمل على كل من الذهب والفضة كما ان كل منهما يحمل على الآخر
 ونصاب التجارة هو نصاب النقود في كل مائتي درهم خمسة دراهم
 وفي كل عشرين مثقالا ذهبا نصف مثقال وما زاد ففي كل ربعين
 درهما درهم واحد وفي كل اربعة مثاقيل ذهبا خمس نصف المثقال
 وهو عشر مثقال وما دون هذا في المعدنين فكسر لزيادة فيه الا
 على قول من يوجبهما فيما قل وكثر بعد تمام النصاب والاول اشهر وقد
 نظمت هذا الاصل الشريف بما فيه من الاختلاف فقالت

مِنْ الذَّهَبِ الْإِبْرِيْزُ وَالْفِضَّةُ الرَّكَازُ	عُشْرُ بَعْ عَشْرٍ بَعْدَ تَمِّ نِصَابِهَا
وَعِشْرُونَ مِثْقَالًا تَمَامًا نِصَابُهُ	خَمْسُ الْوَاقِ فِي حَدِّ الْمِصْطَفَى نِصَابُهَا
وَمَا زَادَ أَنْ تَأْتِيَ خَمْسُ النِّصَابِ	فَهُوَ عَقْوٌ وَبَعْضٌ قَالَ خُذْ بِحَسَابِهَا

انتهى وخمس الواقي هي وزن مائتي درهم بوزن المدينة المشرفة و
 قد ثبت في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 في خمس ذر وصدقة وفي خمسة اوسق صدقة وفي خمس اواق صدقة
 فالاولى اول نصاب الابل والثانية نصاب الثمار والثالثة نصاب
 الفضة وقد يختلف وزن الاوقية بحسب اختلاف البلاد وما مضى
 هو المجمع عليه في هذا الاصل فاختلافها لا يؤثرها هنا اختلافها ولا حمل
 هنا البسط الا وزان وقوله خمس النصاب بضم الخاء والميم وقد تسكن

الميم تخفيفا كما في البيت قد سبق تفسيره ولا ليس ان اربعين درهم
 هي خمس المائتين واربعة المئتين وخمس العشرين ولفظة ما تفيد
 النفي في قوله ان ما تم خمس النصاب والباقي واضح المسئلة الثالثة
 اشتراط الحول بعد تمام النصاب فانه شرط لازم لقبول الحول لا تجب
 الزكاة ثم في كل حول تجب الزكاة اجماعا ما لم ينقص النصاب فان نقص
 في الحول قبل تمام السنة لم تجب الزكاة بخلاف فعله حتى يتم النصاب
 من اول الحول الى اخره ثم ان نقص النصاب في الحول الثاني او ما بعده
 من الاحوال ففي قولهم انه ما بقي من النصاب اول ولودرهم فان
 استفاد ولود على رأس الحول ما يتم به النصاب اخرج زكاته وفي قول
 اخر انه لا زكاة عليه ان لم يبق عنده من النصاب اربعون درهما
 واربعة مئتين ذهبا فان بقي هذا المبلغ واستفاد عليه في الحول ما يتم
 به النصاب فقد انقطع النصاب اول فان استفاد شيئا فليست
 نصابا اخر المسئلة الرابعة في تقويم التجارة لخراج الزكاة منها وهي
 اصل كبير وعليها مدار هذا الباب واليها الاشارة بالشرط الثاني
 من البيت الاول وذلك مما قد اختلف فيه اهل العلم على قولين
 احدهما انها تركى بالتمس الثابت فيما في الاصل من الدرهم التي
 هي رأس المال وثانيهما ان تقويم يوم تجب زكاة بالقيمة واختلفوا ايضا
 في تقويمها فقل بسعر البلد في الحال قيمة وسطا وقل لصاحبها
 الخيار ان شاء زكى من نفس العروض بالاجراء او بالقيمة وزاد الشيخ
 ابو سعيد قولا اخر لم يتصرح عندى من لفظه واستحضرت لثنتين
 من اثاره فلم اجد هما الا كذا لك والذي يتلحى من فحواه كانه
 اراد تقويمها بقيمة الوسط على اى العدول بما لا مضره فيه على رب
 المال ولا على الزكاة من وزن نظر الى سعر في الحال وكان لهذا

لا يبعد عن الصحيح واذ اثبت الخيار لرب المال في قول بين التجزية
او القيمة فتخير فيها بين التجزية او الثمن كانه اولى بالنظر ولا مانع
من ذلك في الاثر ولو قيل فيها بنظر الاوفر في الزكاة لكان قوله سديدا
كما شاع في امثاله فلينظر فيه وبهذا قد تم لنا ما اردنا من صدقات
اصناف هذه الحيوانات ما سوى الانعام والحمد لله على المنة منه والانعام
القسم الثاني من هذا الباب في تفصيل صدقة الانعام

وبيان فروضه من على الوفاء والتمام واليه الاشارة بالشطر الاخير من البيت
السابق كما علمت وهذا الفصل خاصة هو الذي سبق القول مناعليه
بانا قد احتدنا فيه منهاج من تقدم منا بترتيبه على ذلك النظام
وشوقا الى الاستماع اليه في هذا المقام وقد رايت اسعافه به تقريبا
لبغيته وانجاز المنية فعسى ان ياخذ منه او يدع ولربما يشهد له
بغريب ما اخترع واعترافا مني بالحق لاهله فان الفضل بيد الله ينعم
على من شاءه لفضله وكما قيل الفضل للمتقدم وربما نبهت على ما بها
من قصور واختلال او مخالفة واعتلال ايضا بالحق واذا علة لشكر الله
على التوفيق لما هو احسن وبيانا لمزيد هذا الانشاء الفاخر ففي المثل
كم ترك الاول للآخر ولم اجد لها منسوبة الى فاضلها فاذا يع باسمه و
انما استدلت على انه من اهل الخلف بدليل ما اوردته في زكاة
البقر من فاضلة نظمه اذ لا قاييل بذلك من اصحابنا الا واخروا الاول
وقد فسرهما صالح بن محمد المنتقى في كتاب لطيف سماه مائدة الطلاب
في حل رموز النصاب وهذه الابيات المشار اليها من قول فاضلها
مشق كاجاج قد تم قشقرق في الغنم في البقر التمس فستت تم التمس صا
كمضلون موج سابع ثم عوت في الايل صاحب قال لبونا ومنم قل نعم
ولا باس ان نورد بعد هاهنا ما فيها من شرف اورادة او موافقة

او مخالفة فهي اربع حالات الحالة الاولى شرفها وذلك باختراع التركيب
 وابتداء الوضع على هذا القانون العجيب ثم شدة اختصارها وقرب
 ماخذها فقد جمعت في هذه الكلمات اليسيرة جملا ويدا من تصانيف
 كثيرة ما بين منظوم ومنثور ومقبول ومهجور ويصدق ما قلناه
 ان الشيخ ابا بكر احمد بن النظر رحمه الله مع الاعتراف بسبقه في
 هذا البحر وتواطى القول على انه في فن البيان متصف بجائز السحر
 لم يتيسر له جميع هذه الاصول الا فيما قارب ثلاثين بيتا من الشعر
 وقد جمعها هذا الناظر في اربعة ابيات ويرغم المنتقى انهما بيتان كما
 سيعاوان شاء الله وقد عرفت على ايراد ما قاله الشيخ الكبير احمد
 بن النظر في هذا الباب كالشاهد لما قلناه في الخطاب تصديقا
 لما ادعينا اولافا ستمع ان شئت ذلك

له طريق واضح مهيب
 ملحة او بعضها ملمع
 شاقان والضعف له اربع
 بنت مخاض سنما اوضع
 بنت مخاض سنه ارفع
 بنت لبون ثم تسليع
 طروقة للفحل لا تمنع
 من مدفع دون التي تجدع
 بنت لبون فرضها اجمع
 تسعون في مبركها وقع
 طروقتان فيهما مردع
 من بعد عشرين لها منيع

والابل والباقر عشراهما
 ان حال حول هي مع رهما
 شاة عن الخمس وعن ضعفا
 فان تزد خمسا فقيها اذا
 وابن لبون ان تكن لم تجد
 رفي ثلاثين وست تری
 وان تزد عشرا فغير انة
 وان على الستين زادت فما
 والست والسبعون تصديقا
 وان تزد واحدة قبلها
 فحقتان حكما عند هم
 وان تعدت مائة فاقه

فأربع على ثلاثة سننها
وكل عشر طلعت بعد
فكل خمسين لها حقة
والأربعون الحد في سننها
ثم على ذاقفها ان تكن
لا يفرق الجمع اذا زكيت
والعين عشرون اذا زكيت
وكالرباع الحق في سنه
ثم ثني ورباع ومن
بنت لبون الابل ثنياها
واربعون حدها عا لمر
والشاء في تبعها عندهم
ثم على الضعفين في ذلك
والمايتان ان علت بعدها
واربع ان بلغت اربعا

بنت لبون ان تكن تربيع
فهي على حسيانها تتبع
تنوخ في فابلها الا صبع
بنت لبون جوها ممرع
تعقل او تبصر او تسمع
يوما ولا تقريقتها يجمع
عنهما وخمس جذع انزع
عن كل خمسين اذا تربيع
بعد رباع سدس جرشع
حين تزكي البقر الضلع
ثنية في حدها مصقع
شاة والحق سنا يسطع
شاة من اوسطها تفرع
فيها ثلاث غنم وثني
من مائة ماردونها مقنع

فهذا مع انه لم يذكر ما بعد الاربعائة من الغنم ولا ما قبل
خمس وعشرين من البقر ولا صرح باحالتها من الابل الا في مواضع
تصرف بالاستقراء كما في الباقي يلحقها بالقياس ولعله تشا مخ
لذلك سماحه الله تعالى وقد احقها بابيات في بيان شيء من
احكامها لا يابس بذكرها هنا بكما لها على سبيل الاستطراد فهي هذه

اكولة او ما خض ملبع
شريعة ما مثلها تشرع
ولا التي تجمع او تضلع

وليس للجاني كراز ولا
والتيمة العيط الاربابها
ولاله منخلة شافع

وما حوى المعطن والمرقع الكسعة والجهة يستبدع واخر في ملكه اربع اقناؤها ذاك لمن يرضع تخط عنه فاقه توضع	وما خطا الجهلة زكيتها وليس في النخلة عشرة ولا وقيل من كانت له اربع وفاقة بينهم شراكة فان عن كل امرء شاتة
--	--

انتهى فهذا آخر ما نظم الشيخ من زكاة الانعام اوردها به كما له
والصلاة والسلام على محمد وآله الحالة الثانية موافقتها للشرعية
المحمدية كما في صدقة الغنم والابل تكملها كما سيفصل انشاء الله
الحالة الثالثة مخالفتها للنظام من وجهين احدهما زكاة البقر فعند
اصحابنا حكمها كزكاة الابل اجماعا وعند الناظر الاول لها حكم اخر كما
نظمه في بيته ولا بأس ان فسرها لتمام المعرفة بقوله في البقر التمس
فالدوم والميم من التمس للعدد والتاء والسين لاسم الغرض فالتاء
معناه تبعية والسين مسنة وغير خاف ان عدل الدوم ثلاثون والميم
اربعون كما سبق في الجداول يقول في ثلاثين تبعية وفي الاربعين
مسنة والفاء من قوله فسدت للعطف والسين للعدد والتاء ان
للفرض في الستين تبيعتان وقوله ثم التمس على التفسير السابق
اشارة الى استيناف الفرض بعد كل ستين وهكذا وظاهره ان
ما قبل الثلاثين لا زكاة فيه وقوله صارتم تكملة للبیت وهذا
وان كان غير صحيح في المذهب فلا يعد من عيوب النظم لكونه يتكلم
على مذهبه وثانيهما مخالفتها لنا في بعض الرمن كالضار لبنت الحنا
والنون لبنت اللبون وما وصفناه اولي لما ذكرناه لانه يطرد على
طريقة قيمة والحالة الرابعة رداءتها وفسادها من جهة النظم
الخروج عن حد الجواز في انواع الشعر وهو اختلاف الروى الى اللام

المولدات ما يشبه ذلك فيقول به كالدوبيات والمواليات والكالكان
 فالعدول الى طريقة لا تعريف لها غير مسلم وعلى المدعى حضار
 البينة بايضاح الدليل فان قلت اذا ثبت هذا فكيف الوجهه في
 قافية البيت مع اختلاف الروي اذ يصح ذلك في شعر قلت الوجهه
 الحاقها ببعض الانواع المحدودة عند علماء القوافي من اكبر العيوب
 التي ليس للمولدين استعمالها وفي قول بعض لا ينبغي استعمالها
 لمولد وفي هذه مادل على ان مستعملها لا يعد وعن استعمال شيء
 مستقيم هجين لكنه غير خارج عن نفس التسمية بشعر على ما فيه
 وهذا النوع ان كان من الاحرف المتقاربة في المخرج فيسمى بالكفاء
 والاف الاجازة والثاني اقبح من الاول وكل قيم وفي هذه القافية المش
 اليها في النظر الاول ذلك النوع الثاني المرسوم بالاجازة وقد نشدوا
 في كتب العروض قوله ٤

الا هل اري ان لم اكن ام مالك	بملك يدي ذاك لكفاء قليل
راى من خيليه وفاء وغلظة	اذا قام يبتاع القلوص ذميم

ثم لم يكف الناظر هذا كله بان جمع اليه نوعا اخر من الثقل يسمى
 التوجيه وهو اجتماع الكسرة مع الفتح فيما قبل الروي المقيد ولكن
 هذا بالنسبة الى الاول يكاد لا يلتفت اليه مع انه متابع في الفصح
 ومن هاهنا فشرع في بيان ما وضع له الباب فخصه انشاء الله
 في ثلاثة اصول ٤

الاصل الاول من هذا الباب الاول في ضد الغنم

وهذه مسألة لا باس بايرادها ان قيل لم قدمت ذكر الغنم على الابل
 وان اشرف الازواج الثمانية حمر النعم وهي الابل مع انها كانت اكثر
 اموال العرب فيما قيل ولذلك قدمت في غالب تصانيف اهل الخلا

والوفاق فاجواب القاطع ان لاقتباس من نور القدس هو الكسوف
ذلك ورجحه ففي كتاب الله تعالى وقعت مفصلة قوله ثمانية
او وارج من الضمان اثنين ومن المعز اثنين ثم قال ومن الابل اثنين
ومن البقر اثنين وعلى ذلك قد جرى بنا اتباع لا ابتداء فان يكن لقايل
مجال فليقل والحمد لله على ما لهم واذنهم فان قلت الاقلت رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى السعاة كان الابتداء فيها بذكر الابل فيما قيل
قلت نعم كذا يروى عن وجه اخر وبه يصح الاقتداء ايضا من ذلك شأ
ونحن جرينا على الترتيب السابق لما اخبرناك وكفى بهذا النظم المشا الى
مِثْرُ الْقَشْرِ جِشْرُ تَدِ شَرِشْتِ الْعَمِ وَبِضْرُ بَاشِرِ شَرِجِي مَكَازِنِكْ شَرِجِمِ

اي سائر

بعض ذ البيت يختل الى ضابطين احدهما في ضبط الفاظه وحروفه
عن التقدير والتصنيف وورثه عن الخلل واعرابه عن التحريف والتأني
في بيان المعاني فنحصرهما في فصلين انشاء الله الفصل الاول
في الضوابط الحرفية وهي خمسة اولها كلمات الشطر بست كلها ورس
الا السادسة ولا رمز في الشطر الثاني الا كلمتان الثانية والخامسة
يل اول الثانية الباء للظرفية متعلقة بالقافية تانيها حروفه بجمعها
سبع شينات معجمات وثلاثة قافات وجيم وقاء مشاة من فوق وليس
زاي ولا ذال معجم وبضد قد يعرف الشيء فلا لبس واما السادسة
فعرابية لا لبس فيها فهذا الشطر الاول واما الثاني فعربي لا يلبس
الا الخامسة منه فهي الرابعة من الشطر الاول بعينها والثانية من
هذا بعد الباء الموحدة همزة وشين معجمة فذال مهملة فتشيز ثا الشها
حركاته وهذا يخاطب من لا يدله في اوزان الشعر ولا سليقة فار
بين صحيحه وعائله والا فالقصيدة من البحر الطويل المقبوض عر فضا
وضربا وتفعيلها في كل فعول مفاعيلن فعولن مفاعيلن ومن شأ

التوغل فيه فيطالع في كتابنا المسمى بمظهر الخافي المضمن للكافي في على
 العروض والقوافي فانه نظر مختصر جامع شافي وقد وضعنا سبله بشرح
 عليه وافي وشاء يعرف كيفية وضعها وتاصيلها وتنايسها مع بعضها
 بعض في تفعيلها فليظن ان شاء الله في القصيدة التي سميناها بفتح
 الدوائر فانها تكشف له عما وراء تلك الستائر وما شاء من كتب هذا
 الفن ومصنفاته القديمة ما بين منظوم ومنثور كالخزرجية والقوافي
 والكافي ونحوها وان تقاصرت به الهمة عن ذلك فاكفي بضبط هذا
 المركب فقط فلا بأس ان يقال له الشطر الاول كله محرك الا الكاف
 وقالها الشينات ورابعتهن والخامسة والسادسة منهز والوصل
 والوقف من الكلمة الاخيرة ولازم تنوين الشين الاولى ومن الشطر
 الثاني فتسكن الشينات الثلاث من الكلمتين وباقي التركيب
 محرك والقاعدة العربية تجري على قانون الاصل الى اللغة والضر
 والنحو راجعا لا محل لها من الاعراب فها هي الاكلمات ركبت من آخر
 لغرض ثم فطوق بها على نبح التعديد في كقوا تح السور الشريفة من
 هذا الحيث او معرفة بالرفع خبر المبتدأ محذوف كقولهم باب فصل
 ثم بعد فتشبه ما جاز بناؤه لجودها وعدم تأنيها للعامل فيجوز
 كسرهما بعد ساكن كامل وفتحها كايين اوضحها كحيث وما نون فجايز
 كسره على تقدير سكونه اولا ثم ادخال التنوين عليه فكسر الاول
 لا لتقاء الساكنين وشاع هذا في القوافي ومعاملة الوصل بما
 للوقف شايع في الفصيح ثم انه الطريق المهيج عند علماء الحروف
 والاسرار فيما تركب عندهم من الجمل الحرفية والمعدودات الوقفية
 او مركب كذلك بالطريقة التكميلية او البسائط المزجية
 فالقاعدة المطروقة عندهم كونه في اللفظ على هذا النحو والترتيب

كالتركيب والتركيب يشبه التركيب مع ما جروا عليه في هذا الاستدلال
 من الاسماحي لسريانية والعبرانية وغيرها من كل خارج عن دستور
 العربية فلا كلام فيه هنا لعدم المشابهة بينه وبين هذا وانما
 نون المرفوع لم يمتح الى توجيه غير ما سبق فيه اما نصبها مع التنوين
 فحل استجلا به الف الوقف فيكون زايد على الغرض مظنة لللبس
 وبه فيجب تركه لا من تعدد والتوجيه له لاحتماله نصب الاغراء ونحو
 ثم بعد المحرك كقشيش وهشيش فان حركته جازا لاتباع بحركة
 ما قبله ان فتحه ففتحها كذا وان سكنته بناء كالمركب جاز وان
 فتح على حال جاز لانه الاخف اوضح فكذا لانه كالاصل عند
 حيث لا موجب لغيره خامسها الرسم بقلمين مختلفين احدهما
 للاعداد والموضوعات وثانيهما للحروف المنتزعة من اسماء المفروضة
 وكفى برسمنا اياها كذلك مثلا لا يجتدي وانمود جابه الغنى عما
 لا طائل تحته من التفسير الفصل الثاني في بيان المعاني والخصائص
 في مسألتين المسئلة الاولى في معاني الفاظه العربية الغنم بالتحريك
 اسم جنس لا واحد له من لفظه يطلق عليه الضان والمعرذ كورا
 واناقا والجمع اغنام وعنوم واغانم وغانم والشاة في المركب انطلق
 على الواحدة من المعرذ والضان وهي لطان لغة حجازية فيما قيل
 وهل تسمى به الصغيرة كالكبيرة فيه اختلاف نص عليه في القواعد
 وهي للذكر والافنث ايضا كذا في القاموس والشمس وراسم بهذا
 الضباء والبقر والنعام وجم الوحش المرأة وليست بمراوينا ولا للفقها
 المتكلمين في ذالليات بشمول لفظة الغنم على المعرذ والضان يستدل
 على ان حكمها سواء والبيت يعمرها والشاة فيها كل نوع من نوعه
 ومعنى جزم في القافية بالجيم والزاء اي قطع وبعض الشيء طائفة

الفصل الثاني

منه والمراد في البيت بعض هل العالم وفي مكان تدش في موضعها
 قال بذلك عنها كما سبق أن شاء الله في هذه المسئلة الثانية
 في معاني وموثر البيت كل كلمة منه تصرح على اصل قائم بذاته
 فالجيم والشين عبارة على ان في الاربعين شاة فالجيم للعدد والشين
 لبيان الفرض كما عرفت ذلك من الكلمة الاولى والهمزة والكاف والقاف
 للعدد وبعدهما الشينان لبيان الفريضة الثانية مقتضاها ان
 في احد وعشرين ومائة شاتين فالشينان لبيان الفرض
 وما قبلهما للعدد ومن الكلمة الثالثة فالهمزة والراء للعدد
 اي المائتان والواحدة والفرض فيها ثلاث شياه هي المعبر عنها
 بالجيم والشين فالجيم لبيان عدد المفروض اي ثلاث والشين
 عبارة عن الشياه والتاء من اول الكلمة الرابعة عددها اربعة
 وفيهن اربع شياه غير عنهن بالدال والشين كما في الكلمة السابقة
 والقافان من الخامسة لبيان العدد فيما زاد وبينهما الشينان
 لبيان الفرض اي في المائة شاة وهكذا في الغنم بالغنة ما بلغت
 وهذا الاصل الشهير متداول في كتب الحديث ويروى عن ابي بكر
 وعمر وعامة فقهاء الامة الشافعي ابي حنيفة وابي ثور واسحاق
 والثوري وغيرهم وفيها قول ثان لاصحابنا اشار اليه بقوله بعض
 باشدش في مكان تدش جزم والمراد ان بعض العلماء يجعل
 اربع الشياه في الغنم اذا بلغت ثلاثماية وواحدة وهي المعبر عنها
 بالهمزة والشين في كلمة باشدش في اولها والدال والشين
 في اخرها لبيان نوع الفريضة منها فيكون ذلك فيها الى خمس
 الماية فسقط عبارة تدش السابقة مع وجود باشدش هذه
 اللحقه فافهم العبارة وفيها قولان اخران لاصحابنا احدهما قول

الحسن بن صالح في ثلثماية وواحدة اربع شياء وفي اربعماية وواحدة
 خمس ثاينهما وهو رابع الاقوال يروي عن الشعبي هو فيما قيل يروي
 عن معاذ بن جبل رحمه الله انها اذا بلغت مائتين واربعين ففيها
 ثلاث شياء وفي ثلثماية واربعين اربع شياء وقال ابو بكر وليث بن
 هذا الحديث عن معاذ بن جبل لان الشعبي يروي عنه وهو لم يلقه
 انتهى وقد عرفت لنا ان نذكر بعض التسميات لما فيها من القواعد فذكرنا
 في هذه القواعد القاعدة الاولى قد وضح بما سلفناه ان موضع الخلا
 في صدقات الاعنات واحد وهو فيما زاد عن ثلثماية الى اربعماية و
 ليس لهم فيه الاقوالان فقل وجوب الاربع بالزيادة على الثلثماية
 وقيل ببلوغ الاربع مائة كما تقدم وبه فيستدل على ان ما بلغ
 اربعماية فما زاد عليها او ثلثماية فما زاد فما كل متفق عليه عند اصحابنا
 بخلاف وان خالفهم بعض اهل الخلاف القاعدة الثانية قد منا
 الاقل من مراتب العدد في كل فرض ثم الاكثر فالأكثر ثم الفرض
 لمعينين احدهما لما تعدد المفروض هنا فاحتج الى النطق
 بعد لا يلتبس بالعدد الاول كما في لفظة تدش وهذه القاعدة
 اندفع اللبس فكانت اعظم فائدة وثاينهما ان الاقل مقدم على الأكثر
 بالطبع كما لا يخفى وما تقدم طبعاً وجب له التقديم وضعا وقد فات
 الناظر الاول هذا الترتيب فعكس وجرينا على ذلك في هذا البيت
 وما بعد بتوفيق الله القاعدة الثالثة حذف الشينان من كلمتي
 راجش تدش في الشطر الاول والاخر قان من اشدش من تدش
 في الشطر الثاني جايوز مع التوفيق عوض الكل لاستقامة الوزن
 وجواز لا مكان الاكتفاء بمعدود الفرض كما تقول رايت رجلاين
 ثم ثلاثة ثم اربعة فيعلم ان المضاف اليه العدد هم الرجال بل يجوز

عدو ياكاد

حذف الشينين من اكتشش ايضا بشرط ابدلها ياء موحدة منونة
جريا على هذه القاعدة كما فعل لناظر الاول من اختيارنا ما سبق
فيه من زيادة التوضيح والله الحمد والمنة

الفصل الثاني من الباب الاول في صدقة الابل قال لناظم

وَبِالْأَبْلِ كَشَشْ بِلْ هَكَمٌ وَلِكِ وَحْ وَأَبْجٌ وَعَلِلٌ أَضَحْ أَكْقُلْ لِكِ أَلَمْ

وفي شرحه فصلا في الاول الفصل الاول في ضبط الفاظه فنقول
اما كلماته فاثنتا عشرة كلها من الاثلاثا أو كاه والثالثة منه والقافية
واما حروفه فالعربية لا تلتبس والمركبة فالجمع منها الشينان في
هشش والجيم في ابج وقاف والباقي ممل والما الحركات فلام التعر
والباء من لفظة الابل سواكن وسائرهما محرك وكذا الشطر الثاني
فسكن منه الجيم والعين وتنوين وعلل والصاد والحاء الثانية والفتا
وتنوين اللام الاولى من المجتمعات وتنوين ثالثة من اى من اللامات
وميم الروي والباقي متحركات واما اعرابه ورسمه فكالبيت السابق
حد والنعل بالنعل وكفى الفصل الثاني في بيان المعاني وتخصر
ان شاء الله في قولين القول الاول في معاني الالفاظ العربية فالأ
بكسر تين حيوان معروف وتسكين ثانياه لغة كما في البيت لفظة
اسمها بصيغة المفرد يقع على الجمع وليس جمع وفي القاموس لا
اسم جمع وقد يوجد عن غيره اسم جمع والجمع ابدال وقيد بعض
المتكلمين بوزن افعال كجمال واجمال وتصغيرها ابيله والنسبة اليها
ابلي يفتح الباء والياء التجارة في قوله بالابل متعلقة باللفظة الم في الف
وكان معناها الا لصاق كبريه والمرفعل ماض من باب افعال المضارع
المدغم يقال الم به كذا اي نزل ومعناه ان الابل قد حل بها هذا
الحكم المذكور ونزل من وقع وبه حرف للاضراب إشارة الى انقطاع

الفصل
الثاني
من الباب
الاول في
ضبط الفاظه
فنقول

الفصل
الثاني
في بيان
المعاني

الحكم السابق في هتشمش استيناف حكم اخر كما عين القول الثاني في
حل رموزه التركيبية فالحا أن هتشمش لبيان العدد والشينان
ليان الفرض ومقتضاه في الخمس شاة فاشار بالتكرار الى القياس
في خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع وهكذا لم يقل هتشم
بششم وهشيب مع ان في البيت سعة كما رايت واتى بحرف الاضراء
بعد ما اشار الى انقطاع القياس فيما استوفى لحكم اخر وابتدأوه
اذا بلغت خمسا وعشرين وحينئذ فالزكاة فيهما من نوعها وهكذا
الى غير نهاية على نسق ما ترتب في الحديث عن صاحب المشرع صلوا
الله عليه والى ترتيب مفروضاتها بالتفصيل سبقت كلمات هذا
البيت فرضا فالهاء والكاف من قوله حكم للعدد والميم رسم لاسم
المفروض فيها اى في الخمس والعشرين بنت مخاض لان الهاء والكاف
خمسة وعشرون في حساب الجمل عند علماء الحروف كما في الجدول
وقد سبق مع ذكر الرموز للفرض ان الميم لبنت المخاض هذا حكم
سائرهما فيكفى عن مراحة التكرار الكلى لكن تعريفها من قل فهمه
لا باس ان يقال والواو واللام الاولى من كلمة ولل للعدد واللام الثانية
للفرض اى في ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين حقة
والى العدد اشار بالواو والميم من وضح وعبر عن الحقة بالحاء منها
ايضا ثم ان تكن احدى وستين ففيها جذعة والى العدد اشار بالهمزة
والسين من الكلمة الاولى من الشطر الاخير من البيت والى الفرض
اشار بالجيم في اخر هذه الكلمة ايضا ثم في ست وسبعين بنتا لبون
واشار الى العدد بالواو والعين من الكلمة الثانية منه والى الفرض
باللامين عبارة عن بنتي اللبون وجموعها كلمة وعلل ثم ان بلغت
احك وتسعين ففيها حقتان والى العدد اشار بالهمزة والصاد

من كلمة اصح وعبر فيها بالحائنين عن الحقتين على الترتيب ثم ان بلغت
 احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون والى هذا العدد
 اشار بالهمزة والكاف والقاف من كلمتي اقل لل والى بنات اللبون اشار
 باللامات الثلاثة المتواليه من الكلمتين وقد فرق هذا الفرض
 في كلمتين ولا شئ غيره من الفروض كذلك لكثرة حروفه وتراحم
 الاعداد والفروض فيه فكان الاحسن فيه تعريفه في النطق به لفظا
 مع بقاء اجتماعه صورة وحكما وعلى شبه هذا قد جرى فيه للناظم
 الاول قال لبونات فالكلمة الاولى اراد بها العدد والثانية للفرض
 واتى فيها بلفظ الجمع على ارادة اقل مجموعها وهو الثلاث وما يسهره
 الله لنا في النظر اولى لمعان احدها التصريح بثلاثة اللامات عن
 كونها ثلاثا بخلاف ما ذكره وهو من الجمع فان الجمع على اطلاقه يشملها
 مع ما زاد الى العشرة على تقدير الحكم عليه بالقلالة وهل يشمل الاثنين
 فيه خلاف كما في مسألة الاخوة عند الفقهاء ومن ما يندفع اللبس
 بمراعاة الترتيب والتصريح احق بالترجيح لما فيه من مزية التوضيح
 ثم ان قوله لبونات هو جمع لبونة لا جمع بنت لبون كما تشهد به كتب
 اللغة فطالع البحر ان شئت فانه القاموس المحيط واللبونة ذات
 اللين وتجمع على لبونات قياسا وجمع بنت لبون بنات لبون وعبارة
 شمس العلوم ان تكن كما هي في مبري الكلام المنتخب منها ففيها قصور
 ونسأح لا يلتفت اليها اللهم الا ان يكون غلطاً في النسخة فانه
 لا ادر به والله علام الغيوب وقد مضى ان اللقافية لا مرفيها وهذا
 يقول بل ولا لبس منها ايضا المعنيين لانها لو قدرت للعدد والفرض
 معاً لم يكن العدد والا احكام وثلاثين او كلها عدد لم تبلغ الا احكام
 وسبعين ولم يبق ذكر للفرض وكل قد جاوز الترتيب فلا معنى للرجوع

القمري الا ان تكون كلهما من الاسم فرض فالمهمزة ليست بذلك
ثم انعام العدد قبل الفرض شاهد بانعامه فامريق تثبت
لليس من جهة وهذا تمامه ان شاء الله ٢

وَقُلْ وَعَلَتْ يَا يَا أَقْسَمًا بِمِلْ وَنَحْ | وَيَا بَقْرًا سَلَكْتَ طُلُقًا نَحْ ذِي النِّعَمِ

القاف واللام من كلمة قل كلاهما للعدد وقد لك مائة وثلاثون فان كانت
الابل مائة وثلاثين او زادت عن هذا المبلغ عشر اعشرا واليهما الاش
بقوله او علت يا يا فعني علت ارتفعت وزادت وقوله يا يا اصله
يا يا يمد هنا فقصر قال للضرورة وقصر الممدود في الشعر لمن اضطر
اليه فصيح فها للعدد ولان عد والياء عشرة عند علماء الحروف
كما سبق وتكرارها عبارة ان الزيادة معتبرة ما كانت عشرة عشرة
واقي في هذا الموضع خاصة باسم الحرف فانه لو جاء بنفس الحرف
مع كونه فردا لاحتج الى وصله بهاء السكت لازما فيلتبس بها
بخلاف الاثنين باسمه فهو الاصل وقد وضح فتكرر غير مرة انها اذا
بلغت المائة والثلاثين فكما زادت عشر ففي كل اربعين بنت لبون
وفي كل خمسين حقة والى هذا التفصيل شار بقوله اقسامها بل
ونح فالباء للظرفية كانه قال اقسامها فبالميم لام وبالنون جاء بالتفسير
السابق الذي هو بالاربعين بنت لبون فقوله بل ونح كلمتان
حركتان لبيان العدد والفرض فيما زاد على ترتيب القسمة ولا بأس
بالتكرار ولو غير مرة لاجل التوضيح فالميم من الكلمة الاولى للعدد
الذي هو الاربعون واللام لاسم الفرض وهو بنت اللبون والنون
من الثانية للعدد وهو الخمسون والحاء عبارة عن الحقة طريقة كما
هو مفهوم في المتن وهكذا الى غير نهاية فحسه بعقلك وفي قوله
اقسمها دلالة على استيفاف الفرض في هذا المبلغ الى ما زاد

على الترتيب فانه يكون بالقسمة على ما اخبرناك وكفى مسألة اقلت
فكيف هذه القسمة وما مثالها افلا تخبرني قلت بلى اني لي بسبيل
الى جواب بنعم اوبلى وقد وضعت في هذه المسئلة خاصة ما كان
يصبره الاعشى ويمتدى اليه بلا دليل في حذر من الليلة الظلم وما
ذاك الا لما تقاصرت الهمة وكلت الازهان في هذا القرن الثاني
عشر وقل لمعبر وعدم الخبر بالتحقيق عن غوامض الاثر وقفت على لفظ
هذه المسئلة كما اوردوه لم يفهموا انه مع الناظر المنصف من اهل
الفهم لم يفهموا لولا ان قلت من الفهوم واختلت الازهان
والعلوم فاحتجنا الى مذاكرة وبحوث مطالعة فسمعنا ان الملك المحي
القيوم ومثال تقسيمها ان شئت فاسمع وادراها بتعاين الاعداد
تكون على اربعة انواع لاحاسن لها في السماع فاولها ما يجتمع فيه
النوعان كالمائة والثلاثين فانها تنقسم بخمسين واربعين واربعين
ففيها حقة عن الخمسين وبنات لبون عن الاربعين والاربعين
فذاك فرضها كذا ان زادت عشر افكانت مائة واربعين فانها
تنقسم الى اربعين وخمسين ففيها بنت لبون وحقتان ومثلها المائتين
والسبعون ففيها حقة وثلاث من بنات لبون لانقسامها الى ثلاث
اربعينات ومعها خمسون وفي المائة والثمانين حقتان وبنات لبون
كما في المائة والتسعين ثلاث حقائق وواحدة من بنات لبون وهكذا
باطراد وثانيها ما تكون فيه الحقائق وحدها اذ لا يقبل القسمة
غيرها كالمائة والخمسين فانها ثلاث خمسينات ففيها ثلاث حقائق
ولا يصح قسمها بالاربعينات وحدها ولا مع الخمسينات ومثلها
ثلاثمائة ففيها ست حقائق وخمسمائة ففيها عشر من الحقائق وهكذا
في باينها وما هو الا باعتبار اماكن القسمة فافهم وقالها ما يختص ببنات

اللبون وحدها لعدم قاتي القسمة بغيرها كما لمائة والستين فانها اربع
 اربعينيات وفيها اربع بنات لبون ولا يصلح قسمها الى الخمسينيات
 لا وحدها ولا مع الاربعينيات ورابعها ما تعارض فيه النوعان
 بالسواء كما لمائتين لانها تنقسم الى خمس اربعينيات او الى اربع
 خمسينيات وهنا يقع التخيير بين اربع حقائق او خمس بنات لبون
 كذا في اربعة اية يصح ان تقسم الى عشر اربعينيات او ثمانى خمسينيات
 فيكون التخيير ما بين عشر بنات لبون او ثمان حقائق مما زاد في القياس
 فكتة وقد علم باستقراء ما سبق ان بنت المخاض لا تكون الا في
 موضع فذولا الجذعة الا في موضع فرد وان ليس فيها مادون بنت
 مخاض ولا فوق جذعة وان ساير فروضها اما بنت لبون واما حقة
 واماها معا فصل لا خلاف بين اصحابنا المشاركة والمخارية في
 هذا النسق كاله من ترتيب صدقة الابل وفي قولهم ان ذلك ثابت
 بالجملة في كتاب الصدقة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه عمل
 الخليفةان رضوان الله عليهما ووافقنا على ذلك الشافعي وابو ثور
 واسحاق واصحاب الحديث وفي المسئلة قول اخر عن احمد بن حنبل
 وابي عبد الله وعبد الملك الماجشون ومحمد بن اسحاق صاحب
 المغازي ليس فيما زاد على عشرين ومائة شيء حتى تبلغ ثلاثين و
 مائة وفي قول حماد وابي سليمان في خمس وعشرين ومائة حقتا
 وبنت مخاض ورابع الاقوال لابراهيم النخعي ان فيما زاد على العشرين
 ومائة في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي الخمس عشرة ثلاث
 شياء وفي العشر من اربع شياء فيكون على هذا القول في مائة
 واربعين حقتان واربع من العثم ثم في خمسين ومائة ثلاث حقائق
 فاذا زادت استأنفت الفرائض كما استأنفت في اولها هكذا في

في كتاب
 الفرائض
 وما زاد على
 مائة حقتان
 وبنت مخاض

كتاب الاشراف وكأنه قول ابي حنيفة واصحابه لكن صفة الاستئناف
عندهم هذا بيانها من كتاب الدر المختار في شرح تنوير الابصار ثم
تستأنف الفريضة بعد المائة والخمسين ففي كل خمس شاة مع الثلاث
الحقاق ثم في كل خمس وعشرين بدت فخاص مع الحقاق ثم في ست
ثلاثين بدت لبون معهن ثم في مائة وست وتسعين اربع حقاق
الى مائتين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين ابد كما تستأنف
في الخمس التي بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خمسين حقة
انتهى قول المصنف والشارح ممزوجا على الاصل فان يكن هو قول
المتخفي في العبارة الاولى قصورا لان مقتضاها تستأنف في كل مائة
وخمسين الى مائة وخمسين وهكذا هذا ظاهر عبارة كتاب الاشراف
فان تكن هي فقول الحنفية خامس الا فهو مفسر للاول متم لقصوره
فهذا ما وجدناه من قولهم واما كتاب الصدقة المروى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فتشورده في اخر هذا الباب ان ساعف الوقت
وساعد التوفيق الاصل الثالث من الباب الاول في صدقة
البقر كما وضع لذكرها الشطر الاخير من هذا البيت المقدم وستشرح
واك ان شاء الله في فصول على نحو ما تقدم الفصل الاول
في لفظ هذا الشطر وعباراته فباء الجر بعد العاطفة اما بمعنى مع اي
اسلك معها ذلك المنهج المشار اليه واما التعدية اي اسلكها ذلك
المنهج ان شئت الحكم عليها واصلك الطريق دخله كذا في الشمس
والقاموس والمنهج الطريق الواضح كذا فيها ايضا ومعنى مطلقا اي
في جميع حالاتها واذى اشارة الى التقريب واذى اشارة الى النعم وهي
الابل على الاعرف والاشهر فيها وقيدها بالاشارة الى قرب المذكور
اليها من الاصناف لئلا يتوهم بالاطلاق ارادة الشاء لشمولها

في التسمية دفعا لظعن قايلا بالشمول والله اعلم الفصل الثاني
 قد صرح في هذا الشطر من البيت ان حكم البقر في الصدقة كالابل
 وهي كذلك حذوا النعل بالنعل عند اصحابنا المشاركة والمغاربة
 ولا علم لنا هل صح معهم فيها حديث لم نقف عليه ام لم يصح فيها شيء
 فوجه القياس بدلالة اقراهما في كتاب الله تعالى كما اقترن
 الضان والمعر فاستويا وكذا في توجيه الشيخ ابي سعيد رحمه الله
 وبهذا قد علم ان في الخمس من البقر شاة وفي عشر شاتين وفي خمس
 عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين
 ثبيرة سن بنت المخاض وفي ست وثلاثين جذعة سن بنت لبون
 وفي ست واربعين ثنية سن الحقة وفي احدى وستين رعيثا
 سن الجذعة من الابل وفي ست وسبعين جذعتان وفي احدى
 وتسعين ثنيتان وفي مائة واحد وعشرين ثلاث جذاع وان
 بلغت ثلاثين ومائة فتستأنف القسمة ففي كل اربعين جذعة
 وفي كل خمسين ثنية لما سبق ان الجذعة سن الحقة من الابل
 والثنية من البقر سن الجذعة من الابل وعلى هذا ففي الثلاثين
 والمائة جذعتان وثنية وفي الاربعين ومائة ثنيتان وجذعة
 وفي الخمسين ومائة ثلاث ثنايا وفي الستين ومائة اربع جذاع
 وفي السبعين ومائة ثلاث جذاع وثنية وفي الثمانين ومائة ثنيتان وجذعتان
 وفي مائة وتسعين جذعة وثلاث ثنايا وان استوت القسمة
 كما يتبين فانت بالخيار بين اربع ثنيات او خمس جذعات وعلى
 هذا نفس مطلقا الفصل الثالث اختلف الناس في زكاة البقر
 على احوال فاولها ما سلفناه ثانيا عن سعيد بن المسيب في
 كل خمس شاة الى خمس وعشرين فبقرة الى خمس وسبعين

فبقرة ثان الى مائة وعشرين فاذا جاوزت ففي كل ربعين بقرة ثالثة
 عن ابي قلابه ان في كل خمس شاة حتى تبلغ ثلاثين ففيها تتبع
 وروى عنه موافقة بن المسيب تارة اخرى وابعها قول حماد بن ابي
 سليمان في ثلاثين جذع او جذعة وفي اربعين الى خمسين
 فبالحساب خامسها قول الحكم بن عيينة وهو كقول حماد الا انه قال في
 خمسين مسنة سادسها قول ابراهيم النخعي والحسن البصري والشعبي
 ومالك والشافعي والليث والثوري وعليه معظم فقهاء القوم ان
 في كل ثلاثين بقرة تتبع او تبعة وفي كل اربعين مسنة ثامنها قول
 النعمان فيما زاد على الاربعين فبحسابه قيل وفيه ابو ثور فقال في
 خمس واربعين مسنة وثمان وفي خمسين مسنة وربع قال وكذلك
 ما زاد قل وكثر قلت ومفهومه ولو زادت واحدة ففيها خمس ثمن
 مسنة وفي خمسين مسنة وربع وفي ستين تبعتان وما زاد
 على الستين ففي كل ثلاثين تتبع وفي كل اربعين مسنة عاشرها
 ما يوجد عند فقهاء الحنفية مثل قول النخعي الا ان عندهم في كل
 ثلاثين تتبع او تبعة وفي كل اربعين مسنة او مسنة وما بين
 الاربعين الى الستين فبالحساب واما فوق الستين ففي كل
 ثلاثين تتبع او تبعة وفي كل اربعين مسنة او مسنة كذا في
 تنوير الابصار وحكي شارحه في الدر المختار في رواية اخرى
 عن الامام يعني به ابا حنيفة انه لا شيء فيما زاد على الاربعين
 الى الستين فهو هذا يوافق الشافعي ومن قال بمثل هذا وتقدم
 مسئلة الجاموس نوع من البقر فلها حكمها على كل حال فانها منها
 وكل جنس فانواعه تحته مشمولة به هكذا في قولهم واما البخت
 من الاجل فلا جد فيها شيئا بالنص من قول اصحابنا وفي القاموس



والشمس انما الابل الخمرسانية وشاع في كتب القوم ان لها سنامين و
انها نسبت الى بخت نصر لانه جمع بين العجمية والعراب فولد من
بينهما نجيبا ككوسى وقد يجمع على نجيات كجوار ونجاتي ككراسي ولو كانها
من الابل فلا بد من ان تدخل تحت الجنس العام عليها فيكون لها
حكمها على حال وامامنا يوجد في اثار القوم ان لفظة البقر الوحشية
والاهلية وكذا الابل ولفظة الغنم عن المتولد بينهما وبين الظباء
فكل ذلك لا يسمى غنما ولا ابل ولا بقرا هكذا قالوا ولم نجد في اثار
اهل مدننا ولا نعرفه ولا نسمع بديارنا ابل وحشية ولا نعلم لها
وجود في مكان ولا سمعنا بذكرها في زمان ويخرج عندنا في معاني
الاحكام لها حالتان اما ان يراد بها نوع مخصوص عند اهل العرفان
ليس هو في الاسم ولا في الذات بالاصل فهذا الاحتراز صحيح واما ابل
من الابل على التفصيل والاجمال فانه ولو اختلف الوان فمكن
القفار وهجر الديار والى الوحوش والقفار فلا يخرج له في هذا كله
عن اللماق بحكم اصله وهكذا القول في البقر وهذا النوع الثاني جاء
الاثر بجواز الاضحية من البقر الوحشية وفي هذا ما دل على وجوب
الزكاة فيها اذا اقتنيت وكان قولهم هذا على ظاهره يختص به ما سمي بالبقر
الوحشى كالمها بفتح الميم جمع مائة واولادها الجأذير جمع جؤذير وفيها
لغات القطيع منهم رُبٌّ فيما يقال فانها في ظاهر قول اصحابنا على هذا
من جملة الانعام فلها حكمها جزما ولا غيره بكونها وحشية خلافا
لمن خالف اللهم الا ان يكون مرادهم النوع الاول ومراد فقهاءنا
النوع الثاني فيكون القول ان جميعها من المعنى الصحيح فان قلت
فاذا صح لك ان انواعا اخرى تسمى البقر الوحشية او الابل الوحشية
ولو مجازا في التسمية فهذا التوجيه مقبول والا فلا فائدة قلت ان

قلت ان ذلك لهم لا ان صح لي وذلك من الواجب على ان لا اقطع بالغيب
 فانه عيب ثم انما يوجد ما يشبه ذلك في بعض المصنفات ففي ذكر
 الاقطاكي ان الوعل هو البقر الجبل مطلقا وهو حيوان كصغار الجواميس
 شديد السواد انتهى بلفظه واذا ثبت هذا فينبغي الاحتراز من
 مثله فان الوعل نوع اخر من البقر في اجماع ولا قول وتسميته بالبقر
 تجوز وهو من الوحشيات فيمكن ان الاحتراز من مثله ولعل في الابل
 ما يضاهاه ذلك ولم نقف لها على شكل الى الا ان فنانا فيه بتصريح
 البيان والسكوت عما لا نعلم اولى واسلم والله اعلم الفصل الرابع
 في نقل كتاب الصدقة المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقد عن منا على قوطيته في هذا الموضع كالشاهد لما قبله وانقله
 بلفظه من كتاب الحديث المشهور عند القوم بهذا الفن من العلم
 ليكون اثبت حجة وانبه على ما خالف من الاصول فيه ليكون اهدى حجة
 والله اسأله الهداية والتوفيق والرعاية وهاك ذلك من كتاب تيسير
 الوصول الى جامع الاصول من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم
 وهذا الفظه عن سالم عن ابيه رضي الله عنه قال كتب النبي صلى الله
 عليه وسلم كتاب الصدقة فقرنه بسيفه ولم يخرج به الى عماله حتى
 قبض وكان فيه في خمس من الابل شاة وفي عشر شاتان وفي خمس
 عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع وفي خمس وعشرين بنت حنظل
 الى خمس وثلاثين فان زادت واحدة ففيها حقة الى ستين فان زادت
 واحدة ففيها حقتان الى عشرين ومائة فاذا كانت الابل اكثر من
 ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وفي الغنم في
 كل اربعين شاة شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففيها
 شاتان الى المائتين ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فان كانت الغنم

انقص
 من
 الغنم

أكثر من ذلك ففي كل مائة شاة شاة ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ المائة
ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق فخافة الصدقة وما كان
من الخليطين فانهما يتراجعان بالسوية ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة
ولا ذات عيب قال الزهري اذا جاء المصدق قسمت الشاة ثلثا
اشترار او ثلثا خيار او ثلثا وسطا يأخذ المصدق من الوسط اخرج
ابوداود والترمذي حديث اخر عن انس بن مالك ان ابا بكر
الصديق رضي الله عنهما كتب له حين وجهه الى البحرين هذا الكتاب
وختمه بخاتمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نقش الخاتمة
ثلاثة اسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم
على المسلمين والتي امر الله تعالى بها ورسوله الله صلى الله عليه وسلم
من سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سأل فوقها
فلا يعط في اربع وعشرين من الابل فماد وفيها من الغنم في كل خمس
شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض
انثى فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون فان بلغت ستا وثلاثين
الى خمس واربعين ففيها بنت لبون انثى فاذا بلغت ستا واربعين
الى ستين ففيها حقة طروقة الفحل فاذا بلغت واحدة وستين
الى خمس وسبعين ففيها جذعة فان بلغت ستا وسبعين الى تسعين
ففيها بنت لبون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها
حقتان طروقتا الفحل واذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين
بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه الا ربع من الابل
فليست فيها صدقة الا ان يشار بها فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها

شاة وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة
 فشاة فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين ففيها شاتان وان
 زادت على مائتين الى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فاذا زادت على ثلثمائة
 ففي كل مائة شاة واذا كان سايمة الرجل ناقصة عن اربعين شاة
 شاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشار بها ولا يجمع بين
 متفرقين ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين
 فانها يتراجعان بينهما بالسوية ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات
 عوار ولا قيس الا ان يشاء المصدق وفي الرقة ربع العشر فان لم تكن
 الا تسعين ومائة فليس فيها صدقة الا ان يشار بها ومن بلغت
 عنده من الابل صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده
 حقة فانها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له
 او عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده
 الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق
 بالتخفيف عشرين درهما وشاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة و
 ليست عنده الابنت لبون فانها تقبل منه ويعطى شاتين او عشرين درهما
 ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون وعنده حقة فانها تقبل منه ويعطيه
 المصدق عشرين درهما وشاتين ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون
 وعنده بنت مخاض فانها تقبل منه بنت مخاض ويعطى عشرين درهما
 او شاتين ومن بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده الابنت
 لبون فانها تقبل منه بنت اللبون ويعطيه المصدق عشرين درهما
 او شاتين فان لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون
 فانه يقبل منه وليس معه شيء اخرجه البخاري وابوداود والنسائي
 وبعد هذا فلا بأس ان نذكر شيئا من دلائل هذه الحديث

ورد الاصول اليها وبيان ما لم يصح منها عند اهل الفقه من علمائنا
 لتعم بذلك الفائدة وتعمم هناك العائدة فاقول اما الحديث الاول
 المرسوم بكتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية
 سالم عن ابيه فكله باعتبار موافقة الاصول صحيح ثابت موافق لما عند
 اصحابنا من روايات الاخبار وتصانيف الآثار الى اخره الاقول
 الزهري في خاتمته فانه ليس من الحديث واما الحديث الثاني
 المسند عن رواية انس الى ابي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو على نفع الصحة والموافقة لما عليه اصحابنا الى حد قوله
 وفي الرقة ربع العشرين فان لم تكن الا تسعين ومائة فليس فيها صدقة
 الا ان يشار بها وما بعد ذلك ففي قول اصحابنا انه لا يثبت ذلك
 عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن ابي بكر رضي الله عنه
 وقد قالت الامة فيه على اقوال ستذكر فيما بعد مستوفاة ان شاء الله
 وهذه الدلالة من غير نوعها بقوله صلى الله عليه وسلم في خمس
 من الابل شاة الى قوله وفي العشرين اربع شياه وكذا في الحديث
 الثاني قوله في اربع وعشرين من الابل فمادونها في كل خمس شاة
 الدلالة الثانية قوله في الحديث الاول في خمس في عشر في خمس
 عشرة في عشرين يفيد ظاهره ان ما بين كل خمس وخمس الى العشرين
 فهو شئق ولا يفيد ذلك دخول ما بين الفريضتين مع الاول في الزكاة
 وكذا في الحديث الثاني بالتصريح لكن فيه اشارة لطيفة الى الحق
 ما بين الفريضتين بالاولى لقوله في اربع وعشرين ولم يقل في عشرين
 فمادونها زيادة الاربع مع العشرين وهي فائفة على القسمة لا يكون الا
 لتلك الفائدة فكانها هي الدلالة الثالثة واما الدلالة الرابعة
 فهي بيان فرض صدقة الابل من نوعها على الترتيب المذكور في الحديثين

الدلالة الثانية

الحاق
 الدلالة

الى المائة والعشرين الدلالة الخامسة بيان ان لا وقص بين
 الفريقتين في هذا الباب وكلا الحديثين بذلك صريح بل الثاني
 اصرح فليتأمل وهو اكثر قول اصحابنا وان كان فيه عندهم اختلاف
 نذكره الدلالة السادسة ان ما زاد على مائة وعشرين وقسمته
 ففي كل ربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وهو كذلك ومن
 هنالك قيل في مائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون لكون
 زيادة الواحد معتبرة لنفس الزيادة واصل الحد يقبل القسمة
 الى ثلاث اربعينات ثم لا يقبل قسمة اخرى الا اذا انتهى مائة
 وثلاثين ثم كلما زادت عشر اقبلت استئناف القسمة والحديث
 على اختصاره يفهم ذلك كله غير قابل لوجه سواء لكنه يحمل هذا
 تفسيره المجتمع عليه الدلالة السابعة ان الزيادة فيما بين
 القسمتين مسكوت عنها فكانها الوقص لكون وجوب الثلاث
 من بنات اللبون في احد وعشرين ومائة تنادي بلسان
 الحال ان لا وقص لا شناق فهي مع الاولى بحكم التبعية والحقا
 فليعتبر ذلك الدلالة الثامنة في بيان صدقة الغنم
 مفصلة الى ثلثماية الدلالة التاسعة استئناف القسمة
 فيما زاد على ثلثماية فيكون في كل مائة شاة ولهذا يستدل
 على ان ما دون اربعماية لا يقبل القسمة اذ لا يجتمع اكثر من
 ثلاث شياه وهي حاصلة من قبل الدلالة العاشرة ان
 ما بين الميات فيما بين الاربعماية مسكوت عنه فهو ما وقص و
 اما مقبيل على ما قبله رد المسكوت عنه الى حكم المنطوق به
 لكونه من باب واحد الدلالة الحادية عشر توصيف الغنم
 في الحديث الثاني بالسائمة واهما لها في الحديث الاول وعدم

في الحديث الثاني بالسائمة واهما لها في الحديث الاول وعدم

اشتراط سوم الابل في الحديثين وسيعاد القول في ذلك في
 بابيه ان شاء الله وفي الحديثين وامثاران غير ما ذكرناه ظاهراً
 كالخيلين وتفريق المجتمع ونحوهما وانما تعرضنا لما نحن بصدده في
 هذا الباب مسألة فان قلت فلفظ الحديثين يقتضي القسمة
 في الابل فيما زاد على مائة وعشرين واكتفى بذلك عن عددها
 الى مائة واحد وعشرين ثم مائة وثلاثين ثم تقييد الزيادة عشراً
 عشر اكم انت وضعت في النظر فبال هذه الزيادات المستغنى عنها
 في هذا النظر المبني على الاختصار الكلي مع ان الناظر الاول يتعرض
 لهذه الزيادة الاولى الا ان عبارة الفقهاء تتواطؤ وتبعناهم عليها
 لعان احدھا الاحترار عن توهم ما قاله محمد بن اسحاق صاحب المغاز
 واحمد بن حنبل ومن شايهم في هذه المسئلة وقولهم قد مضى
 قائمها بتوضيح الزيادة عشراً فيما عدا ذلك فيما يشهد صريحاً بخالفته
 ما قيل في المسئلة عن النخعي واتباعه واشياعه تالها زيادة التوضيح
 والبيان والتصریح وذلك فائدة تقتم لا ذنب يخترم فهو بهذا زائد
 بمزية على النظم الاول لان فيه معنى الحديث بما يخرج عن الاحتمال
 الى غير ما وافق اهل الاستقامة من الاقوال وكذا الجواب في قصة
 الغنم ولو اردت الوجه الاول لا اقتصار على مفهوم الحديث من
 دون زيادة على نفع الايضاح والتفسير لكان الامر سهلاً والنظام
 ميسر باهون سعي ودونك ان شئت على هذا المنوال لكن بتقديم
 الاكثر من العدد على الاقل كما في شعر الناظم المخترع والرموز بحالها
 وانما سقناه على هذه الطريقة لان للعرب مجالاً رحباً في تفتين

المقالات وتنوع طرائق الكلام ١١١

مَشْرُقًا شَرَّ أَحْسَرُ كُلُّ قَشْرٍ غَنَمٍ وَقِيلَ بِشَادُشَرٍ وَالْأَبْلُ هَشْرُ هَكَمٍ

كَوْلٌ مَوْحٌ سَاجٌ عَوَّلٌ صَاحِحٌ إِلَى أَقْصَى أَنْ نَزِدَ مِنْ نَحْوِ كَذَا الْبَقَرِ كَالنَّعَمِ

وما اخترنا وضعه بالأصل كأنه أحسن لما فيه من الموايا المذكورة سابقا ومن التصريح المشار إليه لاحقا ثم إن كل واحد من هذه المناظير قد فاق أبيات الناطق الأول بأنه قد زاد عليها بكثير كالاختلاف في الغنم والبداية في الإبل من أولها وزيادة التصريح في آخرها وتجويد العبارة في تركيبها وجمعه للأبيات الأربعة في ثلاثة أو بيتين مع هذه الزوايد كلها ثم حسن النظر بأحكام توافيقه واتقان أبداعه عن طرق الخلل فيه كما يسر الله وإعانه والله الحمد والمنة وعليه التكلان وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقد تمت الأصول الثلاثة مستوفاة واشبعنا القول فيما لا نفاد له من الكتاب وسياتي من بعد ما تمس الحاجة إليه من دون إيجاز فخل ولا اطناب الأصل الرابع من الباب الأول في ذكر الأوقاص والاشتقاق في النظم

وَأَوْقَاصُهَا عَفْوُكَاشْتِاقُهَا أَوْ الزَّكَاةُ بِمَجَامَعِ مَا قَلَّتْهُ عَلَى الْأَعْمَى

الأوقاص والاشتقاق ما بين الفريضتين في الزكاة كذا في القاموس والشمس وهما جمع وقص وشقيق حركتين وكذا في الكتابين وزعم المشتقي أن تشكين القاف من الوقص لغة وفي قوله وعليها أكثر الفقهاء وأخطأ من لحنهم وأخوه الصاد المهملة والثنين المعجمة فالنون والقاف ضابط الكلمة وبعض أهل العلم يجعل الأوقاص في البقر خاصة والاشتقاق في الإبل وقيل في الإبل والغنم وفي قول رابع إن الشنقة ما دون خمس وعشرين من الإبل والبقر وما عداها صدقة وظاهر هذا القول يخرج على أن الصدقة من غير النوع نفقة ولا قصد كذا في ظاهر كلام الشينخين أبي معاوية وأبي سعيد رحمهما الله وفي القاموس

قول آخر ان الشناق الاعلى في الزكاة بدت مخاض والاسفل شاة في
 خمس من الابل ومراد الناظر في هذا الموضع القول الاول و اراد
 بالعفو عدم الوجوب للفرض لان العفو في اللغة قد يكون لمعان منها
 الصغ والمحق والالتجاء بكسر الميم المشددة والصغ عن الشيء هو الاعراض
 والتجاوز عنه والتترك وكله صالح لتفسير البيت به فان ما بين
 الفريضتين معرض عنه متجاوز الى غيره متروك من الاخذ بحق
 من ديوان الاعطاء منح من سطر الوجوب فيه والشناق بكسر الشين
 اخذ شي من الشناق ومنه الاشتناق كذا في القاموس ولفظ الاشتناق
 المشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم لا خلاط ولا وراط ولا شناق
 ولا شغار وسياتي بعد ان شاء الله المسئلة المنظومة قد
 سبق ان بعض اهل العلم يخص في التسمية الاوقاص بالبقر لهذا
 قال اوقاصها كالاشتناق في الحكم بالسواء خلافا لمن خالف من الامة
 في الاوقاص خاصة كما عن النخعي وابي حنيفة واصحابه في صدقة
 الباقر من اجزاء الحساب فيما بين الاربعين الى الستين على ذلك
 المذهب والى هذا الخلاف بين الامة يحمل ما قاله صاحب قواعد
 الاسلام في كتابه ان معاذ ارحمه الله توقف عن الاوقاص في البقر
 فقال حتى سال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدم المشرك
 وحده قد توفي صلى الله عليه وسلم فاختلف اهل العلم في وجوب
 الزكاة فيها ومن قاسمها على الاشتناق فلا زكاة انتهى معنى قوله
 فذلك قولان هنا عند الامة وعند اصحابنا لا خلاف في الحكم في الحق
 حكم الرقص بالاشتناق وبهذا يقول اكثر اهل العلم كالشافعي
 والنسب بن مالك والحسن بن صالح والثوري واسحاق بن راهوية
 ومحمد وابي ثور وفي كتب القوم عن معاذ انه قال لم يامرني رسول الله

بمسألة
 المنظومة

صلى الله عليه وسلم فيها بشي هكذا حكى عن قولهم في الاوقاص وكانت
 يشتمل ما بين الفريضة من الازواج الثمانية فالقول فيها سواء و
 بذلك قال فيها اهل الاستقامة في الدين وانما اختلفوا فيها من باب
 التحريم اتفاقهم على هذا فقيل ان الاشتقاق والاوقاص عفو لا زكاة
 فيها فهو القول الاول وفي القول الثاني ان كل شئ او وقص فزكاته
 مع ما قبله من فرض وان شئت قلت على هذا انه لا وقص ولا
 شئ قبل الفريضة محلهما من اول النصاب الى وجوب الفرض الثاني
 لا حاجر بينهما الا ذلك فالحال يمكن للنصاب الاعلى فالنصاب الادنى و
 هكذا الى ما لا نهاية له انه اصل مطرد وكان هذا مما يشبه في حكمه
 لاوقات بعض الصلوات المفترضة كالظهر والعصر والمغرب
 والعشا فوجب الفرض في اول التوقيت كوجوبه في اخر الوقت
 سواء ومتى خرج وقت الفرض الاول دخل الثاني وما لم تجب الثانية
 فلاولى وهكذا فالنصاب الاول في الغنم الاربعون واخره المائة
 والعشرون واول النصاب الثاني منها مائة واحد وعشرون
 واخره المائتان فالشاة الواحدة صدقة عن الاربعين وما زاد عليها
 في المائة والعشرين وعن خمس من الابل او البقر وما زاد عليها الى
 تسع وبنات الخاض صدقة عن خمس وثلاثين من الابل فما زاد منها الى
 خمس وعشرين والجذعة صدقة عن خمس وسبعين من الابل
 الى احدى وستين وهكذا سائر فروض الانعام باطلاق وهذا
 القول هو الاكثر والاعم والاشهر كما صرح به الشيخ الكبير ابو سعيد
 رحمه الله واليه الاشارة في النظر بقوله على اعم اى من الاقوال
 واما القول الاول فيقتضاه ان الشاة زكاة لما كان من الغنم من واحد
 الى اربعين والثمانون التي بين الفريضة شئ لا زكاة فيها

الى مائة وعشرين فان بلغت مائة واحدى وعشرين وجب النصاب
 الثاني شاقان وما بينهما فموشق معفو عنه الى وجوب ثلاث الشياه
 وهكذا الابل فالشاة زكاة الخمس فمادونها والشاقان زكاة العشر فالاربع
 التي بين الخمس والعشر هو الشنق وحكمها في العفو لا تنظر النصاب
 كحكم الاربع التي قبل الخمس لوجوب الشاة فالنصاب كالنصاب الاربع
 في الثاني كالاربع في الاول والعفو عنها كالعفو عن الاول سواء سواء وسائر
 فروضها هكذا وكفى قد علم النصاب حد فالحاق ما بعده به فحتاج الى
 دليل قاطع فعلى المدعى تقويم البينة من برهان ساطع ولنا عليه
 الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا شناق ذلك
 بالحجة تؤيد ما قلناه وتوضح الحجة بما اصلناه وعلى الله قصد السبيل

وَيُظْهِرُ سِرُّ الْخُلَافِ اَنْ وَاحِدٌ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ فِيمَا يَحْتَوِيهِ النَّصَابُ

لفظ البيت من حديث اللغة والمعنى ظاهر ومقتضاه جواب سوال
 متقدم كانه قيل ما فائدة هذا الاختلاف في الاوقاص والاشناق
 ان لم يكن لمعنى لاخذ منها كما عند الاحناف في بعضها فاجاب بان
 في ذلك ستر لانه قاعدة عظيمة يتفرع عليها في الاثر اقوال واقدسية
 ثم نبه عليها بقوله ويظهر سر الخلف الى اخر البيت وبه فيستدل
 على ان الخلاف يظهر سره اي فائدة في اصل واحد بشرط واحد
 فالاصل المشار اليه كون المسئلة من مسايل الخلطة فلو كانت
 الانعام لواحد فلا يظهر الخلاف فائدة والشرط فيها ان يكون احد
 الخليطين عنده تمام النصاب ولا يشترط في الثاني على ظاهر البيت
 والخليط في اللغة هو الشريك وهذه المسئلة المنظومة خليطان
 لاحدهما خمس من الابل والاخر ثلاث ففي المسئلة قولان احدهما
 الشاة على صاحب الخمس لان الزكاة قد تمت فيها وليس على الآخر

شيء وفي قول الشيخ ابي معاوية عزان بن الصقر رحمه الله يعجبه ذلك
 وثانيها على صاحب ثلاث ثلاثة اثمان الشاة وعلى صاحب الخمسة
 اثمانها وهذا القول اعدل واصل كذلك الاختلاف يوجد في اثر
 مسایل عن الشيخ ابي الحواري في خليطين لاحدهما ربعون شاة
 وعنده شاة خليطة لصاحب تسع وثلاثين ان الشاة على
 صاحب الاربعين وعلى حسب هذا يجري الاختلاف بين المسلمين
 الفقهاء الاسلاف فعليك بحفظ الاصول واستنبط الفروع بذهنك
 ان تكن من اهل العقول فذلك خير من الاطالة بما لا يطول
فصل في نتائج هذه القواعد فاقول الزايد على النصاب الاخر
 اما عفو لا زكاة فيه واما زكاته مع الاول فان كان الوجه الثاني
 فمن له بقرة سادسة خليطة مع صاحب خمس فلا كلام فيها الا ان
 سدس الشاة على صاحب تلك البقرة لان في الست من البقر شاة
 وهكذا الى التسع على قول من لا يثبت الخلطة في غير المشاع واما
 على القول الاول وهوان الزايد شقيق او وقص عفو لا زكاة فيه فيخرج
 فيها اقوال احدها لا شيء على صاحب السادسة لانها شقيق والشقيق
 عفو وثانيها لا شيء عليه لعدم المضرة منه والتراجع بالمضرة هكذا
 ظاهر تعليلهم والقوة ان ضعيفان لما سياتي في الثالث ان شاء الله
 والثالث ان عليه سدس شاة وعلى صاحب الخمس سايرها لان
 الوقص ان ثبت انه عفو فلكل من الخليطين قسطة من الزكاة
 والعفوسعوا الا فلا يحكم بلا دليل ذلك لا موجب لكون الوقص لاحدهما
 والزكاة على الاخر وحكم المختلط كالشيء الواحد ولذلك شرعت الزكاة
 في الخلطة ايضا وهذا يستدل ايضا على زكاة قول من لا يوجبها
 عليه ويحتاج بعد من المضرة فما اقربه الى الانكسار على من تشد به

والاقدرة والثلاثة خلط الكل واحد منهم اربعون شاة فعلى ايهم يكون
 فالقول بها على واحد ظاهر الفساد واذا بطل في الثلاثة بطل في الاثنين
 كذا لو ان لاحدهما ثمانين وللآخر اربعين فالزيادة لم تعتبر والمسئلة
 بحالها اذا لفرق فلا خصومة لاحدهما على الآخر بان الوقص له فوجب
 ان الوقص لهما فالزكاة عليهما وما بين ذلك في التفريع هكذا له من الحكم
 وهما ينكسر القول بالمضرة ايضا ويثبت التخاصص بينهما بنفس
 الخلطة واذا ثبت ذلك في اربعين وتسع وثلاثين وما بينهما
 وما زاد عليهما كل يتقاسم فهو الاصل الصحيح المعول عليه ويؤيده
 قول الرسول صلوات الله عليه وما كان من خليطين فانما يتراجعان
 بينهما بالسوية فان قلت فعلى هذا فلم تظهر للخلاف فائدة لان حكم
 الوقص وعدمه قد صار بالسواء فما فائدة البيت قلت قد سبق
 ذكر الاختلاف في هذا عن اقوال شديدة حكيت عن الراشدين
 في علم فائدة الخلاف تظهر في تلك الاقوال ولا سبيل لابطالها
 لشوقها في صحيح الراي وانما هذا ترجيح وتوضيح لا دمع لما ثبت في
 قوانين الصريح لانه ما لا سبيل اليه في الجايز وحسبك بهذا التصيل
 عما سواه من التطويل وهذا قد تم لنا الباب بالتفصيل والحمد لله
 رب العالمين الباب الثاني في صفاتها وشروطها وجمالها
 وعلايقها

نصاب حول ثم سؤم والاكتفا | عن الامم اشراط بها الفرض يلزم

الاشراط جمع شرط وهو وزن قلة لان الشروط المذكورة اربعة
 متى اجتمعت وجبت الزكاة باجماع لا سبيل فيه الى نزاع ومتى
 اختلف احادها دخلت في باب الاختلاف فلا منج يقضى بها الى الا
 يتلاف الا الشرط الاول فبانعدامه ينعدم وجوبها اجماعا اذا انعكس

باب
 الثاني
 صفاتها
 وشروطها
 وجمالها
 وعلايقها

بإجماع والافعل حسب ما يكون الحكم فيه فيها كذلك والشرط الاول
هو النصاب ونحوه الباب الاول قد سبق مستوفى فيه وكفى والشرط
الثاني الحول والشرط الثالث السوم والشرط الرابع اكتفاؤها عن الامتها
وكل من هذه الثلاثة سيعاد ذكره بالقفصيل

ففي عد صغير الهم خلف اكثر واذا هي لم تستغن عن ايتها الهم
الهم بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وفتحها كبحر وبحر شعرو شعرو
ولحم ولحم واتى باللغتين جميعا في البيت وهي في اللغة السخا والصغر
بضم الصاد تانيث الاصغر والضمير المؤنث المفرد المرفوع الغائب بعد
اذا الشرطية مبتدأ وخبره الجملة الفعلية والهم في القافية عطف
بيان على الضمير او يدل منه لان الظاهر يجوز ابداله من ضمير الغائب
ويجوز ان يقدر الضمير للشان والجملة الفعلية بعده خبر عنه
قالهم في هذا فاعل لم يستغن وكلا الوجهين راسخ في باب الفصاحة
عريق وقد دل بقوله واكثر واعلى تعد والاختلاف وكثرة الاقوال
فيه عند العلماء واكتفى بذلك عن ذكرها واحدا واحدا لما جاء لها
من ضابط الاستغناء عن امها فانها اذا استغنت ارتفع الخلاف
وجب ان يعد لها في الزكاة من جنسها ومادون ذلك فلا يحصى
فيه عن شمول الاختلاف عليه والمعنى كانه يرجع الى هذا الاصل
ولو تعددت السبل واختلفت المأخذ لتسوية النزاع وكافته
اكتفى بالاصل فاشار الى كثرة التعدد فيما دونه من الاقوال
كما مضى في المثال السابق الحر تكفيه الاشارة والغمر لا يفهم العبارة
وان شئت ان اذكرك بالنقل ما قيل فيها من الاختلاف كما
وجدناه في آثار السادة القادة الاشراف علماء الامة من الاسلاف
فاولها قيل يعد كل مولود في كتاب القواعد عن النبي صلى الله عليه وسلم

سومها حول ظاهر في قوله واكثر القول بحكم التغليب وان لم اجد
 في هذه المسئلة ما اعرفه من قول اصحابنا فاستدل به على ابطال
 هذه الشروط ولا ثبوتها فارفعه بعينه لكن يستدل بالقرائن
 على ثبوت السوم حول كاملا او في معناه من حكم التغليب انه
 شرط معتبر لان مطلق التسمية بالسوم لو جاز بدون ذلك
 في الحكم لثبت من شهر او ماد وفيه من يوم الى مرة وذلك لا يصح
 بثبوته فدل على ان المحول عبدة في ذلك وكان مقتضى ما عليه اصحابنا
 يخرج ان المراد بالسائمة ما تركت لمجرد المرعى حول مقصوداتها
 النما والنسل فلا عبدة بالعلف ولو كثروا دام فانه غير مخرج لها
 عن كونها سائمة في تلك الحال ولو علفت قارة واما ما واسيمنت
 قارات وزمانا ولم تستقر على قصد ترك السوم بذلك وكان السوم
 فيها هو الاغلب فهي سائمة بحكم التغليب بخلاف ما لو تجردت
 لاحدهما فانفردت به في زمان معتبر خاص بها فهي في ذلك الحال
 مختصة بما هي عليه فقولها في اسم وحكم والمجردة للسوم لو امتنعت
 منه لغرض كمرض لم يكن لها الاحكام اصل المقررة عليه فانهم هذه
 الاصول فان هذه المسئلة كالغريبة في هذا الموضع اذ لم توجد
 كذلك في آثار اهل الاستقامة فيما نعلم والله نساله الفداية
 والمزيد من فضله المسئلة الثانية اجتمعت الامة على وجوب
 الصدقة في السائمة اذا بلغت النصاب واتمت الحول وفي جامع
 ابن بركة يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سائمة
 الغنم الزكاة وفي خمس من الابل سائمة زكاة واختلف اصحابنا
 وغيرهم من فقهاء الامة في غير السائمة على اقوال وسبب الخلاف تعارض
 الرواة وتصحيح النقول فالمرورى من طريق عائشة رضي الله عنها عن النبي

سومها حول ظاهر في قوله واكثر القول بحكم التغليب وان لم اجد
 في هذه المسئلة ما اعرفه من قول اصحابنا فاستدل به على ابطال
 هذه الشروط ولا ثبوتها فارفعه بعينه لكن يستدل بالقرائن
 على ثبوت السوم حول كاملا او في معناه من حكم التغليب انه
 شرط معتبر لان مطلق التسمية بالسوم لو جاز بدون ذلك
 في الحكم لثبت من شهر او ماد وفيه من يوم الى مرة وذلك لا يصح
 بثبوته فدل على ان المحول عبدة في ذلك وكان مقتضى ما عليه اصحابنا
 يخرج ان المراد بالسائمة ما تركت لمجرد المرعى حول مقصوداتها
 النما والنسل فلا عبدة بالعلف ولو كثروا دام فانه غير مخرج لها
 عن كونها سائمة في تلك الحال ولو علفت قارة واما ما واسميت
 قارات وزمانا ولم تستقر على قصد ترك السوم بذلك وكان السوم
 فيها هو الاغلب فهي سائمة بحكم التغليب بخلاف ما لو تجردت
 لاحدهما فانفردت به في زمان معتبر خاص بها فهي في ذلك الحال
 مختصة بما هي عليه فقولها في اسم وحكم والمجردة للسوم لو امتنعت
 منه لغرض كمرض لم يكن لها الاحكام اصل المقررة عليه فانهم هذه
 الاصول فان هذه المسئلة كالغريبة في هذا الموضع اذ لم توجد
 كذلك في آثار اهل الاستقامة فيما نعلم والله نساله الفداية
 والمزيد من فضله المسئلة الثانية اجتمعت الامة على وجوب
 الصدقة في السائمة اذا بلغت النصاب واتمت الحول وفي جامع
 ابن بركة يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سائمة
 الغنم الزكاة وفي خمس من الابل سائمة زكاة واختلف اصحابنا
 وغيرهم من فقهاء الامة في غير السائمة على اقوال وسبب الخلاف تعارض
 الرواة وتصحيح النقول فالمرورى من طريق عائشة رضي الله عنها عن النبي

صلى الله عليه وسلم في أربعين صلاة صلاة وفي حديث عن علي بن
 ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم في أربعين صلاة صلاة فان
 لم تكن الاستعاذة ثلاثين فليس فيها شيء وفي كتابه صلى الله عليه وسلم
 الى الاقيال والعباهلة من اهل حضر موت في التبعة صلاة والتمية
 لصاحبها وهي العلوقة للذبح وفي اشارة الى وجوب الزكاة في العلوقة
 لان التمي عن التمية هاهنا كهي معاذ بن جبل عن اخذ كرايم الاموال
 قالوا في هذه الاحاديث كلها وغيرها من امثالها لم يخص سائمة
 ولا غيرها فالتعلق بالعموم اولى حتى يصح غيره ويروى هذا القول
 عن علي بن ابي طالب ومعاذ بن جبل رحمه الله وان على هذا القول
 عامة الفقهاء وقال مرة اخرى ان غير هذا القول لا يصح معه
 لان فيه بطلان الزكاة الثابتة بالسنة في الابل والبقر والغنم كل شيء
 على حدة فلا ينتقل شيء منها عن اصله الا بدليل واضح يزيد
 الاصل عن موضعه الثابت وتردد الشيخ ابن بركة في هذه
 المسئلة فرجح مرة هذا القول واحتج له وقال ذكر السائمة في الحديث
 الاول يوجب الصدقة في السائمة فقط ولا دلالة فيه على ابطال
 الصدقة عن غير السائمة وقد قام الدليل بوجوبها فيها من
 احاديث اخر فالمسقط ما من غير السائمة محتاج الى دليل وقال
 في موضع اخر والنظر يوجب عندنا ان الزكاة في السائمة واما
 ما اقتنى واستعمل فلا يرى الزكاة فيه واجبة والله اعلم واحتج
 ابو محمد بهذا القول باحاديث اوردناها في الكسعة والقنوبة
 ونحوها وستذكر ان شاء الله المسئلة الثالثة غير الثمينة
 تنقسم ايضا الى قسمين لانها اما من العوامل واما الاوكلا النوعين
 داخل في مفهوم البيت فالاختلاف لهما متماثل والترجيح فيهما كامل

وجوب الزكاة
 في الاموال
 المسئلة الثالثة

لكن في العوامل اختلاف اخر من حيث الامانة فكانه باب قائم
بذاته وبهذا الاعتبار قال عمر العوامل فيكون في العوامل اربعة
اقوال احدها لا زكاة فيها لكونها غير سائمة وثانيها لا زكاة فيها
لكونها عوامل وثالثها لا زكاة فيها ان بلغ في عملها الزكاة والافحى زكاة
وابعها فيها الزكاة على حال وتزجج هذا القول صرح ابو سعيد
رحمه الله وقد سبق قولهم في المسئلة التي قبل هذه فمواها هنا كما هو
هناك بعينه كذلك في تصريحهم به وأشار الى ما اخرج به الفقهاء الاول بقوله
كَمَا حُدِّثُوا فِي كُسْعَةٍ وَقَتْوِيَّةٍ وَلَوْ حَرَّثَهَا فِيهِ مِنْ الصَّدَقَاتِ جَمْعٌ

الحديث المروي في العوامل عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس
في الجارة صدقة وحديث اخر ليس في الكسعة صدقة وان عمر
بن عبد العزيز كتب الى عامله ليس في ابل العوامل ولا في ابل
القطار ولا في القوية صدقة وفي كتاب القواعد قال قد روى عن
علي ومعاذ لا صدقة في البقر العوامل وفي آثار القوم ينسب هذا
القول الى جابر بن عبد الله وسعيد بن جبير والنفخي ومجاهد
وسعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وسفيان الثوري والليث
بن سعيد وسعيد بن عبد العزيز والحسن بن صالح والشافعي
واحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وابي عبيد وابي ثور واصحابنا
الراي قلت اصحاب الراي هم الشيخ ابو حنيفة واصحابه فيما يقال
والله اعلم وأشار النظم الى لقول الثالث بالشطر الاخير من هذا
البيت ومقتضى لفظه ان الاختلاف في العوامل باق على حاله
ولو وجبت الزكاة في حرفها فذلك مما لا يخرجها من الاختلاف اكتفى به
عن ذكر نفس الخلاف اذ لا مقتضى له غير ذلك وكفى اللغة الجم الكثیر
والكسعة بضم الكاف وسكون الميملة الاولى هي في قول بعض الفقهاء

٩٢
وبتزجج

٩٢
احتج

٩٣
الناظم

العوامل من الابل والبقر والحمير وقيل بل هي الدواب لانها تكسح اذا
سقيت والكسح الضرب ولهذا اعمر من الاول لانه يشتمل الخيل البغال
والفيلة والبراذين ونحوهن وفي القاموس هي البقر والحمير والعوامل
والرقيق وهذا خص من الثاني ولكنه اعمر من الاول بزيادة الرقيق
واخص منه باسقاط الابل وفي مبري لعلوم المنتخب من شمس
العلوم انها الحمير ولم يقيد بها بالعوامل ولا غيرها وهذا قصور ظاهر
والقتوبة بفتح القاف وتحريك المشنة من فوق اخره الباء الموحدة
هو الاكاف الكبير وقيل بل هو الصغير على قدوسنام البعير
واقبتها بوزن افعل جعل القتب عليها وقد تكسر قاف القتب مع
تسكين تايه لغة وعبارة الفقهاء واهل اللغة في هذه متفقة
والجارة بتشديد الراء المهملة هي الابل تجر بارز متها فاعلة بمعنى
مفعولة والقطار بكسر القاف ما جدها مفسرة الا في القاموس
جاءت الابل قطارا اي مقطورة وقطرها واقطرها قرب بعضها الى
بعض على نسق فكان المراد من القتوبة والجارة والقطار انما هي العوامل
وكذا قيل في التي تسقى الحرث من البقر ويقال لها النواضح
وقيل النواضح الابل والسواني البقر وقيل السواني الابل تسقى الحرث
او يستقى عليها ويخرج من هذه الاقوال ان النواضح والسواني يجوز
اطلاقهما للابل والبقر وضابط النواضح النون والضاد المعجمة والحاء
المهملة واول السواني السين المهملة وفيها النون وهي جمع سانية
والاولى جمع ناضجة وما اعدت لتركب فيقال لها ركوب وركوبة
يفتح الراء منها وكل من هو لاء عوامل

وَمَا لَمْ تَحُلْ مِنْ بَعْدِ نَمِّ نَصَابِهَا فَعَفُوْا خِلَافًا لِابْنِ عَبَّاسٍ الْخِضْمُ
تَحْلُ بضم تاء المضارعة وهو فعل مضارع مجزوم ويحذف عينه

المعلقة ماضيه احوالت الماشية اذا اتى عليها الحول والتم بتشديد
الميم بعد التاء المثناة من فوق المثلثة الحركات مصدر كالتمام
بتثنية حركاتها ايضا والحِظْم بكسر اول المعجمتين وفتح ثانيهما
وتشديد الميم وهو البحر العظيم وكونه صفة لابن عباس رضي الله عنهما
طابقت لما وصفه من قبل ابو الشعثاء جابر بن زيد رحمه الله وبأى
لفظ البيت ظاهر وكذا معناه المسئلة المنظومة في هذه السأمة
اذا تم نصابها واتى عليها الحول من تم النصاب ففيها الصدقة باجماع
الامة وهذا قد مضى ثم ان تم النصاب ولم يحل حول عليها فلا زكاة
فيها فالحول من يوم تمام نصابها وهذا هو الاشهر والاصح والاكثر
وجه يقول الشافعي واحمد بن حنبل واصحاب الراى واسحاق بن راهويه
وابو ثور وفي المسئلة قول ثان يوجب في آثار اصحابنا كما صرح به
ابو جابر وغيره واصله مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما في
آثارنا ان ابن عباس يقول اذا تم النصاب وجبت الزكاة ولا يعتبر
الحول ولعل مالك يقول بذلك ايضا

وَأِنْ يَنْتَقِصَ عَمَّا تَرَكَ نَصَابُهَا | فَإِنْ تَمَّ قَبْلَ الْكُلِّ فَالْفَرْضُ مُلْتَزِمٌ
نصابها اعرابه الرفع لانه فاعل ينتقص تركي يضم تاء المضارعة
وفتح الكاف بناء لم يسم فاعله ويجوز كسر كافها وقبله ما الموصولة
بمعنى التي وصلتها تركي وعائدها على الاول ما في الفعل المضارع
من الضمير المرفوع المستتر جواز او على الثاني فعائدها ضمير المفعول
منصوب باو حذفه جواز ابل هو شايع كما قال ابن مالك في الالفية
والشطر الثاني من البيت كله جواب عن الشطر الاول ولذلك
يربط بالفاء كما رايت والمسئلة المنظومة في البيت ثبت فيها الزكاة
حولا فركبت وفي الحول الثاني نقصت عن النصاب ثم استفاد رغبها

ما اتم به النصاب من قبل دخول الحول الثاني ولو بساعة ففي قولهم
 ان الزكاة واجبة ما بقي من النصاب شيء ولو واحدة سواء الغنم
 والابل والبقر وفي قول من صرح به من العلماء انه لا يعلم في ذلك
 اختلاف وهذا اصل عندهم مطرد فكذا قولهم في الذهب والفضة
 ايضا ما بقي من الاول شيء ولو درهم او شعيرة وقال بعض في الرقة
 خاصة ما بقيت اربعين درهما كذا عن موسى لانه قل ما يؤخذ منه
 الزكاة في قوله من هذا النوع وعلى ثبوت تعليله فكان العلة مطردة
 في الذهب الى اربعة دراهم ولم نجد من صرح به ولا خلاف
 بينهم ان بقي ما فوق الاربعين من الدراهم ولا في الانعام ما بقيت
 واحدة والمسئلة بشرط ما وبه فيستدل على انهم لم يعتبروا
 بتمام النصاب في كل الحول الثاني مع اتفاقهم على الحول في التقدير
 كذا عند اصحابنا فيلحظ وفي البيت اشارات ينبغي التنبيه عليها
 الاشارة الاولى قوله ان ينتقص نصابها فالانتقاص بالصاد والمهلة
 لا يكون الاو شيئا من الاصل باق سواء قل النقص او كثر ولو لم يبق
 الا واحدة لعدم تقييده وبه فيستدل على انه لو تلف الجميع
 ثم استنفاد قبل الحول ما يتم النصاب فلا زكاة فيه وكانها لا تنقري
 من الاختلاف اذا ما ملكها قبل حوله المعتاد فقد صرحوا بالاختلاف
 في مسئلة الدراهم والعلة واحدة والاول اولى واشهر ثم الاشارة
 الثانية قوله مما تركي فيه دلالة على انها لم تثبت الزكاة فيهما من
 قبل ونقصت قبل الحول فلا زكاة لان تمام نصابهما في الاول
 حولا فاما بشرط معتبر كما سبق في البيت الاول على الاشهر
 ولكن قوله مما تركي ليس المراد به مما خرجت زكاته في الحول
 السابق بل المراد به مما ثبتت فيه الزكاة فله ذلك الحكم لان

اخراجها ومنعها لا يبطل الاحكام الثابتة فيها فهي من كارة
بحكم الله عليها فافهم الاشارة الثالثة قوله فان تم قبل الحول
والدلالة على انه اذا تم بعد الحول فقد انقطع الحكم الاول
فيستأنف نصا باجد يد الى الحول ٦

وَأَزِيدُكَ مِنْ قَبْلِ حَوْلٍ بِمِثْلِهَا وَلَوْ هَرَبًا فَالْخُلْفُ لَيْسَ بِمُجْتَذَمٍ

المجتذم مفعول بفتح العين اسم مفعول من اجتذمه بالجيم والذال
المجتمعة اذا اقتطعه ومعناه ان الخلاف ثابت في هذه المسئلة غير
مقطوع عنها وفيها عند علماءنا ثلاثة اقوال وهي هذه مسئلة
اثنان تبادلا بانعامهما قبل دخول الحول مثلا لكل واحد منهما
اربعون شاة فاعطاها صاحبه واخذ يد لها منه اماهرا من الزكاة
وامالا الجواب اقول احدها لا زكاة عليهما مالم يحل الحول على
هذا المبدل من صار في ملك كل منهما لانه مال جديد والا ول
قد انقضى حكمه فلا عبرة به في هذا وكذا لك يروى عن الشافعي
واصحاب الراي واي ثور وقاينها فيه الزكاة فان لم ينتقل لا الى
مثله فالبديل عوض المبدل منه لاستوائهما من كل جهة وقالها
تجب فيه الزكاة ان كان البديل هربا من الصدقة والا لا وهذا
القول وفاق لمالك والاوزاعي وعبد الملك واسحاق واي عبيد
وتسويغنه انه من الحيل لمبطلالة للصدقة كالوراط المنهى عنه
وان كان في اقيسة الشيخ ابي محمد في مثل هذا ما دل انه كالمتمتع
من الجماع حذر الغسل فلا ولم وفي البيت لطايف لا بأس بالتنبيه
عليها اللطيفة الاولى قوله لو بدلت بمثلها يفيد تخصيص البديل
فلو بيعت واشترى عوضها لم يدخل الاختلاف لانه مال اخر
مستأنف اللطيفة الثانية قوله من قبل حول يفيد انها لو بدلت

بعد الحول ولو لم تحظ بالزكاة لازمة والبدال هنا لا ينفع لانه بعد وجوب
 الزكاة فيها فائدة لو باع شيئاً فشيئاً ويشترى كذلك كلها باع اشترى
 عوضه فأتى الحول وكلها عوض مبيع ولم يحل الحول على العوض فلهذا
 اقرب الى انحطاط الزكاة من مسألة المبادلة لكن لشدة ما بها
 من التداخل فكانها لا تخرج لها من الاختلاف لانها نوع تبدل
 ولا فرق بين الببدال والتبدل في المعنى وان اختلف اللفظ
 فالعلة واحدة قال في البيت بدلت بتشد يد الدال وتخفيفها
 والفرق بين هذه وبين اللطيفة الاولى عدم التداخل هناك اذا
 بيعت الانعام كلها ثم استوفى ثمن الشراء وهذه بخلافها فهي بالتبدل
 اشبه تنبيهه غير خاف ان البيت مسوق على القول الا شهر وهو
 ان الزكاة لا تجب في الانعام الا بعد الحول ولهذا لم يحتج الى تقييد
 في كل مرة وهاهنا مسألة لا بأس بايرادها هل يجوز بيع الانعام
 بعد الحول لو باعها المالك فاختلف اهل العلم في ذلك فقيل يثبت
 البيع والزكاة على البايع في ذمته وقول اخر ان البيع نقض لان فيه
 ما يملك وما لا يملك لكون الزكاة شريكاً وفاقاً للشافعي في احد قوليه
 وقول ثالث يثبت البيع في سهم البايع وللزكاة شقصها من المبيع وكذا
 عن الثوري ورابعها قول اصحاب الراي الساعى بالخيار ان شاء
 الصدقة من البايع او المشتري ولا يبعد هذا فانه جمع بين
 الاصلين الشركة والذمة وقد يحسن عندنا ان الخيار للساعى
 ان شاء اتم البيع للمشتري في سهم الزكاة وبه يتم البيع في سهم
 البايع وقيل بل لا يتم على البايع ولا المشتري اذا شاء احدهما
 نقضه لانه في الاصل غير ثابت على قول من لا يتم في سهمه
 وان شاء المصدق اخذ سهمه من الانعام فيكون البيع في سهام

البايع على ما سبق من الاختلاف فيه وفي هذين الوجهين فلا يكون
للصديق على البايع سبيل نماله الحق على المشتري ان اتم
البيع واخذ منه سهمه لانه شريك له والله اعلم

وهل يسأل الساعي عن الحول ان كان في الخلف لذي من يشرط الحول من اتم

الامم محررة القرب ومعناه في المسئلة اختلاف عند من ذكرنا قريبا
انهم يشترطون الحول في السوائم كما سبق وهم اكثر فقهاء الامة كما عرف
وباقى لفظ البيت ظاهر وقد نظمت فيه هذه المسئلة اختلاف الناس
في السعاة اذ امر والمجتمع الغنم عند الرعاة فقل عليهم ان يسألوا
عن الحول هل مضى عليها مجتمعة ما يتم النصاب ام لا فلا يأخذون
الصدقة الا عن يقين ودلالة وكذا قال بعض يسألون عنها هل هي
ملك او خلطة ام لا يثبت فيها شيء منهما في اجتماعها فقد يجتمع بها
لا يثبت الاجتماع وفي قول ثان فلا سوال عليهم اذا وجدوها مجتمعة
تجب الزكاة في مثلها اخذ حق الله منها ولم يبق لهم الحج فيقتطعون
حق الله بها ومن اخرج بشيء يوجب فيها حكما اخر سمعت حجة ما لم يصح
ما يدفعها وكلا القولين حسن بل الاول احوط والثاني اوسع
وكلاهما من قول المسلمين فائدة اما قوله ان اتى ففيه ضمير مشترك
عايد الى الساعي فحاصل لفظ البيت اذا اتى الساعي لقبض الصدقة
هل عليه سوال عن الحول وفي هذا اللفظ نكتة لطيفة اوردها
في البيت لانا عن التصريح كثير اما نكتة بالاشارة والتلويح وهي
ان في قوله اذا اتى الساعي لقبض الصدقة دلالة على ان الساعي
هو الذي ياتي لقبض وهكذا في الاثر ان ليس على صاحب الغنم
ان يذهب الى الساعي بغنمه بخلاف صدقة الورق ومن هذه تنفر
مسائل المسئلة الاولى فيمن له خمس من الابل حال عليها الحول

منها

منها

منها

منها

فانتظرها الساعي فماتت واحدة منهم قيل عليه زكاة الاربع
 الباقية لانه منتظر المصدق غير مقصر في شيء عليه بخلاف الدراهم
 فعليه الزكاة فيمن تامة والمسئلة بحالها لان عليه في هذه ان ياتي
 هو بها الى المصدق الا ان يكون له عذر فمضى ان تلحق بالاولى
 المسئلة الثانية لحوال الحول وعند خمس من الابل وهو في
 انتظار المصدق وبعده بشرا ونحوه استفاد خمسا من الابل ففي
 قولهم انه لا زكاة عليه في المستفاد بعد الحول ولو لم يترك بعد
 بخلاف الدراهم فعليه في الفائدة الزكاة ولو بعد الحول ما
 لم يتركها للعلة التي اسلفناها هكذا قيل والله اعلم توضيح
 وهذا المشار اليه من احكام السعاة انما هو في زمن العدل لا غيره
 من الازمنة فان في سواها تستوى الاحكام اذ يخرجها كلها للفقراء
 ورب المال هو المتعبد باخراجها وعلى قياد هذا فيكون حكم الانعام
 في هاتين المسئلتين كحكم النقيدين بلافق ولا يصح العكس فافهم
 وفي تبعة عامين ما ركبت لهم | خلاف لاصلي التشارك والذم
 قد سبق ان التبعة بكسر التاء اربعون من الشاة ونصب عامين
 في البيت على الظرفية وعاملها زكيت والضمير في لهم راجع الى اهل
 العلم والتشارك والذم يجوز فيها وجهان جرهما على البذل من اصليين
 او رفعهما على استيناف التفسير فها خبر لمبتدأ محذوف وكوفهما في
 قافية البيت مفردين بعد مثني يفسر انه فذاك نوع من البديع
 يسمى في عرف اهل البيان بالتوشيع وباقي البيت ظاهر وقد نظمت
 فيه مسئلة رجل له اربعون شاة مضى عليها حولان ولم يرها فيها
 لاهل العلم قولان احدهما ان الصدقة فيها شاة واحدة لان
 الزكاة شريك ومتى اخرجت منها حق الشريك للحول الاول لم يبق

المسئلة الثانية
 في تبعة عامين

٩٢
فيها

الاتسعة وثلاثون فلا زكاة فيها النقصان عنها عن النصاب وليست لزكاة
شريكاً تجب في ماله الصدقة فتكون خلطة وثانيتها تجب فيهما
شأتان للحولين وثلاث ان تكن لشاة اعوام وهكذا وهكذا
القول على اصل من يرى ان الزكاة في الذمة فلا يعتبر شركة فيها
ويجوز هذا قال مالك وابو عبيد واحمد بن حنبل والشافعي وفي
رواية اهل العراق عنه ان في خمس من الابل للحولين شأتين
وفي عشر من الابل اربعاً من الغنم وفي خمس وعشرين بنتي مخاض هكذا
لعاميين وبالقول الاول قال الشافعي ايضا في احد قوليه اذ هو
بمصر وكذا عن الكوفي فقد نقل عنهما في خمس وعشرين من الابل
حال عليها حولان فيودي عن السنة الاولى بنت مخاض وعن
الثانية اربعاً من الغنم وفي عشر من الابل شأتان عن السنة
الاولى وشاة عن السنة الثانية وعن خمس من الابل شاة عن الحولين
تنبيهان اولهما هذا الاختلاف واقع حيث اذا خرج زكاة الحول
نقص النصاب سواء في الحول الثاني والثالث والرابع فما زاد
مثاله رجل له اثنان واربعون شاة ولم يتركها خمسة اعوام
فيها على القولين جميعاً ثلاث شياه للثلاثة الاحوال الاول
لاختلاف فيها ثم يجري الاختلاف في الحولين الاخيرين فقل لها
شأتان ايضا فيكون فيها خمس وهذا على قول من يراها في الذمة
وليس فيها اخراج الشياه شيء لنقصان هذا النصاب في الحولين
الاخيرين عن وجوب الزكاة فيه وكذا ست وثلاثون من الابل
لم تترك حولين فعلى قول الذمة فيها بنتا لبون وعلى قول الشركة
فبنت لبون وبنت مخاض وان تكن ست من الابل مضت عليهما
احوال فلكل حول شاة بخلاف ما لم تستفرغ قيمة السادسة

٩٢
ان

ويلحق الخامسة النقص قيمة شاة فيدخل الاختلاف فيما بعد ذلك
من الاعوام فعلى قول اهل الذمة فلا تنفك عن الزكاة لكل حول شاة
ولو استغرقت قيمة الكل من الابل وفي قول من يرى الشركة فمتى
نقص من قيمة الخامسة شاة فليس عليها زكاة وقد تكرر لاحد
التوضيح ولا بأس والتنبيه الثاني الموعود به هنا هو ان حكم الحولين
والاحوال الكثيرة سواء في الحكم حيث اتحدت العلة وقد مر جنا
تفسير تفسير هذا مع التنبيه الاول فيكفي به عن الاعادة

وَأَنَّ سَائِمَاتٍ تَقْتَنِى لِحِجَارَةٍ فَقَوْلَانِ فِي الْأَصْلَيْنِ أَيُّهُمَا خَتَمٌ

الاقتناء افتعال من القنية والقنوة بضم القاف وكسرهما فيهما وبعدهما
النون ساكنة ولام الكلمة ياء وواو فها وجهان وهي في البيت بوزن
المضارع من افتعل المعتل للام وبنائهما المالم يسيم فاعله اولى وضميرها
المستتر وجوبا راجع الى السائمات وانحتم بوزن افتعل معناه وجب لزوم
واى اسم مضاف الى الضير وصلاحيته اضافته الى المعرفة لكون المضى
اليه متنى ومعناه اما الاستفهام وجوابه شرط البيت الاثني واما الموصول
ومحل اعرابه الجر بدلا من الاصلين كل من كل تقديره قولان في اي
الاصلين انحتم ويجب لاحذ الزكاة منه وعلى هذا فيجوز فيها وجهان
احدهما بنائوها على الضم لكامل شروط البناء فيها من اضافتها وحذف صدر
صلتها وجوبا وثانيهما اعرابها بالحذف بالوجهين قرئ قوله تعالى ايجر اشهد
على الرحمان عتيا الا ان الضم اشهر وعلى هذا فالبيت الثاني مفسر
للاصلين ماها جواب لسؤال مقدر عنهما وعلى تقدير كونها استفهاما
كما سبق فاعرابها الرفع بالابتداء وقد اغرب القاموس في جعلها
حرفا للاستفهام مع ما نشاهد من ملازمتها الاضافة وغير
الاسماء لانتضاف وهذا البيت الموعود ذكره في تفسير الاصلين

المختلف فيهما

فَأَيُّمَا بِأَصْلٍ قُلْ وَإِيَّامَا تِجَارَةً	وَلَوْ لَمْ تَقْصُرْ عَنْ نِصَابٍ فَتَسْتَقِرَّ
--	---

أيما بكسر الهمزة وتشديد الميم وهذه أفصح والأولى أغرب حكاهما
القاموس والنشد

يَا لَيْتَمَا أَمَانَا شَالَتْ نِعَامَتُهَا	أَيُّمَا إِلَى جَنَّةِ أَيْمَا إِلَى نَارِ
---	--

انتهى ويجوز في بيت هذه القصيدة التي هي اللطائف أن يشد
بالوجهين وهو حرف معناه التخيير يكون مع الواو العاطفة وليس
بعاطف إذ لا يجتمع عاطفان فيما قيل وأما إذا حذف الواو كما في البيت
الذي استشهد به القاموس فلا يبعد أن تكون أما الثانية للعطف
دون الأولى فليست من لعطف في شيء وأعراب تجارة الجر عطف
على الأصل ومما نظم في بيتين هذه المسئلة فيمن اشترى
أنعاما نصابا وما زاد قصد بها التجارة وحال عليها الحول فماذا
يجب من الزكاة فالجواب قد اعترض فيها أصاؤون فاختلف أهل
الفقه في إلحاقها بإيهما أولى وأثبت فقيل تركي زكاة أصلها أي زكاة
الأنعام الثابتة فيها فرضا من كتاب الله تعالى إجمالا وسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم تفصيلا وبيافا ونية التجارة لا تحوّلها عما ثبت لها
من حكم في الأصل مع كونها قائمة العين تامة النصاب متصفة
بكمال الشروط الموجبة لصدقة الأصل فيها ونحو هذا القول
يروي عن الشافعي أبي ثور وفاقا لمن قال به من أصحابنا وفي قول
ثان فهي مقصود بها التجارة فيها زكاة التجارة إذا لمعنى يوجب أن يكون
لها حكم غير ما لساير التجارات من الأموال المقصودة لذلك مع استواء
العلة وعدم قيام الدليل على أفرادها بمخصص الحكم آخر هذا القول
كانه الأرجح في النظر ولعله الأشهر وكذلك في آثار القوم يوجد فيما

فَأَيُّمَا
وَأَيُّمَا

يخرج عن سفیان الثوري واصحاب الراي وفيها قول ثالث انه اذا كان
 لرب النعم من التجارات ما لا يبلغ النصاب فيه واذا حلت الانعام عليه
 تم النصاب بها ففي هذه الصورة يجب ان تحمل عليه في هذا القول
 لاجراج الزكاة والا لا والى هذا القول الثالث اشير في هذا البيت
 الثاني بالشرط الاخير منه كما هو ظاهر فليعتبر وهذا كانه من باب
 التوفير للزكاة وعلى قياده فكذلك كانت الانعام دون النصاب و
 اذا حلت على التجارة زكيت وجب حملها عليها ولا يبعد في هذا الباب
 لو تم النصاب من التجارة كاملا ومن الانعام كذلك ان يعتبر في الانعام
 الاوفر للزكاة وان كان الاوفر زكاة الاصل اخذت والا فالتجارة
 والتخير في الاستواء فليتنظر فيه

وَلَمْ تَسْتَحِلْ عَنْ سُومِهَا لِتِجَارَةٍ بِقَصْدٍ يَكْفِي الْقَصْدَ الْعَكْسِيَّ

قافية البيت ان قسم ان حرف شرط والجزء محذوف وجوبا يدل
 عليه ما قبل الشرط فاكتفى به وقسم بضم تاء المضارعة وفتح السين
 وجزم الميم المخففة بناء على ما لم يسم الفاعل من اسام الانعام اذا رعاها
 والسوم مصدر سامت في لازم اري رعت وقد سبق تفسير ذلك
 غير مرة وكفى وهذا البيت قد نظرت فيه مسالتان فاما المسئلة
 الاولى فيمن له انعام سائمة قصد بها التجارة قبل بلوغ الحول ففي
 قول اصحابنا انها لا تخرج عن حكم السائمة بنية التجارة فيها بل تبقى
 على حكم اصلها من السائمة واذا اتى الحول ففيها زكاة السائمة ما لم تنتقل
 عن حالها بان التالى نوع اخر من عروض او غيرها من الحيوان كذا
 فيما صرح به الشيخ ابو سعيد رحمه الله وهكذا قيل ان البدالة بها
 نوع من الازالة ان كان بمثلها من نوعها او بغير النوع من مطلق
 جنسها لكن من الانعام خاصة اذ لا كلام في غيرها وبمثل هذا

يقول الشافعي في السائمة اذا قصد بها التجارة ان زكاتها زكاة
 سائمة وقال سفيان الثوري فيمن عنده غنم سائمة فبيد اله
 ان يجعلها للتجارة فلا تكون للتجارة حتى يصد قها من زكاتها زكاة
 السائمة ولا نعلم احد من اصحابنا يقول بهذا والله اعلم المسئلة
 الثانية المشار اليها بقوله ويكفي القصد في العكس ومعنى العكس
 في القضية ان يوتي بها مقلوبة وصورتها في المسئلة هذه ان تكون
 الانعام للتجارة فتجعل سائمة والاولى ان تجعل لسائمة للتجارة
 فقد ظهر العكس وفي قول العلماء ان القصد وهو النية كان في
 تحويل انعام التجارة الى السائمة فيكون لها حكم السائمة بتلك النية بلا خلاف
 وتظهر نتيجة هذه المسئلة في قول من يرى في انعام التجارة زكاة الدراهم
 بحكم التجارة لا على قول اخر وعلى هذا المشار اليه في المسئلة فتترتب
 مسئلة اخرى فيمن له انعام اشتراها للتجارة وبعد عشرة اشهر ونحوها
 منذ اشتراها حولها بالنية سائمة فما زكاتها الجواب فهي سائمة منذ
 نواها ولا زكاة فيها الى الحول من يوم قصد سومها لان الاصل
 الاول قد انقطع عنها بنية السوم لها ووجب فيها حينئذ اصل ثان
 فلا يجب الا بشرطه الثامنة والحول اخذها الا على قول ابن عباس
 ومن وافقه واما على راي من يوجب فيها زكاة السائمة على حال
 فتحى تم الحول منذ يوم اشتراها اخذت منها زكاة السوم على حال
 ولكن هذا لا يفيد فيها حكما بالتجارة غير ما سلف لها ولهذا لا يحتاج
 الى توريده في النظم ولا في شرحه الا تذكرا وتكرارا لتأكيد
 البيان حيث وقع وكذا قال سفيان الثوري وابو ثور واصحاب
 الراي في الماشية للتجارة ينوي صاحبها ان تكون سائمة فقالوا
 ليس عليه زكاتها الا بعد الحول من يوم نوى ولو نوى بعد ستة

فيمن عنده غنم سائمة فبيد اله
 ان يجعلها للتجارة فلا تكون للتجارة حتى يصد قها من زكاتها زكاة
 السائمة ولا نعلم احد من اصحابنا يقول بهذا والله اعلم المسئلة
 الثانية المشار اليها بقوله ويكفي القصد في العكس ومعنى العكس
 في القضية ان يوتي بها مقلوبة وصورتها في المسئلة هذه ان تكون
 الانعام للتجارة فتجعل سائمة والاولى ان تجعل لسائمة للتجارة
 فقد ظهر العكس وفي قول العلماء ان القصد وهو النية كان في
 تحويل انعام التجارة الى السائمة فيكون لها حكم السائمة بتلك النية بلا خلاف
 وتظهر نتيجة هذه المسئلة في قول من يرى في انعام التجارة زكاة الدراهم
 بحكم التجارة لا على قول اخر وعلى هذا المشار اليه في المسئلة فتترتب
 مسئلة اخرى فيمن له انعام اشتراها للتجارة وبعد عشرة اشهر ونحوها
 منذ اشتراها حولها بالنية سائمة فما زكاتها الجواب فهي سائمة منذ
 نواها ولا زكاة فيها الى الحول من يوم قصد سومها لان الاصل
 الاول قد انقطع عنها بنية السوم لها ووجب فيها حينئذ اصل ثان
 فلا يجب الا بشرطه الثامنة والحول اخذها الا على قول ابن عباس
 ومن وافقه واما على راي من يوجب فيها زكاة السائمة على حال
 فتحى تم الحول منذ يوم اشتراها اخذت منها زكاة السوم على حال
 ولكن هذا لا يفيد فيها حكما بالتجارة غير ما سلف لها ولهذا لا يحتاج
 الى توريده في النظم ولا في شرحه الا تذكرا وتكرارا لتأكيد
 البيان حيث وقع وكذا قال سفيان الثوري وابو ثور واصحاب
 الراي في الماشية للتجارة ينوي صاحبها ان تكون سائمة فقالوا
 ليس عليه زكاتها الا بعد الحول من يوم نوى ولو نوى بعد ستة

اشهر مذهبها للتجارة فليس عليه الا بعد الحول ويوم جعلها سائمة
وبهذا التمثيل صرح اصحاب الراي في المروى عنهم فاوردناه
كذلك وقال الشافعي وموافقه بالراي الاول

وَلَا حَمْلَ بَيْنَ الْإِبِلِ وَالْعِزَانِ | الثَّامِلُ بَيْنَ الضَّانِ وَالْمَعْزِ مَعْتَمِدٌ

العين هي البقر والمعتم مبنيا على المفعول من اعتتم الشيء اذا عده
غنيمة والغنيمة والغنم بالضم وبالفتح وبالتحريك والمغنم الفخ والفوز
بالشيء بلا مشقة وفي البيت مسالتان اولاهما في الابل والبقرانها
لا يحمل بعضهما على بعض والثانية في لغنم الضان والمعز ايحدا
فالمعز يحمل على الضان والعكس كذلك لكن اذا ثبت الحمل فمن ايها
يؤخذ الصدقة فهذا البيت جوابه

وَقَاخِذْ مِنْ كُلِّ يَقْسِطٍ وَخَيْرٌ وَإِذَا اسْتَوَيْتَ وَالْأَخْذُ بِالْقِسْطِ لَمْ يَنْزِلْ

لم يذم في القافية مبنيا للميم فاعله مجزوما بلام او من ذام الشيء
ذما او ذاما اذا ذمه وعابه وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو
الالف واما من ذمه يذمه بتشديد الميم وتخفيفها في القافية
فيصح وباقي البيت ظاهر وفي البيت مسالتان في المسئلة الاولى
اذا اختلف النوعان في الجودة والرواءة فقالوا ياخذ من كل نوع
بقسطه اي بقدره مثاله عشرة ون صافا ومثلها معزا وكانت
المعز اربعين والضان ثلاثين فاربعة اسباع مشاة من المعز وثلاثة
اسباعها من الضان وقس على هذا المسئلة الثانية اذا استوى
الغنمان في الجودة والرواءة فلم يهاقولا ان احدهما التقاسط فكما
سبق في المسئلة الاولى ولا يعتبر سواء ولا غيره وكذلك يروى
عن الشافعي وثانيهما انه مخير في اخذ من ايها شاء وفي قول غيرنا
يروي عن عكرمة انه قال ياخذ من اكثر العدد بين وبه قال مالك

وَقَاخِذْ

المسئلة الاولى
المسئلة الثانية

بن انس واسحاق بن راهوية وقال اذا استوى الحد وان اخذ من
ايهما شاء هكذا في كتاب الاشراف والله اعلم

الباب الثالث في كيفية الاخذ وصفة الماخوذ واثنان

وللأخذ شطرين اصدعهما أو اقهما كذا وخير فيهما صاحب الغنم

قد سبق ان الابل متعينة فلا خيار فيها وانما هي على صاحب المال ان يما

يها وان لم يوجد فسيعاد شي من ذكرها ان شاء الله وهذا الترتيب

المذكور في هذا البيت خاص بنوع الغنم ولهذا قال خير فيهما صاحب

الغنم تخصيصا له عن سائر الانعام من الابل والبقر المسئلة المنظومة

في البيت اول جاء المصدق لقبض الصدقة فعند اصحابنا المشاركة

فيها قولان حكاهما الشيخ ابو سعيد رحمه الله عليه احدهما ان تصدع

شطرين من دون قسمة معتبرة وصفة الصدع ان يقف وسط

الغنم فيصيح فيها الى ان تفرق فرقتين او يفعل بها ما يصدعها كذلك

اذ ليس لصياح بمعتبر قط سواء كان حد الصدع عين اكثر والثاني

اقل ام لا قلت له وهو اسهل على المصدق واقل عناء اللهم الا

ان يجتمع الخيار كله غالبيا في شطرينيتين الاخلاص بالزكاة ففي

حكم النظر العدول عن هذا القول الى ما بعده وان كان قد

لا يتفق ذلك في العادة غالبيا فهو مبني على التسامح لا مكان غيره

وثانيهما ان الغنم تقسم قسمة معتبرة في الجودة والرداءة والعدد

واليه الامارة واقسم كذلك شطرين كما ان الصدع شطرا والالف

في قوله اقسم انما هي رسم نون التوكيد الحقيقية كالتي في قوله تعال

لنسفعا بالناصية وليكونا من الصاغرين وانما كتبت الفاتشيمها

بتموين المنصوب المذكور اذا كانت طرفا للوقوف عليها بالالف وقفا

بينها وبين النون المشددة في التاكيد ومتى توسطت كتبت

الباب الثالث في كيفية الاخذ وصفة الماخوذ واثنان
وللأخذ شطرين اصدعهما أو اقهما كذا وخير فيهما صاحب الغنم
قد سبق ان الابل متعينة فلا خيار فيها وانما هي على صاحب المال ان يما
يها وان لم يوجد فسيعاد شي من ذكرها ان شاء الله وهذا الترتيب
المذكور في هذا البيت خاص بنوع الغنم ولهذا قال خير فيهما صاحب
الغنم تخصيصا له عن سائر الانعام من الابل والبقر المسئلة المنظومة
في البيت اول جاء المصدق لقبض الصدقة فعند اصحابنا المشاركة
فيها قولان حكاهما الشيخ ابو سعيد رحمه الله عليه احدهما ان تصدع
شطرين من دون قسمة معتبرة وصفة الصدع ان يقف وسط
الغنم فيصيح فيها الى ان تفرق فرقتين او يفعل بها ما يصدعها كذلك
اذ ليس لصياح بمعتبر قط سواء كان حد الصدع عين اكثر والثاني
اقل ام لا قلت له وهو اسهل على المصدق واقل عناء اللهم الا
ان يجتمع الخيار كله غالبيا في شطرينيتين الاخلاص بالزكاة ففي
حكم النظر العدول عن هذا القول الى ما بعده وان كان قد
لا يتفق ذلك في العادة غالبيا فهو مبني على التسامح لا مكان غيره
وثانيهما ان الغنم تقسم قسمة معتبرة في الجودة والرداءة والعدد
واليه الامارة واقسم كذلك شطرين كما ان الصدع شطرا والالف
في قوله اقسم انما هي رسم نون التوكيد الحقيقية كالتي في قوله تعال
لنسفعا بالناصية وليكونا من الصاغرين وانما كتبت الفاتشيمها
بتموين المنصوب المذكور اذا كانت طرفا للوقوف عليها بالالف وقفا
بينها وبين النون المشددة في التاكيد ومتى توسطت كتبت

بالنون على اصلها كما هي البيت في قوله اصد عنها ويجوز ان تكون
 الالف من اقسام ضمير تشبیه يرجع الى الساعي وصاحب الغنم وفاقا
 لعبارة الشيخ ابي سعيد انهما يقسمانها وكذلك يخرج في يصد عانها
 فيجوز ان يقال في البيت اصد عانها بالالف مكان النون بهذا التفسير
 وليست هذه اقوالا فتقد اختلاف انما هي عبارات والمرجع الى الاصل
 واحد وهو ثبوت القسمة والصدع على وجهها من كان واذا ثبت
 كونهما شطرين باي سبب كان من الوجهين القسم والصدع فيشير
 صاحب الغنم باخذ اي الشطرين شاء هكذا في الشطرين جميعا
 ومن الشطر الثاني فياخذ الساعي كما في هذا البيت الاتي ٥

وَمِنْ شَطْرِهَا الثَّانِي فَيَخْتَارُ فِذَّةً | وَيَخْتَارُ أُخْرَى وَاجِرٌ يَاهُ كَذَابًا

فذة بفتح الفاء وتشديد الذال المعجمة هو الواحدة وباقي لفظ البيت
 المسئلة المنظومة قد سبق ان صاحب الغنم يختار اي لشطرين
 اراد ثم ذكرها هنا ان النظر هو الذي تؤخذ منه الصدقة فيختار
 الساعي منه شاة فذة اي واحدة ثم يختار رب المال شاة اخرى
 ثم الساعي ثم رب المال هكذا يتناسقها شاة شاة الى ان يتم النصا
 والى هذا التناسق اشار بقوله واجر ياه كذابا بتشديد الميم بعد
 الهمزة المفتوحة والامر هو في اللغة القصد ومعناه تجريان على
 هذا الترتيب بمقصد ثابت صحيح لا ينقطع والمخاطب في البيت هو الساعي
 ولهذا فينبغي ضبط حرف المضارعة في الشطر الاول انه الياء المشناة
 من تحت وفي المسئلة اختلاف فيه عليه بقوله ٥

وَبَعْضُ يَرِي تَقْدِيمَ ذِي الْمَالِ وَلَا | بِذَا الشَّطْرِ اَيْضًا وَالتَّنَاسُقُ مَا انْخَرَمَ

الانحرام افعال من انخرم بالخاء المعجمة والراء المهملة وهو الشق الثقب
 والقطع ومعنى البيت ان التناسق المعهود في البيت السابق باق

المسئلة
المنظومة

على حاله مع هذا الاختلاف لم ينجزم أي لم يتغير عن أصله كذلك قيل
في المسئلة أن الساعي متى اختار الشطر الأول من الغنم فله التقديم
في الخيار من الشطر الثاني فيختار شاة ثم يختار الساعي شاة ثم رب المال
واحدة ثم الساعي فذة وهكذا يتناسقان أخذهما مفردة إلى أن يتم النصاب

وَقَوْلُهُنَّ الثَّلَاثُ الْمَوْسِطُ أَخَذَهَا وَإِنْ بَاتَ رَبُّ الْمَالِ بِالْفَرْضِ لَمْ يُكْمَرْ

هذا هو القول الثالث أن الغنم تقسم اثلاثا فيختار رب المال ثلثا ثم
يختار المصدق ثلثا فيأخذ منه الصدقة كذلك في كتاب القواعد عن عمر بن
الخطاب رحمه الله وعزاه بعضهم إلى عمر بن عبد العزيز وعليه معظم فقهاء القوم
ومنهم الزهري والقاسم وفي كتاب الأشراف عن عمر بن الخطاب أنه لقي سعدا
فقال إذا صدقت الماشية فاقسموها اثلاثا ثم يختار رب الغنم الثلث
ثم اختاروا من الثلثين الباقيين وإذا ثبت قسمها اثلاثا كما في القواعد
عن الخليفة الثاني فلا يعبدان يثبت هذا ولكن لم نجد في شيء من آثار
أصحابنا فزعمه كذلك وعلى هذه الأقوال المثبتة لقسمها اثلاثا وثبوت
الأخذ من الثلث الوسط ففي قولهم يأخذ المزكي منه حصّة الزكاة تماما
ولا يشرطون فيه مخايرة ولا غيرها بشرط ترك ما ينهي عن أخذه كالرجي
والمخاض والأكولة واللبن والفحولة كذا في نسق الحديث المروي عن
أمير المؤمنين رضي الله عنه ولا يعبدان يكون في هذا بالمخايرة
بعد القسمة في الثلث الوسط ويكون الخيار لرب المال في شاة واحدة
ثم المصدق أو بالعكس ويتناسقان في الوجهين هكذا فتلاثة أو جه
في هذا وفيما قبله اثنان مع القسمة وأخران في الصدع فتلك سبعة
وتأمّنهما قول الشافعي أن على رب المال أن ياتي بما عليه من الفريضة الواجبة
عليه فلا قسمة ولا مخايرة واستحسنه الشيخ الكبير أبو سعيد رحمه الله
لذلك عدّه ناه في الأراء الثانية فسقناه في الرأي كما رأيت وحكي عن

سفيان الثوري والحكم بن عيينة انهما قالوا تفرق الغنم فرقتين فهما بهذا
يوافقان من قال فيهما بالصدق من اصحابنا ولا ادرى كيفية اخذ منها
عندهما من بعد ذلك فلم يذكر غير ذلك عنهما حسب ما اثبتته كتاب الاشتراف
وبجري ثني لسان فازاد والذي يرى جذع الضان السمين فلم يضم

يجري فعل مضارع وحرف المضارع منه مفتوح لان ماضيه جري ككفي
وزنا ومعنى ومنه لا تجري نفس عن نفس شيئا ولا يقال اخرى بزيادة
الهزة الا فيما قام ثني ولم يكف عنه ولم يضم بفتح الضاد المعجمة من ضامه
اذا انتقصه كانه يقول ان هذا القول غير مستقص ولا معيب لكونه
سديدا ثابتا صحيحا وفي البيت مسألتي المسئلة الاولى قوله ويجري
ثني المشاء فازاد وقد سبق ان المشاء بالمد جمع شاة وتطلق على الضان
والمعز والايتماء مجعها مقصورا في البيت فصيح ومعناه ان الفرض في صدر
الغنم كلها هو الثني فافوقه من الاسنان كالرباعية والسدسية والسكا
والثنية في المعتمد عليه ما اتمت السنتين ودخلت في الثالثة وفي قول
الشيخ ابي اسحاق المغربي ان الثنية ما اتمت السنة ودخلت في السنة
الثانية والثنية في هذا القول هي الجذعة في القول الاول كما ان لثنية
في الاول هي الرباعية في هذا القول وكان ما ذكره صاحب القواعد في المعز
انما هو على نسق هذا القول فليعتبر وسنورده بلفظه في هذه المسئلة
ان شاء الله فالموجود في آثار اصحابنا المشاركة لانعلم بينهم اختلاف
ان الفرض ثلثي فصاعدا واتفقوا ان على ما فوقه من الاسنان يجري عنه
ويؤخذ في الصدقة لكن قال في القواعد ان في آثار اصحابنا يعطى من المعز
وفي ابن العشرة الاشارة الى الضان انتهى ففي قوله ما يستدل به على
ان الاصل في المعز الرباعية عندهم والرخصة في الثني فهو يجري على حال
وان لم تكن الاصل لان الرخصة لها حكم الاختلاف في الاصل ولا بد فيها

المسئلة الاولى

٩٢
الثانية

زاد وعاد من استثناء ما أدى إلى الضعف والمهم ما وقار به ولكونه ما سجد
في محله فيما سيأتي إن وفوق الله اكتفينا عن ذكره في هذا الموضع كما رأيت
المسئلة الثانية قد سبق أن التثنية من المعز والضمان سواء في الإيجاز
بهما للصدق وهما سواء في الاختلاف في أن التثنية بذت السنة أو بذت
السنتين وهل من قائل في المعز أن الجذع يجزى منها للفريضة بلى في
قول ليس بالتمهيد كما سيأتي تحقيقه أن شاء الله وقد قيل به في
الضمان فتشاح في المصنفات كما أشار به الشيخ أبو سعيد رحمه الله وصرح
به غيره وشرط الشيخ أبو سعيد بأن يكون سميًا قارحًا ولم يشترط فيه
غيره وفي نظر من قيل فيه أنه أشعر العالم وأعلم الشعر أعنى باب الإصاحي
قال يجزى بالجذع القارح في بعض القول ولم يذكر السمين ولا غيره
مع ذلك وتغافل بن وصاف عن لفظة القارح فعساه من لغة عمانية فلا
يحيط بعلمها ولا يعبد أن يكون زاده السمين الحسن المنشأة وإن لم يثبت
ذلك مع أهل اللغة فلعله يخرج هذا في مصطلح لغاتهم وفي أصل اللغة
المدونة في كتب الأدب أن القارح من ذوات الخافر بمنزلة البازل
من الإبل وهذا ما لا يصح أن يفسر به كلام الفقهاء هاهنا لا في الحقيقة
ولا في المجاز اللهم إلا أن يكون متصفا في ما وقع من النسخ هكذا والأصل فيه
قارح بالزاء المعجمة وباقي الحروف بعينها فيجتمك القارح هو المرتفع العالي
هكذا في لقاموس منه قوس قزح لارتفاعه في بعض التأويلات الله أعلم
ورأيت أن السمين يجزى به في صفة الجذع لأنه أمانة الجودة وحسن
النشأة فسقناه في النظر مستغنى به كما رأيت ٤

وقول هو اسم لابن سيرة أشهر وأطلق يوم أن يرى لأصل الحكم

الضمير البارز المرفوع للغايب يرجع إلى جذع الضمان المذكور في البيت
السابق والشرط الثاني من البيت قائم بنفسه ففي هذا البيت مسلمان

لا بأس بإيرادها مفصلتان المسئلة الاولى قد ثبت الاختلاف في جذع الضان
 كما عرف في الاجتزاء فيه وهنا قد اشار الى ما فيه من الاختلاف في السن
 الذي يسمى به جذعاً وفيه اقوال احدها وهو الاشهر انه ابن السنة وكم
 في الثانية وثانيها انه ابن عشرة الاشهر وثالثها انه ابن السنة اشهر كذا
 عن المغاربة في هذين القولين اربعة اوجه احدها ان الجذع ابن ستة
 اشهر الى ان تم سنة وثانيها ابن ستة اشهر الى تمام السنتين وخامسها
 ما حكى عن الاصمعي في بعض حواشيو كتب القوم ان الجذع من المعزان راه
 صلاحاً وهكذا لو رى الصلاح فيمادون الجذع من الضان او المعز
 جميعاً فان الامر مسلم اليه وفيها قول اخر انه ليس له ان يتجاوز عما شرع فيها
 وجد وليس للنظر في هذا مجال اذ ليس هو بمال السعاة فيكون فيه النظر
 ولا يخط عن رب المال فرضه الا ان يأتي به كما امر بهذا القول اشبه
 بالاحكام والاول يصح في معاني النظر للاسلام فانه اصل كبير وباب واسع
 تدور عليه قواعد مطردة والله اعلم فصل قد علم بما سبق ان في المعزو
 الضان اقوالاً واختلافات عند اهل الفقه قد ذكرناها بالاجمال فلا بأس
 ان نفيدها بالتفصيل فلا يخلو من فائدة مهمة كشف ذلك التاصيل فاولها
 الماعز وفيه من الاقوال اربعة احدها ان الفرض من بابا امت السنتين
 ودخلت في الثالثة وهي من حيث اللفظ ثنية على الاشهر رباعية في قول
 ولعل ما ذكره صاحب القواعد من ان الرباعية هي الفرض يحل على هذا الاختلاف
 لفظي لكونه من حيث التسمية فقط فليس هما الا قول واحد وثانيها تجزئ
 منها بنت سنة ودخلت في الثانية لانها الثنية على قول وفي
 القول الاول هي الجذع عر فلا تجوز وفيما احكاه صاحب القواعد عن
 عمر بن الخطاب رحمه الله اجازة الجذع ان ثبت ذلك فكانه القول الثالث
 ولفظه عنه انه قال لعامله خذ العناق والجذعة والثنية وذلك عند

بين العذى وصغار الغنم وفسر العذى بالروى وفي القاموس العذى
 بالمعجمين السخا لجمع عذى كغنى وفيه أيضا انه صغار الغنم بتا أربعين يوما
 يقال له عذوى بالمهمات والوزن كغنى وقيل بالغين المعجمة أيضا وقد يشبه
 هذا في اجازة الجذع في الاضاحى اذا كان قارحاً ولم يشترط كونه من البضان
 ولا من المعز فظاهر اجازة الجذع منهما على سواء وكذا فى تقرير ابن وصاف
 عليه زعم ان الجذع من المعز لا يجزى والا فلا يحتاج الى هذا حيث لا مزية
 فصل واختلف غير اصحابنا فى هذه المسئلة على اقوال ايضا فالاول
 انه يكلف الفريضة الثانية فى الغنم ويروى ذلك عن مالك وابى ثور
 وابى عبيد والثانى انه ياخذ سخلا منها كذا لك عن الشافعى والاوزاعى
 واسحاق ويعقوب قالوا تؤخذ صدقة من كل صنف والثالث لا صدقة
 فيها كذا عن النعمان ومحمد وحكاه بعضهم عن الثورى ولفظ تنوير الابصار
 فى المسئلة هذه وهو من كتب الحنفية ولازكاة فى حمل وفصيل وعجول
 الاتبع الكبير انتهى والرابع انه ياخذ المسنة ويرى على رب المال فضلا
 بين المسنة والصغير من ماشيته ونسب هذا الى الثورى ايضا مسئلة
 فى السخا منه ولو واحدة فوجوب الزكاة عند الجميع الحنفية وغيرهم
 ويؤخذ للصدقة مسنة كذا عن الشافعى واحمد بن حنبل ومحمد
 ويعقوب والثورى قلت وهكذا عند اصحابنا لانعام بينهم اختلافا
 فى السخا لانه اذا كانت مع الكبار ان الاخذ على ما ثبت للفرخ فى السنة و
 كذا فى المروى عن عمر بن الخطاب رحمه الله الله الصم الا ان يكون
 ليس فيها من ال كذا ما ينفى بالفرخ كماية وعشرين سخلا وشاة
 مسنة فتؤخذ المسنة ويجزى الخلف فى الثانية ولا يبعد على قيام
 قول الشيخ ابى سعيد رحمه الله من اجازته اخذ الافضل الاوسط وبالتخيير من السخا لانه
 انه فى هذه المسئلة ايضا ان كذا السخا الاكثر فان الحكم للاغلب لا بد من زيادة

شرط واحد هو ان يكون السخا ل مما يجب عدة في الصدقة كما سبق القول فيه
على الاختلاف من حد النتاج الى ان تستغنى عن الام وقد سبق ما فيها من قول كفى
وتخرجي انا انك النعم والخلف في

السهم بكسر السين المهملة وفتح الواو جمع سومة بالضم في القاموس ليس
في منتخب الشمس الا ان السوم في البيع معروف وقد مضى ان يكون
العين من النعم لغة وان لفظة النعم تطلق على الازواج الثمانية وهي
في الابل اعرف وقول من قال بانه خاص بالابل مدفوع بقوله تعالى
فخزاء مثل ما قتل من النعم مراد ثابته في هذا البيت شمول الاصب
الاربعة وفي البيت مسلتان المسئلة الاولى ان شرط الانوثه
معتبر في الماخوذ للصدقة من الازواج الثمانية التي هي من الانعام
جميعا معزها والضأن والابل والبقر لا خلاف في اجتزاء منها بالاناث
على سنها المشرط فيما سبق المسئلة الثانية اختلف في اجتزاء
بالذكور من الشاء من الضأن والمعر بالسواء فقول انه مما ليس للمصدا
بتخفيف لصاد مع كسر الدال الا ان يشأ رب المال كذا في كتاب ابي جابر
وغيره وفي قول اخر فانه مما له ان يأخذه لكن ليس عليه اخذه وفي
قول ثالث ان اخذه مما ليس له ولا عليه وفي قول رابع ليس عليه اخذه
الا ان يكون اكثر ثمن من الانثى كذا في القواعد والقول الخامس انه
ان كان كالانثى او افضل جاز والا لا بشرط الا ان يكون تيسر الغنم
وقد صرح الشيخ ابو سعيد رحمه الله بجواز اخذ التيسر ايضا ان رخص
رب المال وكان كالفرصة او افضل وتخرج فيه تلك الاقوال
كلها بزيادة اشتراط رضى مالكة

وَبَدَتْ مُخَاضٌ يَخْلِفُ ابْنُ اللَّيْلِ
مِثْلُ مَا جَدَّ يَجْرِي لَتَدِيْعَةِ لَعْنَةٍ
خلفه خلفه كصره ينصره اذا قاب عنه واعراب بدت مخاض في البيت

المسئلة الاولى في الاجتزاء من النعم الثمانية

نصبها على المفعولية لانها مفعول يخلف وفاعله ابن اللبون المسئلة
المنظومة قد سبق في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في
خمس وعشرين من الابل بنت مخاض الى خمس وثلاثين فان لم توجد
بنت مخاض فابن لبون ذكر وهذا متفق عليه عند اصحابنا وغيرهم وقد
ثبت وتقربان البقر حكمها كالابل مطلقا في الصدقة وهذا يعلم قطعا
انه لم توجد الثنية من البقر في خمس وعشرين الى خمس وثلاثين فيجري
عنها الجذع الذكر فالتبيعة مثل بنت المخاض سنا وحكما والجذع كابن
اللبون فيهما وللذكر جاء في البيت لهما بلفظ المثل ليدل على اشتباههما
في الحكم وقيد في القافية بالعدم دلالة على منع جواز ذلك مع وجود
بنت المخاض والتبيعة فلا تجزى غيرها وهم كذلك بلا خلاف فعليه وان

٩٢
انه اذا لم

٩٣
تفعلها

ولا ذكر يجزى فيذكر فيهما مسا

سوى لما ضيق القياس قد انجز

الحسم بالمهملتين القطع والخسم انقطع والضمير المشي فيهما الابل والبقر
والماضيان اراد بهما السابقين في الذكر وهما ابن اللبون في الابل والجذع
في البقر وباقي لفظ البيت ومعناه ظاهر فان قلت فاما هذا القياس الذي
تذكر انه انقطع قلت كان مقتضى القياس متى ثبت ان ابن اللبون
يجزى عن بنت المخاض فماذا كل ذكر يجزى عن الامثلي التي تحته
بين فالحق عن بنت اللبون والجذع عن الحق والثني عن جذعة و
في البقر كذلك فالثني عن جذعة والرابع عن ثنية والسديس عن
رباعية ولا قائل بذلك فيما انتهى اليه فترفعه لاعن اصحابنا ولا غيرهم
من قومنا بل يجب عند الجميع ان تؤخذ الافات من الابل والبقر
عن الاسنان المشروطة ومتى عدمت لم تكن تعين لشيء محض
الا على ما فيها من قول كما سيأتي ان شاء الله

وان عزم مشروط فتأخذ غيره

بخلف واعط الفضل وحذ القيم

عن الشيء إذا لم يوجد ولفظ البيت ظاهر وأما معناه المنظور فهذه المسئلة إذا
 لم يوجد السن المشروطة للصدقة عند صاحب الانعام فاختلف اهل العلم
 من اصحابنا على اقوال احدثها انه يكلف احضار ما عليه من السن وليس للساعي
 ولا عليه غير ذلك ولا يجزئ عن رب المال غيره ثانيها انه اذا لم يجد ذلك
 فان اتفقا على سن غيرها بالقيمة جاز فان اخذ السن الاعلى رد المصدق
 على صاحب المال فضل ما بين القيمتين وان اخذ سنا ادنى رد المصدق
 على المصدق فضل ما بين قيمتها وليس لاحدهما ان ياخذ ويعطى غير السن
 المشروطة الا باتفاق منهما على هذا القول ثالثهما ان المصدق له اخذ
 ادنى مع افضل القيمتين وليس له اخذ الاعلى الا برضى رب المال لو رد
 القيمة رابعها ان المصدق له ان يعطى الاعلى والادنى والتخير له لانه مال
 خامسها ان لم يوجد المشروط فالرجع الى قيمته ياخذها بالثمن وهو صحيح
 وانما يكون الاعتراض في مال الغارم بالتراضى وعلى نظر العدول وان لم
 يتيسر له ثمن المضمون واذا ثبت الاعتراض فلا يختص سن اعلا او ادنى
 او حيوان من جنس المضمون او غيره فالكل سواء وهذه الاقوال كلها
 ما عدا الاول كانه في الاصل لا بد ان تنفرد من القول المنسوب الى معاذ
 بن جبل رضي الله عنه من اجازة الاعتراض في الصدقة ولكن على
 اصل قوله هذا لا يشترط وجود ولا عدمه فليست فان قلت فيم
 تعرف قيمتها وما هي بالحيوان الحاضر وقد هي النبي صلى الله عليه وسلم
 عن بيع ما ليس معك وعن بيع الحيوان غير الحاضر وكل هذا يدخل المسئلة
 قلت بل كل هذا خارج من معناها فانه ليس ببيع بل رجوع بالضا من الى
 القيمة اذا تعد المضمون وهو اصل مطرد وان صح الاختلاف فيه مع
 وجود المطالب وعدم العارف به فالقول فيه قول من عليه بغير
 يمين لانه مما لله وفي قول عليه اليمين ومتى صح بالبينة

ان ثمن المضمون اكثر فلا يمين فيه والله اعلم بيان لافرق عند اصحابنا
بين ان يكون الماخوذ اذني عن الفريضة بسن او سنين او اكثر او ارفع عنها
بسنيين او اكثر فالقول فيها سواء والاختلاف واحد فصل واختلاف الامة
في هذه المسئلة فروي عن مالك بن انس ان علي رب المال ان يتناع للمصدق
ما وجب له وعن حماد بن ابي سليمان انه ياخذ السن الموجود ويرد
الفضل على رب المال ان اخذ السن الاعلى ويسترد منه الفضل في الادنى
وكذا عن اصحاب الراي او بالقيمة وعن الاوزاعي ومكحول بالقيمة وقول
ابراهيم النخعي والشافعي ابي ثور يرد عشرين درهما او شاتين ان اخذ الا
دون بسن وفي قول خامس لسفيان الثوري واي عبيد انه يرد عشرة
دراهم او شاتين على رب المال ان اخذ الادون بسن ونسبوه الى علي
بن ابي طالب وحكى عن اسحاق روايتان احدهما موافقة للشافعي و
الاخرى موافقة لسفيان الثوري واختلفوا ايضا اذا لم توجد السن
التي تليها الفريضة او هي تلي الفريضة ووجد ما قبلها من سن او بعدها
فقال الشافعي بحسابها فيعطى اربع اشياء او اربعين درهما ان اخذ الادنى
بسنيين وهكذا وبه قال اسحاق بن راهويه وقال الثوري لا تتجاوز
ما في الحديث وبه قال ابو بكر

وَمَا جَازَ مِنْهَا فِي الْأَعْلَى فَخَذُّهُ فِي	الْأَدْنَى يَخْلِفَانِ يَشَارِكَا النِّعَمَ
--	---

لفظ البيت ظاهر والمسئلة المنظومة في البيت هذه اختلف علماء المسلمين
فيمن وجبت عليه سن معينة قاعطا عنها سنا ارفع منها فقل بجوازه قيل
بالمنع وعلى الثاني فلا كلام وعلى الاول فيجوز في الجذعة من الابل عن اربع اشياء
او ثلاث او واحدة لان ما جاز في الاعلا فلا معنى لمنعه من الجواز في
الاقل كذا في توحيد من قال بهذا وان اللبون تجزى عن بنت المخاصم فما
دونها والحقة عن بنت اللبون فما دونها والجذعة عن الحقة فما دونها

وكذا في البقر الرباعية تجزى عن الثنية والجذعة والتبيعة فماد وفهام الثنية
وهكذا بل هذا كله بشرط رضى صاحب الانعام اذ لا يجوز بغير رضاه اجزا
قلت وعلى قياسه فافوق المفروض من الاسنان ان سمح به صاحب الادعا
لا بد من قول لاختلاف فيه كالثنية من الابل الرباعية والسديسة
والبازل ما لم تبلغ المهرم او تكون بذلك في الاعتبار اذ في منزلة
من الفريضة فتمنع والله اعلم

وَعَنْ حُرَيْرَاتِ الْمَالِ قَالَتْنِي ارْدُ وَإِنْ يَرْضَى الْمَالُ بِالْأَخْذِ فَلْتَوُتْ

حريرات المال خيار وهو جمع حرزة بالمهملتين فالزاي وقد نهي رسول الله
صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل رحمه الله اذ بعثه الى اليمن ولا تخذ
كرايم اموالهم الا برضاهم واذا رضى رب المال باخذ الكرايم فلا مانع لانه
مما له ان يتقرب الى الله ربه ولهذا قال فلتوتم بضم التاء وفتح الهمزة اي
فالتقصيد بالاخذ للزكاة لانها افضل ثم اتى بتفسير الكرام فقال

وَمِنْ ذِكْرِ كَرَارٍ وَرُبِّيْ لِبُؤْنَةٍ وَأُولَاتِ حَمْلِ الْفُؤْلَةِ وَالْتِيمِ

الكرار كحار وزفا واخره الراء المهملة هو كبش الراعي يحمل عليه زاده وخرجه
والرubi بضم الراء المهملة وتشديد الباء الموحدة المقصورة للتانيث التي
تضع سخالها في قول بي المؤثر اذ لا يجوز اخذها لانه فوق حقه هكذا في قوله
وفي قول اخر في الحديثه النتاج سواء كان معمارا ولدا او لا واللبونة ايض
ذات اللبن والحديثه النتاج وهذه كالاولى ولهذا وصفها في البيت بانها
اللبونة اي ذات اللبن كاللبون لان حديثه النتاج لبون غالبا ما لا تكن
حدا واولات الحمل هن المخاض والعشار بكسر العين جمع عشر كفسله
وقد يقال خلفه كفرجه والجمع خلف ككف الا انه امر لان ذوات الحمل
للكل من الحيوانات ويجوز اطلاقه بخلاف المخاض والعشار والخلف للابل
خاصة واختلف في اولات الاحمال فقيل هي اسم جمع للموئث وقيل جمع

لا واحد له من لفظه وواحدته ذات والمذكر واحد والجمع اولوا بضم
 الهزة في اولها من غير مد ومدها في البيت للاشباع وفي الشعر كثير الحمل
 بضم الحاء معروف وهو الجذين والفحولة بالضم جمع فحل بالفتح كالفحل قد
 يجمع على فحال بالكسر وفحالة وهو يشتمل التيس وغيره من المذكور المعدة
 للضراب وفي لقاموس الفحل الذكر من كل حيوان والتيس خاص بالغنم
 او ما يشاكلها في النوع كالظباء واليقيم بكسر التاء المشاة وفتح المشاة من تحت
 جمع تيمة بالكسر وهي المشاة العلوفة للذبح ويقال لها الاكولة والعلوفة
 والطيمة ايضا وهي تهمز وتخفف همزها بالياء لسكونها وقيل التيمة الشاة
 تذبح في المجاعة وقيل الشاة الزائدة على الاربعين حتى تبلغ الفريضة الاخرى
 وبالاول نسر الفقهاء قول النبي صلى الله عليه وسلم في لتبعة شاة والتيمة
 لصاحبها كذا روى عن الخليفة الثاني رضوان الله عليه انه قال لسفين
 بن عبد الله الثقفي حين بعته على صدقة الغنم وع لهم الرعي والمخاض
 والاكولة والفحل واللبون وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ
 في الصدقة هريبة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم الا ان يشاء المصدق

كذا الهيم عن ذات العوار والاولى سعو الا عليهم ذات عيب لا هريم

العوار بفتح العين المهملة افصح وقد تضمن كذا في خمس العلوم وتلها الفكا
 ومعناه العيب كذا في الكتابين والاولى اسم موصول بمعنى الذين المراد
 بالذين سعو الى السعاة جمع ساع وهو الذي يبعثه الامام او من في
 حكمه يسعى في لقبائل لقبض صدقة الانعام وقد سبق في الحديث عن
 امام الموحدين صلوات الله عليه انه في عن ذات العوار الا ان يشاء المصدق
 بفتح الصاد المخففة وكسر الذاو وفيه ما يستدل به على انه اذا اراد المصدق
 اخذها فجازله بدلالة الاستثناء لمشيئته وكذا في قول الفقهاء ان
 اخذها ماله لا ما عليه وكذلك استناقه الناطق في قوله والاولى سعو

لا عليهم وقد يعرف بالقراين ان المصدق ليس له التخيير لذاته في اخذ
 ويدع بمجرد ارادته وانما هو موكول اليه النظر في ذلك وعليه الاجتهاد لله
 وللعباد فان رأى الصلاح في الاخذ منها اخذ والا ترك وعلى رب المال
 الايتاء بما فرض عليه وهكذا في كل موضع يقال فيه ان السعة وفي بعض
 الآثار يوصى الى ترك ما هي عنه ومنع التكليف من اخذ ما ليس بمالك له
 في الاصل في اخذه برأيه ولكنه في هذا الموضع ضعيف عندي للثابت فيه
 من الاستثناء في الحديث والعيب عرف من ان يفسر بالوصية كذا في القاموس
 ومنه الهرم محركة وهو اقصى الكبر وعطفه عليه من باب عطف الخاص على
 العام وهو فصيح وشاع في الكتب السماوية فصل العيب لفظ مجمل هو في
 ثموله جنس لما تحته من الانواع وكلها لا تعد وامن صلين لانه من مال
 دواء وامن المطباء وكلها لا تخرج عن ثلاثة احوال اما مغتفر لقلته
 كالصحيح فلا يعتد به في العيوب واما عكسه فلا يجوز له في حال امامته
 النظر في الجهتين فالساعي فيه مخير وضابط ذلك ان الداء اما
 متلف كالقلاّب فلا وجب لجوازه او بالعكس كالعضاء الجائرة في الاضحية
 فلا وجب لمنعه وما قارب احد الوجهين جاز الحاقه في الحكم به وما
 توسط فالنظر للسعاة فيه فقد تختلف الاحكام في الداء الواحد قلة وكثرة
 فتشمل الاحكام الثلاثة من حيث تبين حالاته ولهذا ورد في الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحايا انه هي عن اربع العوراء البيّن عورها
 والعرجاء البيّن عرجها والمرضية البيّن مرضها والعجفاء التي لا تبقى
 ففي توصف العوراء والعرج والمرضى بكونه بيّن دليل على ان فيه شيئا
 مغتفرا ان كان غير بيّن وقد تنقسم العيوب ايضا الى حالات لانها اما
 مضرّة بنفس الذبّة كالذئبة والجرب او تنقص من الثمن كالبترو والصلم
 او من المنفعة كالحد في الشاة يياس الضرع او طبع مضربا

بالمالك كالعثار والعضاض وطبع منها في كص الحليب ذو اللبن وكذا قيل فيما
 تاكل الجبال طبعاً في مواضع الخاصة بالربط ولا تاكل النوى خاص بالتقر في موضع
 هو طعامها الى غير ذلك من الاحوال التي تشاكلها فكله مما ورد الاثار ان من العيوب
 فصل في تنوعها على ترتيب آخر هو ايسر من الاول فنقول العيب انواع فالنوع
 الاول من الادوية والامراض وهي كثيرة فمنها العور وهو ذهاب جرح احد
 العينين والعمى ان شملها والعرج والضرع والقرن سواء ثلثه او اربعة او خمسة
 وقيل القرن بالقاف والزاء سوء العرج وقيل هو مع دقة الساقفة فلا يكون
 قولاً الا بهما والعرج قد يكون خلقه او شئ يصيبه في الرجل فينجم كالظلمع
 بالطاء المعجمة ومنها العجف بفتح العين المهملة والجيم وهو في القاموس ذهاب
 السمن وفي شمس العلوم هو المزال الذي ليس بعدة وهو اثر العيار او في قول بعض
 الفقهاء ما يؤيد لقولهم انه المزال الذي لا يبقى اي المزال المتلف اكثر القول
 انه المزال المفرط وهو عجف وهي اجفا بالمد والجمع العجاف بالكسر حملاً
 على ضد وهو سمان ولم يستمع غيره ومنها الهرم وقصر ومنها الحلل بحركة
 والحاء المهملة وهو رخاوة في قوائم الدابة وقيل استرخاء في العصب
 مع رخاوة الكعب في قول ثالث انه خاص بالابل ومنها الققد بفتح القاف
 والفاء واخرها الدال المهملة وهو ان يميل خف البعير الى الجانب الايسر ومنها
 العضد بفتح الضاد المعجمة بين المهملتين والاولى فتح وهو ذهاب في اعضاء
 الابل ومنها حطمها ان لم يبار بعلاج ومنه الضلاع بضم المعجمة داء في
 قوائم الابل لا من مسير ولا من تعب كذا في القاموس ومنها الجذاء بفتح
 الجيم وتشديد المصملة والمد للتانيث وهي يابسة الضرع وقيل
 صغيرة الثدي مقطوعة الاذن وتجذر الضرع ذهب لبنه ومنها
 الدبر بفتح الدال المهملة والموحدة وهو معروف ومنها في المثلها ان على الامس
 ما الاقوي الدبر ومنها الذبحة بضم المعجمة او كسرهما مع السكون الموحدة

في الوجهين ويعد ما الحاء المهملة وهو داء في الحلق يحنق فيقتل
 ويسمى بالذباح بضم الذال وكسرهما ومنها الذببة بكسر المهملة وسكون
 الهزة قبل الموحدة هو داء يأخذ الدواب في حلقها وقرحة ما بين
 وفتى الرجل والسرير كذا في القاموس بلفظه والمشهور عند أهل
 عمان انه الذببة طاعون الابل الغدة بالضم ناسم لكل عقدة في الجسد
 ومن ما قتلت ومنه في الحديث غدة كغدة البعير ومنه القلوب بضم
 القاف وفي آخره الباء الموحدة داء يميت البعير من يومه قاله
 في القاموس وانا لا ادريه ومنها القرح بفتح القاف وسكون الهمزة
 من المهملتين وهو جدي الابل وان يكن منها الهرم فقد مضى
 وبالجمل فالامراض كثيرة موضعها لمن اراد الاستقصاء لها
 والمعرفة بها فالبيطرة وانما ذكرت منها ما عرفت من لسان العامة
 واثبتته اسفار اللغة او عثرت عليه عين المطالعة في كتب اللغة
 مع تسويد هذه البيضة فليظرفيه النوع الثاني تفرق الاتصال
 وهو اما عام كالوجي والكسر والجراح والقطع مطلقا واما خاص باسم
 او اسمين في لغة او في اكثر فسنذكر منه ان شاء الله ما فسر
 اهل العقل والفضل فمن ذاك ان كسر احد قرني الدابة فعصب
 بفتح احد المهملتين قبل الباء الموحدة او القرب الداخل فعصب
 بالضاد المعجمة او القرنان فحجر بفتح الجيم والميم او قطعت الاذن
 فصلم بفتح المهملة وقد يقال له جذع او الاذنان معا فسك
 بتشديد الكاف بعد المهملة المفتوحة او الانف خاصا بالاربعة
 فشرم بفتح المعجمة قبل المهملة والافجدع بفتح الجيم قبل المهملتين
 وقد يقال صلم ايضا او شققت ان المعزى فشرق بفتح المعجمة
 وقبل المهملة بعد ما القاف وقد يقال له شرم والناقطة كذا فعصب

بالضاد المعجمة قيل ومنه العضب الشاقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 لقبها وليست كذلك او قطعت الشفة فجذع ايضا واليد فكذا
 ايضا وثقبت لاذن ثقب كبير مستدير اخرق بفتح المعجمة والقاف
 بعد المهملة او قطع منها شيء فترك معلقا الى قدام فاقباله او الى
 وراء فادباره او كسر الضرس فثرم بفتح المعجمة والمهملة او قطع
 الذنب فيتربفتح الموحدة وسكون المشاة من فوق وبهذا يفسر
 ما رواه علي عن النبي صلى الله عليه وسلم امرنا النبي صلى الله عليه وسلم
 ان نستشرف عن الاذن والعين وان لا نضحى بشرقا ولا خرقا
 ولا مدبرة ولا بتر او معنى الاستشراف في الرواية ان نتفقد شتاهما
 لئلا يكون فيما نقص وعمور وجذع اي نطلب ما شريفين بالتام كذا
 فسره بحر اللغة وفي حديث آخر يوجد في كتب الفقه نهي النبي صلى الله
 عليه وسلم ان يضحى بالشرقا والخرقا والمدبرة والجذع والمعنى كما تقدم
 النوع الثالث في لطباع والافعال كالدعاء وهو الجفال والعشار و
 هو النفس الانكباب والعضاض وهو التمش بالقم عن شره والرميا
 وهو البروك في حال السير والخرائط وهو جذب بالرس من يد المسك
 ثم تمضي فتلك خمسة وضابطها في الوزن فعال بالكسر كالنفار و
 يختلف في كونه عيبا يرد البيع به كذا في الاثر ومنها الركاض
 بالكسر وهو الدفع بالرجل وفسا كالرفح او بالرجلين معا فالتقا
 بالضم والكسر والشماس بالكسر ان منعت ظهرها الركوب وهو
 خاص بالفرس واذ الشتر جريها وقفت فالحران بالضم والكسر و
 خاص بذات الحافر والنطح معروف فهذا وبابه النوع الرابع ما استقيم
 فيهما من اثر كوسم الدابة كذا جاء الاثر والنوع الخامس في الاطعمة
 كالبقر طاكل لنوى حيث طعامهم ذلك لا غير وهو الاغلب كذا

قيل وليقرر عليه فهذا الانواع الخمسة هي اصول العيوب ومنها يتفرع
 ما شاكلها من افرادها فانها تشمل الكل مع اطرادها مسألة اعتبر
 الفقهاء في الضحية ان يبقى ثلث العضو الذاهب من مثل القرب و
 الاذن والذنب فاجازوها ما بقي الثلث والا لا وبعض لا يجيزها
 في الاضحية ما لم يسبق الاكثر صرح به في القواعد وقيل باجازتها في
 القرن ما لم تبلغ المشاس جمع مشاشة بالضم وهي راس العظم الممكن
 المصنع وقال آخرون اذا ادمى القرن لم تجزوا اذا ثبت النهي فيها عن
 الشرقاء والخرقاء والمقابلة والمدبرة فيشبه المنع من البتر اذا
 ظهر التغيير في خلق الله منها وكذا الاذن فانه ليس يادى من
 الشرق والخرق مسألة وكما اجاز في الاضحية فجوازها هنا
 بالاختلاف وما منع ثم من صلبا وشرقا وخرقا وسكاء و
 عضباء وثرماء وجماء وجزعاء ومقابلة ومدبرة ونحوها ففيه
 النظر الى السعاة ها هنا وكل عيب رده به البيع فكذا حكمه لثبوته
 عيبا وهذا الاجمال اغنى عن التفصيل وما اخذ الساعي ولم يعلم به
 بعيب ثم وجد فيه ولم يكن حدوثه معه اوضح ان العيب اذ هو
 مع ربه فله رده به ان كان مما يرد البيع بمثله وقد اشبعنا القول
 في هذا البيت لارادة التوضيح لان هذه المسئلة لم نجد لها مفسرة
 كذلك في اثر والله الحمد والفضل

وَمُخْتَلَفٌ فِي الْأَخْذِ مِنْهَا أَيُجْتَرَى بِهِ حَيْثُ عَلِمَ الْعَيْبُ فِيهِمْ السَّقَمُ

معنى البيت ظاهر كلفظه والمسئلة المنظومة هذه اذا كانت الانعام
 كلها لا تصلح للاخذ لعيب فيها من سقم او غيره واكثر ما يكون
 الشمول للاستقام الوبيية المعدنية كالقرح و
 نحوه فما يؤخذ منها فالجواب اختلف اهل العلم من الفقهاء

في هذه المسئلة كاختلافهم في مسئلة السخايل وقد تقدمت ولا بأس باعادة
 هذه ففيل يكلف صاحب الانعام ان ياتي للفرض بصحيحة كما
 وجبت عليه ونحو هذا يروى في كتب القوم عن مالك وفي قول اخر ان كان
 كل ما جربا او مهازِيل ونحوها اخذ الساعى منها واحدة كذا في قول اصحابنا
 وبه قال الشافعي ويعقوب ومحمد الا ان محمدا قال ياخذ افضلها وقال الشافعي
 ان تكون فيها صحيحة اخذها للفريضة وقد مضى من قول الشيخ ابي سعيد
 رحمه الله ما يشاكل هذه المسئلة انه لا يبعد ان ياخذ الافضل منها والاولى
 او بالتقاسط وهاهنا تندرج ايضا مسئلة ثانية فاذا اتسعت العيون في النعم
 الواحدة على انواع كثيرة فمنها عجاف وذات القرع وذات الجرب هكذا فكيف
 الاخذ منها فالجواب ينظر السعاة في اخذون من افضلها في قول من اجاز ذلك
 ولا فمن اوسطها على القول الاخر وان اختلفت مادة كل نوع في نفس الى متى جيد
 فمن اوسط الوسط على قيا هذا القول ولا يختص بنوع من نوع فالكل كالجنس الواحد
 وعلى راي من يقول بالتقاسط فان تكن بها تلك الانواع الثلاثة مثلا في اخذ
 ثلث عجاف وثلث ذات قرع وثلث جربا وهكذا اما زاد في تفاوت كل نوع في نفسه
 فلا بد من الرجوع فيه الى التوسط ولو بالقيمة فهو اعدل في التقاسط وانه لا يكاد
 يخفى الاعلى ذي بصر جم وعقل ثاقب فيحتمل التفاوت ان يكون في كل فرد من افراد
 النوع ولو بلغت المائتين والتقاسط لا يكون مع التفاوت الا بقسط من
 الكل ولو قل التفاوت ولو ثبت هذا لكان بالاولى ان يقال في الصحاح فيرجع
 اليه فيها ولا قابل به تمت فاحفظ هذا البحث الغريب هذا قد تم لنا
 بحول الله ما اوردنا ذكره في هذا الباب ثم نلحق به مسئلة وردة في الاثر
 فمن وجبت عليه شاة من الصدقة فاجرجهما الى فقيرين او اكثر في زمان يجوز له
 دفعها للفقراء ففي كتاب الاشياخ لا تجزى عنه الا ان يعطيها واحدا بلا
 قسمة وقد نسب هذا الى سعيد بن قريش وفي قول اخر انها تجزى عنه

ولاخير في قسمتها وهو الصحيح وقد ينسب الى سعيد بن قيس ايضا والله اعلم

الباب الرابع في الخلطة واحكامها

وفيه فصول لفصل الاول في الخلطة التي تصح بها الزكاة في الانعام المختلطة

وبالخلطة الجوز حلبا ومرصا او الماء والمرعى مع الحلب التسم

الخلطة بكسر الخاء الجوزة والشركة والعشرة سواء في الوزن والمعنى ولم يضبطها

القاموس بذلك وانما هي في شمش العلوم كذلك والحلب بفتح اللام وسكونها

اصله استخراج الحليب من الصرع واراد به هاهنا نفس الحليب لعدم اللبس

اذ لا يجتمع الا هو والمريض بكسر الباء الموحدة قبل مجيء وبعد ملة مفصل

صيغ لظرف المكان من وضعت الغنم والفعل كضرب وكذا المرعى بفتح العين

المهملة ظرف مكان للمرعى او مصدر منه والمعنى ظاهر التسم بتشديد التاء

المشاء من فوق فعل ماض بوزن افعل من الرسم الذي هو العلامة او غمت

الواو في التاء وحيروا ومعناه ان المجتمع بتلك الحالة المذكورة متسم باسم الخلطة

المشار اليها في كتب الشرعية وهذا تمام المسئلة قوله

او الماء والمرعى او الفحل معهما كذا الحلب وبالحلب كواحدة

السلم بحركة الخالص بغير شركة فيه ومنه ورجل سلا الرجل وباقي البيت

ظاهر وعطف في البيتين بحرفا والعاطفة للتفصيل بيان للاختلافات الواردة

في هذه المسئلة المنظومة في البيتين وهي هذه مسئلة اختلف العلماء

في تحديد الخلطة التي بثبوتها تجب الزكاة في الانعام المختلطة لاثنتين فاكث

وسنور راقر الهمر فيها مستوفاة كما هي في البيتين ان شاء الله فالقول

الاول ثبوت الخلطة اذا اختلطت الانعام حولا كاملا في الحلب والمريض

وفي علم عبارة اخرى والمربط وكلا العبارتين مما ينسب الى كتاب ابو جابر

رحمه الله والمعنى متقارب سواء قلنا لم نعد اختلفا الا ان المريض اعم

من المربط بالطاء المهملة مع فتح الموحدة وكسرها في هذه والمربط كمنه لان المربط

هو الشد بالحبل يختص ما يختص به والمرضى للكل والقول الثاني من البيت
 الاول اذا اجتمعت في ثلاث خصال قامة وهي المرعى والحلب والماء ويدونها
 فلا خلطة والقول الثالث ان الماء وحده يكفي مع الحليب اذا اختلط وفي قول
 رابع اذا اختلط المرعى والحلب ولا يعتبر الماء وفي قول خامس اذا اجتمعت
 الاربعة الماء والمرعى والفحل الحلب ويدونها ذلك فلا وفي قول سادس اذا
 اجتمعت في الحلب ولو واحدة فهي مجتمعة ويخرج فيها قول سابع اذا اجتمعت
 الشروط كلها وهي خمسة الماء والمرعى والماء والفحل والحلب والرابع من اين
 يفهم من لفظ البيت قلت من تعلقت بهما باول الشطر الثاني منه وهو قوله
 لدى الحلب فان قوله او الماء والمرعى كلام غير تام الا ان يتعلق بما بعد ويجوز
 جعلهما معطوفين على البيت السابق فانه قال فيه هناك مع الحلب بالماء
 والمرعى وحده مع الحلب السابق فهو قول اخر وكل هذا ظاهر واما اشتراط
 التحول فقد وقع في لفصل الثاني من النظم

وَمَا رَى عَدِيمَ الْحَلْبِ فَالْخَلْطُ حَكْمُهُ | كَمَا الْحَلْبُ فِي مَارِيسَلٍ مَرِيسَلٍ وَيَجْرُ

المرسل بكسر اول الميم لمتين هو اللبن كذا في الشمس وزاد في القاموس انه
 اللبن ما كان فكانه يعنى الحليب وغيره والديم بكسر الميملة وفتح المثناة
 من تحت جمع ديمة وهي دفعة المطر واستعارها الحليب والمنظوم في البيت
 هذه المسئلة وهي الانعام اما من ذوات الحليب فقد مضى ما فيها من
 قول واما لا ولو عرضا كالجذاء او اضافة كالقيوس فهذا القول في حكمها وهو
 ان غير ذوات الحليب يعتبر فيها الاجتماع بالماء كما يعتبر في غيرها
 اجتماع الحليب فيخرج فيها من الاقوال نحو ما مضى ان شئت بها بتفصيل
 ولرتكر فاستمع لها فاوطأ اذا اجتمعت في الماء وفي خلطة وثانيها
 باجتماع الماء والمرعى وثالثها اجتماع الماء والماء والفحل ورابعها الماء
 والمرعى والماء والفحل

٩٢
كيف ما

وَابْعَدَ فِي التَّائِيلِ مَنْ قَالَ إِنَّهُ بِدُونِ الْمَشَاعِ الْخِلَاطُ قَدْ بَادَ وَأَضْمَرُ

بَادَ وَأَضْمَرُ ذَهَبَ وَانْقَطَعَ وَهَذَا الْقَوْلُ شَائِعٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَقَالَ ثَلَاثُ أَهْلِ ابُوبَكْرٍ
الْمُوصِلِيُّ وَرَدَّهَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ لِأَنَّهُ مُعَارِضٌ لِلرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَاهُمَا يَتَرَاوَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْبَةِ وَقَالُوا إِنْ أَخَذَ
مِنَ الْمَشَاعِ أَحَدُهُمَا مَالَهُ الْجَمِيعَ فَلَا قَائِدَةَ لِلتَّرَاجُعِ بَيْنَهُمَا قُلْتُ وَمِمَّنْ أَرَادَ بِجَابِ
عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بَأَنَّهُ كَانَ عَلَى قَوْلِ أَنْ الزَّكَاةَ شَرِيكَ فِي الْغَنَمِ أَوِ الْإِبِلِ
أَوِ الْبَقَرِ حَيْثُ يَخْرُجُ زَكَاةُ كُلِّ مِنْ نَوْعِهِ مَعَ وَجُودِ الْفَرَضِ فِيهِ فَيَصَحُّ وَيُلَاحِظُ
ذَلِكَ أَنَّ قَدَرَتِ فِي الذِّمَّةِ وَحَيْثُ لَا تَجِبُ الْقِسْمَةُ وَلَوْ عَلَى قَوْلِ الْوَحْدِ
وَجِبَ الْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ نَوْعِهَا مَطْلَقًا كَالشِّيَاةِ فِي الْإِبِلِ أَوِ الصَّحِيحَةِ مِنَ الْمَرْضَى
أَوِ الْكَبِيرَةِ فِي الصَّغَارِ أَوِ السِّنِّ الْمَعِينَةِ يَشْتَرِي إِذَا لَا تَوْحِدُ فِي الْمَالِ وَنَحْوُ هَذَا
الْمَنْطِقُ كَمَا جَازَ فِي مَا سَبَقَ مِنَ الْأَقْوَالِ فَكَانَ يَخْرُجُ فِيهِ تَأْوِيلُ الرَّوَايَةِ عَلَى الصَّوَابِ
مَعَ ثُبُوتِ الْخِلَاطَةِ فِي الْمَشَاعِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَفْسَرًا لَكَ فَانْهَ بَحْثُ غَرِيبٍ
وَلَكِنْ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِي الْخِلَاطَةِ هُوَ الْأَشْهُرُ وَالْأَصَحُّ وَالْأَظْهَرُ فَلْيَنْظُرْ

الفصل الثاني في حكم الخلطة

وَبَيْنَ الْخَلِيطَيْنِ التَّرَاجُعُ بِالسَّوَابِ إِذَا الْخَلَطُ حَوْلًا لَمْ يَفْتَرِقْ زَيْمٌ

الْخَلِيطَانِ هُمَا الشَّرِيكَانِ وَالسَّوَابُ يَفْتَحُ السِّينَ مَعَ الْمَدِّ وَقَصْرُهَا فِي الْبَيْتِ لِمُضَرَّةِ
الشَّعْرِ جَائِزٌ فَصِيحٌ وَمَعْنَاهَا الْعَدْلُ وَالزَّيْمُ بِكُسْرِ الزَّاءِ وَقَعِ الْمُنْتَنَاءُ مِنْ تَحْتِ
جَمْعِ زَيْمٍ بِالْكَسْرِ وَهِيَ الْفَرْقَةُ وَالْقِطْعَةُ وَأَقْلَمُهَا مِنَ الْإِبِلِ بَعِيرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ وَأَكْثَرُهَا
خَمْسَةٌ عَشَرَ فِيمَا قِيلَ وَالْمُرَادُ بِهَا هَاهُنَا الْفَرْقُ لِيَعْمَ الْإِبِلُ وَغَيْرُهَا كَمَا قَالَ كَعْبُ
بْنِ زُهَيْرٍ سَمِ الْعَجَائِيَّاتِ يَتَرَكْنَ الْحَصَى زَيْمًا وَقَدْ نَظَمَ فِي الْبَيْتِ مَسْئَلَتَانِ
الْمَسْئَلَةُ الْأُولَى قَوْلُهُ إِذَا الْخَلَطُ حَوْلًا لَمْ يَفْتَرِقْ وَلِأَنَّهُ عَلَى أَنَّ الْخِلَاطَةَ أَقْلُ مِنْ جَوْ
لَا يُعْتَبَرُ فِي الزَّكَاةِ حَقِّيَّةُ الْحَوْلِ الْأَعْلَى قَوْلُ مَنْ لَا يَشْتَرِطُهُ فِي زَكَاةِ الْأَنْعَامِ
كَابْنِ عَبَّاسٍ الْمَسْئَلَةُ الثَّانِيَةُ التَّصْرِيحُ بِالتَّرَاجُعِ بِالسَّوَابِ بَيْنَ الْخَلِيطَيْنِ

الفصل الثاني في حكم الخلطة

أذا أخذت منهما الزكاة وفي هذا الشرع عقد الحديث المشهور بلفظه وهو
قوله صلى الله عليه وسلم وما كان من خليطين فأهما يتراجعان بينهما بالسوية
إلا أن لفظ الحديث أبسط ومعناه أصرح لأنه والأفصح كما هو اللائق
بمقام من أوتي جوامع الكلم صلوات الله عليه والتراجع من الخليطين أن
يرجع بعضهما على بعض بالسواء أي بالقسط والعدل بمقدار ما عليه بلا
زيادة ولا نقصان وقد تكررت ذلك غير مرة وإن شئت التمثيل به هنا
مرة أخرى فأمثالها مائة وعشرون شاة بين ثلاثة لكل واحد ربعون
فعلى كل واحد ثلث شاة أو هي بين خليطين أحدهما ثمانون فعليه ثلثا
شاة وعلى الأصاحب الأربعين ثلث شاة أو سبع جمال بين اثنين لأحدهما
أربع وللثاني ثلاث فعلى صاحب الأربع أسباع الشاة وعلى الآخر ثلاثة
أسباعها وعلى ذلك فليقس فحسب التفاوت في الأنعام قلة وكثرة يكون التراجع
بينهما في الماخوذ بحسابه ولولا أحدهما تسع عشرة شاة ومائة شاة و
لآخر عنه بحكم الخلطة شاة واحدة فعلى صاحب تلك المشاة جزء من مائة
وعشرين سهما من شاة وهكذا باطراد في سائر الأنواع والله أعلم

وَلَوْ أَنَّهُ تَأْتِي وَتَذْهَبُ سَارَةً بِلاَ قَصْدٍ تَفْرِقُ فَمَا الْخَلْطُ مُحْتَمِلٌ

لفظ البيت ظاهر ومعلوم أن الحيوانات متحركة بالاختيار واجتماعها بالاجتماع
في موضع على الدوام كالمعدن فهذا الكلام فيه وقد سبق أن العبرة فيه
بالمأوى ونحوه ولكن هنا قد تفرق أيضا لأسباب تعرض لها كالإبل العوامل
فإنها قد تفرق في الأعمال ولو بالأسفار وربما تمر عليها كذلك أيام وقد
يتكرر ذلك عليها وفي كتاب أبي جابر ما لفظه فإن كانت منها تذهب أياما
في سفر يسفر عليها وتترك لبعض الأسباب ترجع إلى ذلك المرض المعروف
على هذا مجتمعة وليس ذلك مما يفرقها انتهى وقولنا بلا قصد تفرق
ليبان أن أخذها ليس لمعنى ترك الخلطة والاعتزال فإن ذلك

مما تنصرف من الخلطة به على حال والمجتم بضم الميم وسكون الجيم وفتح المشاة
من فوق فاللام معامفتل من اجتله اذا اقتطعه يعنى ان الخلط بذلك
لا ينقطع بل هو باق على حاله **الفصل الثالث في الخلط**

وَلَا يَنْبَغُ الْخَلِيطُ مِنْ غَيْرِ مُسْلِمٍ **أَوْ جُرَّ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِجَرِّهِ مِنْ حُكْمِ**

لفظ البيت ظاهر ولهم في ثبوت الخلطة التي تجب بها الزكاة على الخلط
شروطا وهما ان يكون الخلط مسلما فلا خلطة لغيره او يهودى او نصرانيا
او مجوسى او مشرك وثانيها الحرية فلا خلطة لعبد مملوك او ذى السيد
جانت لانه هو الخلط حينئذ وان كان العبد فى التسمية وامام جري
الاحكام عليه فيشتمل ذوا عا ونحن نجريها على لفظ الاول فنقول ثالثها
المبلغ فلا خلطة من صبي او يتيم او رابعها العقل فلا تثبت من مجنون
وخامسها النطق فلا تثبت من احم وهو الاخرس وسادسها الرضى والاختيار
فلا تثبت من مكره ولا مجبر وسابعها الحضور والتصرف فلا تثبت على مفقود
وغائب اختلطت انعام ما بانعام الخير

وَلَبَّصَ أَجَارَ الْخِلَاطِ مِنْ أَوْلِيَاءِهِ مَنْ **تَوَلَّى عَلَيْهِ كَالصَّبِيِّ زَيْ أَلْبَكَمِ**

البيكم محرکه فقدان العقل والنطق خلقه اوها والبصر ايضا وباقي
لفظ البيت ظاهر المسئلة المنظومة في البيت ان والى اليتيم او الا
عجم او الالبكم او الصبي والغائب والمفقود الذين لا وليا لهم او من غاب
عنهم التصرف فى مواضع كالوكيل والوصى المحتسب الجاز الوكالة او
الوصاية او الاحتساب فمن خالط هؤلاء بانعام المحتسب له بفتح النسي
او المستوصى له او المتوكل له بفتح الصاد والكاف ايضا من صبي وغيره
فقد يختلف فى ثبوت الخلطة من هو لا يلزم وجوب الزكاة فيها والشيخ ابو سعيد
رحمه الله يحجه جواز الخلطة واخذ الزكاة من الجميع والله اعلم

الفصل الرابع في الخلاط والوراط وحكمهما

المسئلة المنظومة

الفصل الرابع في الخلاط والوراط وحكمهما

وَكُلُّ خِلَاطٍ أَوْ رِطٍّ لِأَجْلِهَا فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ بِالْحَجْرِ فِيهِ عَمَّ

الخلط جمع المفترق من الانعام والوراط تفريقا ليجتمع منها والضمير في لا
جلها عايد الى الصدقة اي المنهى عنه من الخلط والوراط خاصة لاجل
الصدقة اما لو غرض غير هاجيث لا دخل فيه للصدقة فلا كلام والحجر
مثلثة المهمل الاولى والجيم ساكن هو المنع وضبط الخلط والوراط في الوزن
كتاب وحر وفهام ملة الا انحاء الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كتب الى الاقيال والعبا هلة من اهل حضرموت وفيه في التبعية
شاة والقيمة لصاحبها لا خلط ولا وراط ولا شناق ومن جبي فقد
وكل مسكر حرام وفي حديث اخر متواتر في الصحيح الثابت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تجمع بين متفرق ولا تفرق بين مجتمع خشية
الصدقة والمعنى واحد واما التمثيل فلا بأس ان تقسمه في مسئلتين
المسئلة الاولى الخلط المنهى عنه اما الساعي اما صاحب الغنم فهو
يحتل المعينين وكلاهما سائح صحيح مثاله ثلاثة لكل واحد منهم
اربعون شاة وليسوا بخلطاء فان خلطوها لتكون الزكاة على الجميع شاة
فهو الخلط المنهى عنه ذوالاموال ومثاله ما نهى عنه السعاة كالاثنين
لها لكل عشرون ولا خلطة بينهما فاجمع بينهما الوجوب للصدقة هو
الخلط المنهى عنه المسئلة الثانية في الوراط وكذا هو من وجهين ايضا
كالاول احدهما من جهة الساعي ثلاثة لكل واحد منهم اربعون شاة فاذا
جاء المصدق دس منها واحدة في موضع خشية الصدقة كذا لو فرق
منها عشر عند صاحب عشرين وما جرى هذا المجرى وبهذا قد تم لنا
هذا الباب بحول الله مستوفي بتفصيله من اثر الاصحاب ولم نذكر ما فيه
عن غيرهم كما اسلفناه في الكتاب فلا بأس ان نذكره من بعد ان شاء
المطالع فيه من اول الباب فنقول فصل اخر مؤخر الختام الباب وفيه

الخلط جمع المفترق من الانعام والوراط تفريقا ليجتمع منها والضمير في لا
جلها عايد الى الصدقة اي المنهى عنه من الخلط والوراط خاصة لاجل
الصدقة اما لو غرض غير هاجيث لا دخل فيه للصدقة فلا كلام والحجر
مثلثة المهمل الاولى والجيم ساكن هو المنع وضبط الخلط والوراط في الوزن
كتاب وحر وفهام ملة الا انحاء الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كتب الى الاقيال والعبا هلة من اهل حضرموت وفيه في التبعية
شاة والقيمة لصاحبها لا خلط ولا وراط ولا شناق ومن جبي فقد
وكل مسكر حرام وفي حديث اخر متواتر في الصحيح الثابت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تجمع بين متفرق ولا تفرق بين مجتمع خشية
الصدقة والمعنى واحد واما التمثيل فلا بأس ان تقسمه في مسئلتين
المسئلة الاولى الخلط المنهى عنه اما الساعي اما صاحب الغنم فهو
يحتل المعينين وكلاهما سائح صحيح مثاله ثلاثة لكل واحد منهم
اربعون شاة وليسوا بخلطاء فان خلطوها لتكون الزكاة على الجميع شاة
فهو الخلط المنهى عنه ذوالاموال ومثاله ما نهى عنه السعاة كالاثنين
لها لكل عشرون ولا خلطة بينهما فاجمع بينهما الوجوب للصدقة هو
الخلط المنهى عنه المسئلة الثانية في الوراط وكذا هو من وجهين ايضا
كالاول احدهما من جهة الساعي ثلاثة لكل واحد منهم اربعون شاة فاذا
جاء المصدق دس منها واحدة في موضع خشية الصدقة كذا لو فرق
منها عشر عند صاحب عشرين وما جرى هذا المجرى وبهذا قد تم لنا
هذا الباب بحول الله مستوفي بتفصيله من اثر الاصحاب ولم نذكر ما فيه
عن غيرهم كما اسلفناه في الكتاب فلا بأس ان نذكره من بعد ان شاء
المطالع فيه من اول الباب فنقول فصل اخر مؤخر الختام الباب وفيه

مسائل المسئلة الاولى فيما ثبت به الخلطة قال الشافعي اذا راحا ومزجا
وسقيا معا واختلطت فحولهما فمما خيلطان وفي قول الاوزاعي ومالك بن انس
ويحيى بن سعيد الانصاري اذا جمعهما الرعي والفحل والمراح واختلفوا فيها اذا افرق
في شيء من هذه الخصال فقال الشافعي اذا افرق في خصلة ما بطلت الخلطة
وقال مالك ان فرقها المبديت فمما خلطا وفي قول طاووس ان افرقا موالهما فلا
خلطة وقال ابو بكر وهذه غفلة او غير جائز ان يتراجعا بالسوق والمال بينهما
لا يعرف مال احدهما من صاحبه المسئلة الثانية في حكمها قال في كتاب الاشراف
واختلفوا في الرجلين يكون بينهما الماشية وليس لكل واحد منهما من المال ما لو كان
منفردا غير خيلط وجبت فيه الزكاة فقالت طائفة لازكاة عليهما هذا قول
مالك بن انس وسفيان الثوري وابي ثور واهل العراق وكان الشافعي يقول
عليهما الزكاة وبه قال الليث بن سعيد واحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية
قال ابو بكر الاول اصح انتهى بلفظه المسئلة الثالثة ومن كتاب الاشراف ايضا
بلفظه اختلف مالك والشافعي في رجلين يخلطان ماشية ما قبل الحول او
او ثلاثة فقال مالك بن كيسان زكاة الخيلط وكان الشافعي يقول لا يكونان خلطين
حتى يحول حول من ذ يوم اختلطا انتهى بلفظه ايضا وفي هذه المسئلة تعارض قضائ
في النقل لان في المسئلة الاولى عن مالك والثوري انه لا تجب الزكاة بالخلطة
حتى تجب على كل واحد في ماله وبالعكس عن الشافعي وهذه عكس الاولى فيهما لا تذكر
ايهما الصحيح فان يكن من النسخ فسقط الع فيها ان شاء الله فان وجدنا اصح
منها اثبتناه ان شاء الله المسئلة الرابعة من الكتاب ايضا واختلفوا
في الرجلين احدهما مكاتب او معتوه او صبي والاخر حر بالغ عاقل فقال الشافعي
لا تكون صدقة الخلطاء الا ان يكونا مسلمين وان خالطا نصرانيا او مكاتب
صدق صدقة المقر وفي قول ابى ثور اذا خالط المكاتب وجبت فيه
الزكاة وحكى عن الكوفي انه قال لا شيء انتهى بلفظه وقلت والمكاتب

مسئلة الاولى
مسئلة الثانية
مسئلة الثالثة
مسئلة الرابعة
مسئلة الخامسة
مسئلة السادسة
مسئلة السابعة
مسئلة الثامنة
مسئلة التاسعة
مسئلة العاشرة
مسئلة الحادية عشرة
مسئلة الثانية عشرة
مسئلة الثالثة عشرة
مسئلة الرابعة عشرة
مسئلة الخامسة عشرة
مسئلة السادسة عشرة
مسئلة السابعة عشرة
مسئلة الثامنة عشرة
مسئلة التاسعة عشرة
مسئلة العشرون

عند اصحابنا في حكم الحرية فهو غيره من الاحرار وكفى باقي معاني المسائل يستدل عليه
بما مضى المسئلة الخامسة في الخلط والوراط وكذا نورد هاتهما في كتاب الاشراف
قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعد ذكره صدقات
الابل والغنم لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وثبت
ذلك عن عمر بن الخطاب عن علي بن ابي طالب عبد الله بن عمر واختلافوا في معنى
قوله هذا وكان مالك بن انس يقول انما تعبد بذلك اصحابا لمواشي فطلق الغنم
لكل واحد منهم اربعون وقد وجبت عليهم الصدقة فاذا ظلمهم المصدق جمعوها
لثلاث يكون عليهم فيها الاشاة واحدة فهو اعني ذلك وبه قال الاوزاعي بمعناه
قال الثوري وفيه قول ثان وهو الذي يحجب المصدق وارباب الاموال لا يفرق
بين ثلاثة في عشرين ومائة خشية اذا جمع بينهم ولا يجمع
بين متفرق ورجاله مائة واخره مائة شاة وشاة فاذا تركا على افتراقهما
كانت فيهما شاتان واذا جمعتا كانت فيهما ثلاث شياه والخشية خشية
الوالي ان تقل الصدقة وخشية رب المال ان تكثر الصدقة هذا قول الشافعي
وقال ابو ثور وابو عبيد في قوله لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع
على رب المال وعلى الساعي وقال المعمران لا يفرق بين مجتمع يكون للرجل عشرون ومائة
شاة ففيها شاة فاذا فرقت اربعين ففيها ثلاث شياه وقوله لا يجمع
بين متفرق والرجلان بينهما اربعون شاة فان جمعتا كان فيهما
شاة فان فرقتا لم تكن فيهما شاة وكان احمد بن حنبل يقول في رجلين
لكل واحد منهما اربعون شاة ان بعد ما بينهما فاعليم ما شاتان كان احدهما راعين
البصرة وان كان له بعد اربعين شاة وبالكوفة عشرون شاة
فلا شيء عليه لانه لا يجمع بين متفرق قال ابو بكر لا يحفظ هذا عن غيره انتهى
وبتمامه قد قبلنا الغرض من الابواب والمسائل التي في هذا العالم الشريف
هي اممات الكتاب اللاحقة في ذكر اسنان الانعام ومناسبه ذكرها بعد

۳۶
تامل

هنا يأتى بالاصل

الانعام

هذا العلم المورع في الكتاب غير خافية على من بصير من اوطى الالباب واما احتياج
 الفقيه اليها فامر اظهر من ان ينكر واشهر من ان بالتعريف يذكر لانه
 بالجملة من باب عظيم موضع لاربعة اصول غير الفروع وعسى ان تاتي بطرف
 منها كالشهادة على ما ادعيناه من توقف الغرض عليها في هذا الباب ولكن
 على طريقة التنبيه من دون استقصاء ولا اطناب الاصل الاول الزكاة
 وقد مضت في هذا الكتاب مشروحة وكفى الاصل الثاني اضمحايا جمع ضحية
 كسجية وسجاية اما الاضحية بفتح الهزة وتشديد اليا فجمعها اضحى كراسى
 وفي قول هل لفقهاء ان الشئ من المعز والضان يجزيان في الاضحية ولم يختلفوا
 في الاجتزاء بما بينهما علم واختلفوا في الجذع من الضان فاجازه قوم اذا كان سمينا
 قارحا هو المشهور ولا يتعري من قول فيه كما في اطلاق عبارة صاحب الدعايم
 وتصريح شارحها بذلك كما مر واما الابل فاختلفوا في البدنة التي تجزى
 عن سبعة فقيل هي الجذعة من الابل والبقر قيل بل الثانية منها وكانه
 الاشهر وفي قول ثالث فالثنية من الابل والرباعية من البقر قيل ان الجذع
 من الابل كالثنية من البقر عن خمسة والحقة من الابل كجذعة البقر عن
 ثلاثة ومادونهما في النوعين مما اتم السنة فصاعدا فعن واحد كلما اجزى
 منهم عن الاكثر فيجزى عما دونه من فرد كالبدنة من الابل والبقر تجزى
 عن سبعة او خمسة او ثلاثة او واحد ولا تجزى عن زوج كاشين اربعة
 وقس سايرها والله اعلم الاصل الثالث الهدايا وهو في الحكم كالضمحايا سواء
 سواء وان قسمت الى واجب في الحج كهدى المتعة والمحصار الجزاء كالمصيد
 والشجر والشجر او نافلة لمن تطوع لله فبر فليس هاهنا التقسيم بموضع
 الاصل الرابع الدية الكبرى فمادونها من دية اوارثن ونحن نفصل
 ما تيسر من ذلك في مسایل المسئلة الاولى الدية الكاملة وهي دية
 القتل للذكر الحرة المسلم وان كان القليل ليس بذكر فانما هو اشقي فله نصف

المسئلة
 الاولى

الدية او حتى يشكل فتلاثة ارباعها وغير المحرور العبد وديته قيمته لا غير
وغير المسلم هو الذي سواء الكتابي وغيره فان كان القتيل ذكرا فله ثلث الدية
ونصف هذا للدمية الانثى وهو سدس الدية وثلاثة ارباعه للخنثى
وهو ربع الدية الكاملة وفي قول اخر فدية الذي ثمان مائة درهم للذكر
فالانثى والخنثى بحسابهما وهذا قد عرف ان الدية المشروعة ستة
انواع فالكاملة وثلاثة ارباعها ونصفها وثلاثها وربعها وسدسها ولأسابع
لها الا الفرقة في الجنين ولأثمان الا القيمة في العبد ولاتاسع لها في مطلق
الازواج البشرية وان انقسمت الى ثلاثة انواع بين ذكر وانثى ومشكل
الى الستة انواع ايضا يكون الجنين مسلما او ذميا فذلك من التفاريع المتعبرة
فلا يعتد به في الاصول هاهنا لانه شئ اخر قايم بذاته ليس هو من هذه
الدية شئ كما لم نعتد بالقول الاخر في اهل الذمة وان كان اصلا في باب
لكن على تقديره فكانه خارج ايضا عن معنى التعلق بالدية الاسلامية
الحكم اخر كالقيمة في العبد وعلى قياده فتكون الدية في المسلمين خاصة
وما احوال المشرك بالعدل عن المقايضة بينه وبين اهل الاسلام بجامع
بينهما لكن الاول شهر ولم يتعرض لذكر ما يجب في القتل من قودا وغيره
افليس الغرض هاهنا الا كشف الحجاب عما يتعلق بهذا الباب العجيب من
نوع علم الشريعة المستطاب المسئلة الثانية ثبت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فانه قال الدية مائة من الابل قد يوجد ايضا في بعض اثار
المسلمين ان الخليفة الثاني رضوان الله عليه قد ضرب الدية على كل
نوع ما في يده ويقدر عليه من الاصناف الخمسة الابل والبقر والغنم والذهب
والفضة فقليل هي ما يقد من الابل وضعفها من البقر والافان من الغنم
والف دينار وعشرة الاف درهم وقد رها بعض المسلمين باثني عشر الف
درهم وفي قول ثالث فهي بالنظر الى قيمة الابل الى غلايرها وخصصها على

ان في قول من حدها بما في رايه من مبلغ الدرهم او الذنب لم نجد من صرح فيها
 بزيادة تضعيف العمد على خطأ كما لا نعلم لهم قولاً بالتساوي بينهما في الاسنان
 اللهم الا ان يخرج في الاول على قیاد راي من قال بالنظر الى قيمة الابل فلا بد
 ان يخرج بينهما اللبون في القيمة فليعتبر وعلى هذا القول باثني عشر الف
 درهم في العمد وعشرة الاف في الخطأ وكان في القياس سديداً وقد خرجنا
 عن هذا المقصود فلنرجع الى ما نحن بصدده من بيان قسمها على الاسنان
 المسئلة الثالثة في قتل حر مسلم غير حلال الدم مائة من الابل كما سبق
 من قسمتها في العمد على ثلاثة فخمسةا ونصف الخمس من بنات اللبون
 ومثلها من الحقاف وخمساها من الجذع الى بارز عامها كلهن اناث لا ذكر
 فيهن وزاد الشيخ ابو الموثر شرطاً اخر وهو كونهن خلفات اي حوامل
 وبعضهم لم يذكره شرطاً فكأنهما قولان وتفسير هذا التقسيم فتلاثون
 من بنات اللبون وثلاثون من الحقاف واربعون من خمسة اسنان تقسم
 ثمانيةا من كل الجذعة والثنية والرابعة والسديس والبارز واما
 شبه العمد ففيه ثلاثة اقوال احدهما انه كالعمد فله حكمه في الدية و
 غيرها حتى القود لان ما اشبه الشيء فهو مثله بالاجماع وثانيه ما يقسم
 بالارباع خمسا وعشرين من كل بنات المتخاض وبنات اللبون والحقاف
 والجذاع وثالثه راي القجربة كونه لكن تقسم الجذاع فيه اخماسا الى خمسة
 الاسنان من كل سن خمس من الجذاع والثنايا والرباع والسديس والبارز و
 اما الخطاء فيقسم فيه بالاخماس عشرين عشرين من كل بنت فحاض وبنت
 لبون وابن لبون ذكر وحقة وجذعة والله اعلم فصل في لم نجد في البقر والغنم
 تفصيلاً لما مضى من محمل القول فيهما كما هو على اجماله في الدعائم وغيرها و
 عندنا ان في آثار الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما يستدل به على الحاق حكم
 البقر بالابل للثابت من قوله في باب الزكاة ان البقر ولو لم يات فيها اثر

ولاصح فيها خبرها جاز عند هذا العلم بدين الله الا ان تلحق بالابل في
 حكمها الثبوت استوائهما في كتاب الله تعالى باستواء الضان والمعر فيه واذا
 ثبت هذا مع احكام التساوي بينهما في الهدايا والضحايا والزكاة ففيه ما ينادي بفسخ
 المقال عن لسان الحال لمن كان من اول الاباب باطراف العلة في هذا البناء وتسوية المقام
 يسهل بينهما في هذه الاستبانة فانها كلها بعضها من بعض فلا يخرج لكل منهما ما عانت في
 البعض ما لم يخص به دليل ولا تخصيصها هنا فوجر العرف فيها كالظاهر للعيان لا يكاد
 ينكر الا من لا فائدة في خطابه فليست فيه واذا ثبت هذا في البقرة وقد تقرر ان الدين
 التام فيها ما يتان فصفة قسمها على هذا في العمد ستون من الجذاع وستون من الشايا
 وتماثلون من الرباعية الى بالغ اعوام ثلاثة اربع تقسم الرباعية وما بعدها بالاخماس ستة
 عشر من كل سن من الرباعية والسديس وبالع عام وعامين وثلاثة ثم كوفهن
 الكالنا تاشط معتبر كما في الابل هل يلزم كوفهن من اولات الاحمال فيخرج فيها
 القولان وتقسم في شبه العمد رباعية اربعين خمسين من كل تباع والجذاع و
 الشايا والرابع وكوفهن انا تاشط في الكل كما في الابل هل يلزم قسمة الرباعية بالاخماس
 الى بالغ اعوام ثلاثة قولان من تفسير القسمة في قول من اوجبها في عشرة عشر
 كل الرابع والسديس البالغ عامين وعامين وثلاثة وكوفهن انا تاشط معتبر كما
 مر في قول اخر فهو كالعمد وقد سبق ما اما الخطا فلا خلاف في قسمة اخماس الى اربعين من
 كل التباع والجذاع انا تاشط كما ذكرنا من الجذاع ومن السديس انا تاشط كما ذكرنا
 الرابع وقد تمت المائتا فضل اخر واما الغنم فلا يحضر في فيها شيء من الاثلاث بل يصح
 ولا يخرج معتبر فانها تاشط وعمرها سايل ولها من الاثلاث مطالع ان شاء الله
 وانها لا تعدو على حال عن وجهين لتعارض الشبه فيها من اصلين لكن الجرم فيها
 يتجررهما او بافرا واحد هما فقد تعارض فيه النظر في كليهما لا يتعد من
 الصنوا وان عرمت على ترك المقال عليها في هذا الموضع لعسى ان يفتح الله
 ذلك في محله والله اعلم المسئلة الرابعة في كشف القياس على الانسان

فيما يصح ذلك من أرش التجراح في عمداً وشبهه أو خطأ كالبيع في أرش لباضعه من
 موخر رأس المسام الخرا ومقدار رأس المسألة الحرة أو وجه الذميمة الخنثى وبيعان
 في المسألة من كل هؤلاء على الترتيب في غيرهم بالحساب مع اشتراط ما يتم الرغبة
 طولاً وعرضاً في كل ما ذكر لأن ما زاد أو نقص في كل بقسطه وضابط ذلك أن يعطى
 الوسط من الأسنان العمودة في الدية الكبرى هكذا في قول أهل الفقه والفضل
 ولا يستقيم غيره لخروجه عن دأيرة العدل في الفضل البعير في الخطأ بحكم ابن
 لبون ذكر لأنه الوسط بين بنت لبون وحقة وقبلها بنت مخاض وجذعة ^{التي} ^{في}
 في الخطأ بحكم قيمها بنت لبون وحقة أو بنت مخاض وجذعة فالأوليان هما ما يليان
 الوسط والاخريان هما الطرفان الأدنى والأعلى وكل ذلك وسط لا يجوز بنت مخاض
 وبنت لبون لأنهما النقص الأدنى ولا حقة ولا جذعة لأنهما الشرف والأعلى وقس
 وهكذا ولو قيل من كل من بقسطهما كان وجهها يخرج في العدل لما ثبت في البعير
 من العدد ثلاثة أعشاره من بنت المخاض مثلها من بنت لبون وخمس بضم الخاء
 من أربعة أعشاره من كل من الجذعة والثنية والرابعة والسادس البازل
 فذلك هو البعير الكامل وماله من شرط فهو هاهنا بعينه ومثله شبهه العدد
 على قول من بالعمالة الحقة وفي قول من يقسمها بالأرباع فالبعير نصف بنت مخاض
 ونصف جذعة أو نصفه من بنت لبون وشرطه الآخر من الحقة فيهما سواء
 كما تقدم وعلى قول من يوجب قسمة الجذاع بالاعشار البازل عام ما فيجب على
 قياده أن يكون شرط البعير من بنت المخاض عشرة بضم العين من الجذعة وعشر
 من الثنية وعشر من الرابعة وعشر السدس عشر البازل لعامها وقس هكذا فيما دون
 البعير وما زاد عليه المسألة الخامسة أعلم أن ما ثبت له في أرش بعير فكذلك
 يصح عنده أن يكون له بقرتان ولهما من السن والرتبة في القياس أن صح ما يتوجه إلى
 فيهما من النظر مثل مال البيل حذو النعل بالنعل لا يصح أن يجوز ذلك في الدية
 الكبرى فيمتنع فيما يخرج منها من أجزاءها وتفاريدها الق هي بعضها لأن كل فرع يرد

المسألة
 الخامسة

بالحكم الى اصله الكلي الشامل على جزياته جهل ذلك من جملة وعلمه من علمه فانه الحق
الواضح الذي لا ريب فيه وما ثبت من هذا للبقر فعلى نحوه يكون الحكم في الغنم لا تخالف العلة
فيها على سواها في العدد بما مضى يستدل على علاقة مسايل الدماء جزئها وكليها
من دية تامة فادرسها بهذا الاصل الشريف الذي هو معرفة الاسنان الموضحة
لحكمه بالبرهان لم نتعرض لذكر هذا العلم هاهنا لقصور الباع عن الخوض في تعريجه
الذي تكاد تغرق فيه سفائير العقول الامن الموفقين من اهل العلم الراغبين ثم لا محل
ها هنا لذكره وانما تعرضنا لذكره لانه زوج منه كشافا لادعيائه من شرف هذا الباب
وتعلق كثير من الاحكام الشرعية به اصولا وفروعا وهذا اول المنظم المشار اليه

وَوَنَكَ فِي الْاَسْنَانِ مِنْ يَوْمٍ وَخُجَعًا | الْعَامِ فَعَامٌ هَكَذَا اَعْدَتْ لَهَا وَسَمًا

والرضع بالفتح وبضم كالرضع بالضم الولادة وبالي البيت ظاهر ومعناه هاء المقال مرتبا
في الاسنان اسنان الانعام من يوم توضع الحيت ينزى الى عدد هكذا عاما الى كل عام له
اسم يعرف به على الترتيب ما بالترسمية فقط وامر كبة مع العدد كما ستجد فيما ياتي
ان شاء الله من هنا قسمه ان شاء الله الى ثلاثة فصول الفصل الاول اسنان الغنم

فِي الشَّاءِ جَدَّ كَانَ جَدَّاعٌ ثَنِيَّةٌ | رِبَاعٌ سَدَّيْسٌ سَالِغٌ سِنَاهَا الْاَتَمُّ

الشاء بالمد جمع شاة وقد تجمع على شياه وشواه بكسر هاء وجمع اخر وقد سبق ان الشاة
تطلق على الضأن للعزم معا وهي بالعر اعرف عند اهل عمان كما في قصيدة ابن هاشم الطبيب
وبالضأن قيل في لغة الحجاز والمراد في البيت شملها في التسمية لاستواءهما كما سبق فالجدان
والجداع بكسر الجيم منه جمع جد بالفتح وهو الذكر من اولاد العز كذا في القاموس والشمس والانثى
كنها والجمع اعنق وعنوق بالضم ومنه المثل العنوق بعد النوق يضرب الضيق بعد الحسنة
واختلف في الجفرة فقيل فوق العناق وقيل ونحو قيل ما بلغ اربعة اشهر في قولها اكل استغنى عن الرضاع
وقيل ما عظم واستكرش ما ولد الضأن فهو كذا تسمية ان شاء الله فان تم الحول دخل الثانية فهو جدع
يفتح الجيم الدال العجمة والانثى جدعة والجمع جداع بالكسر جدعان بالضم فاذا امتلستين
دخلت الثالثة فهي ثنية يفتح ثلثة كسر النون تشد ثلثة ثمانية من تحت الذكر في فاذا امت

الاسنان
الضأن
الجدعان
الجداع
الضأن

الثلاث ودخلت الرابعة فهي بإعيه بفتح الهمزة وتخفيف الواو كذا الياء المشناة من تحت محققة
والذكر رباع فاذا اتمت الرابعة ودخلت الخامسة فهي سديس للذكر والانتى واذا اتمت الخامسة
دخلت السادسة فهي سابع بالسين المهملة والعين المعجمة وليس بعد سن يسمي وانما يجزئ
العدد كما سيأتي انشاء الله مسئلة وقد جرينا في هذا الباب على الاشهر من المعتمد عليه في الاثر
فلا بأس ان نذكر مع كل فصل منه ما وجدناه من الاختلاف فيه فقد اختلف العلماء في الجذع
على اقوال احدثها ما مضى والثاني بن ستة اشهر والثالث ابو عبيدة اشهر وهذا القول
ان الاخير ان عن المغاربة وعلى قولهم فاذا اتمت السنة ودخلت الثانية فهو ثنى كذا عن ابي
اسحاق المغربي على قايده هذا القول فاذا اتمت الثانية فرباع او الثالثة فسدس او الرابعة فسابع
وهكذا الا انها سنا تجري على نسق لا يختلف قد يقال المشاة اذا انت عليها السنة السادسة
سدس قد يقال لما دخلتها من بقرة او نجة سابع وقد يقال صابع بالصا والمهملة
عوض السين من الترتيب المذكور البيت هو المشهور عند الفقهاء وهو الذي انبته مصنف
القاموس كذا عند لفظة سابع فمن شاء من ثمة فليطالع

وَبَعْدُ فَأَعْوَامٌ تَعْدُ وَسَالِغًا | وَقُلْ حَمَلٌ فِي الضَّانِ حَيْثُ الْجَدُّ عَثَرَ

الواو في سابع بمعنى مع وانتصاب سابع بالفعول معرو ومعى البيت ان بعد سابع بعد ياء
مع سابع فيقال سابع عام سابع عامين سابع ثلاثة سابع اربعة وهكذا بالترتيب
السابق اذا ليس من معينة بعد الصانع ففي السادسة صانع عام وفي السابعة صانع عامين
وفي الثامن صانع ثلاثة اعوام وليقس صاعد على هذا الترتيب السابق المشهور وعلى الترتيب
الثاني فهو سابع عام في الخامسة وسابع عامين في السادسة وهكذا وقد سبق ان ذلك
الترتيب يشتمل النوعين من الغنم الضان والمعز وهذا استثناء القول في الجذع خاصة
فقال ان الجذع هو في الضان يقال حمل بالتحريك والجمع اجمال وحملان بالضم فتلخص ان الجذع
خاص بالمعز والحمل هو الذكر من اولاد الضان وقيل خروف اذ رعى وقوى واشناه خروف
كالعناق في المعز والجمع خرفان بالضم واخرقة وثر بفتح التثنية اشارة الى البعيد
وهنا اشارة الى موضع ذكر الجذع في البيت السابق فافهم والله اعلم

الفصل الثاني في اسنان الابل

وَأَوَّلُ حَشَوِ الْإِبِلِ حَوَارِهَا | إِلَى يَوْمِ فَصْلِ الْفَصِيلِ ذَا الْفَطْرِ

سم امر من سم يسهم والوسم العلامة ومنه اشتقاق الاسم في قول والحشو بفتح الميملة وسكون المعجمة صغار الابل الحوار يضم الحاء الميملة وقد تكسر و آخرها الراء الميملة هو ولد الناقة من يوم وضعه الى يوم فصاله عن امه فاذا فصل اي فطر سمي فطما وليس في شمس العلوم في الحوار الا انه والدالة وضبط ومنه فيه بالضم وما سبق فعن القاموس ٢

فَخَاضَ لَبُونٌ حَقَّةً جَذَعٌ تَنِي | وَبَاعٌ سَدِيسٌ بَازِلٌ مُخْلِفٌ يَرَمُ

حذف المضاف شايح وفعله الناظر هنا تحقيقا وامنا من اللبس والاصل بنت مخاض بنت لبون وهذا البيت جامع لاسنان الابل فقد سبق ان الحوار الى ان يفطر ثم فصيل هذا كله في السنة الاولى ولا لبس بدلالة تخصيصه بشرط الفطام او عدمه فيه يخرج عن قاعدة ترتيب الاسنان سنة سنة لدفع اللبس فاذا جاوز السنة الاولى فهو ابن مخاض وهي بنت مخاض الى ان تتم الثانية فان دخلت في الثالثة فهي بنت لبون والذكر ابن لبون وفي الرابعة فالذكر حَقٌّ والانثى حَقَّةٌ او في الخامسة فهو جَذَعٌ وفي السادسة فهو ثَنِي وهي ثنية او السابعة فهو رِبَاعٌ وهي رباعا والثامنة فهو سَدِيسٌ هي سديسة او التاسعة فهي بَازِلٌ وهو بازل ايضا والعاشرة هو مُخْلِفٌ وهي مخلف ومخلفة وما بعد ذلك سن يسمى **فصل** في ضوابط اسمائها واشتقاقها ونحوه بنت فحاض بفتح الميم قبل الحاء والضاد المعجمتين وسميت بذلك في السنة الثانية لانهم يحملون فيها الفحول على النوق فتكون فحاضا اي حواملا غالبا ان لم تكن كذلك حقيقة في البعض بنت اللبون بفتح اللام وضم الموحدة سميت بذلك لان امرأتها تكون حينئذ لبونا ولبونة اي فئات لبنا غيرها

فصل
ثاني
في
اسنان
الابل

ولو غالباً بالتقدير السابق الجمع في الأولى وفي هذه بنات مخاض وبنات لبون
والحق بكسر الحاء المهملة بعدها القاف المشددة قيل سميت بذلك لأنها
حق لها ان تركب استحققت الضراب ولهذا وصفت الفاطرة الفحل والجمع
حقوق حقائق بكسر الحاء منهما وجمع الجمع حقق بضمين والجذع والجذعة
بتحريك الجيم والذال المعجمة فيهما والجمع جذاع بالكسر وجذعان بالضم وقد
يقال للواحد جذع وفي القاموس ان الجذع اسم له في من ليس بين
ثبنت ولا تسقط وكذا الثنى والثنية بفتح المثلثة وكسر النون وتشد يد
الياء والرباع بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وفي اعراب عينه المهملة
وجهمان اجراء الحركات عليهما كالصحيح وكالمقوص وفي القاموس لا نظير لها
في ذلك غير ثمان وسناح وحوار وانشاها رباعية والجمع ربع بالضم وبضمين
ورباع وربعان بكسرهما وكسر وارباع ورباعيات والسادس حركة كذلك
والسن سدس بالتحريك او سدس الصفة سدس هكذا وقع من لفظ
القاموس في س ل غ واسدس البعير التي السن بعلا رباعية وجمل
وناقة وبازل وبرول كصبور والجمع بزل وبزل وبوازل ككتب وركب
فوارس كان اشتقاقه من بزل فاب البعير اي طلع والمخلف من الاختلاف
بالحاء المعجمة والفاء وقد مضى وكفى واما قوله يزمر ففي تكلمة البيت جملة
وصف المخلف بها من زمره انما اقتاده بزمامه ليتركب ونحوه فصل
وكل هذا الفصل من ترتيب اسنان الابل لم نجد فيه اختلافا الا
ابن اللبون فقد قيل يسمى به في السنة الثانية وذلك يؤثر في
قاموس اللغة ولا تعلم قايلا به من اهل الفقه والله اعلم

وَبَعْدُ فَأَعْوَامٌ تَعْدُو بَازِلًا	وَبِالْمُخْلَفِ يَجْرِي الْعَدُّ وَالْمُخْلَفُ الضَّحْرُ
---------------------------------------	--

البازل والمخلف ينصبان في البيت بالمفعول معه وفتح ثاني المعجمتين
من الضحرة لغة وهو العظيم الجرم الكثير اللحم ومعنى البيت ان بعد ذلك

الاسنان المذكورة يعد بالاعوام مركبة مع البازل فيقال في التاسعة بازل عام وفي العاشرة بازل سنتين وهكذا باطراد وهذا لا يختلف فيه احد فيما نعلم واختلفوا في تركيب العدد مع المخلف ففي قول الفقهاء انه يقال له في العاشرة مخلف عام وفي الحادية عشر مخلف عامين وفي الثانية عشر مخلف ثلاثة اعوام وهكذا فيما زاد وفي القاموس ليس بعد البازل سن يسمى على هذا فلا يعد بالمخلف سنا ولا يتركب العدد عليه وقد يوحى عن المتفق موافقة ما حكيناه عن فقهاء المسلمين فصل قال المتفق يقال للبعير بازل عام او عامين الى خمس سنين فاذا تجاوزها فهو عود والانتى عودة فاذا هم فهو فخر والانتى ناب شارف قلت وتحديد الخمس السنين لم يحفظه عن غيره وفي القاموس العود المسن وكذا الفخر وفيه بقية ولا يقال للانتى فخر بل ناب ويقال في لغية والشارف والشارف الناقة المسنة المهرمة وضبطها فالعود بفتح المهملة واخرها ميم والقمر بالقاف قبل مملتين وقد يقال القمر كجر حذو تحارية بالضم مخفف الياء والناب هو شهيرة كالنيوب كتور والجمع انياب نيوب وينب والشارف بالمعجمة والراء المهملة والفاء والجمع شوارف وككتب وركع وعدو وجمع القمر قحور وقحور والله اعلم

عَجَالُ نَبَاعٍ بَلْ جِدَاعٌ ثَنِيَّةٌ	وَبَاعٌ سَدِيسٌ سَالِغٌ لِبَقِيرَةٍ
--	-------------------------------------

التم في القافية بفتح المشناة من فوق مصدر كالتام اى هذا المذكور تمام لاسنان البقر او فعل ماض منه او بالنون من تم الخبر اذا شاع والمساك سطر والبقير اسم الجمع للبقر كالباقر والباقور والبيقور والباقورة والواحدة بقرة للانتى والذكر ويخص هو باسم الثور وهذا ترتيب سنان البقر فولد البقر هو العجل بكسر العين المهملة والعجول كسنور وجمع الاول عجال بالكسر والثاني عجاجيل لم يذكر القاموس لمؤنثه صيغة اخرى

وفي المنتخب من شمس العلوم ان نشأه عجلة وعجولة بزيادة هاء الثانية فانتمت
السنة الاولى ودخلت في الثانية فهو تبع وهي تبعية والجمع تباع بالكسر وتبع
او في الثالثة فهو جذع وهي جذعة محركتين او الرابعة فهو ثني وهي ثنية
او الخامسة فهو رباع وهي باعية والسادسة فكلها سدس والسابعة
فكلها سابع وقد مضى ضابط الجميع واختلف في هذا الترتيب فقل التبع
في السنة الاولى او هو اذ تبع امه والجذع في الثانية والثني في الثالثة و
هكذا في الرباع في الرابعة والسدس في الخامسة والسابع في السادسة
في هذا تشاكل المشهور من ترتيب الغنم ونحو هذا يوجد في كتب اللغة و
في لد المختار وفي شعر الشيخ احمد بن الخطير رحمه الله ما يستدل به عليه
والخلاف لفظي فلا يترتب عليه شيء من مسايل الفقه الا من حيث اللفظ ف
خمس وعشرين من البقر تبعية بالترتيب الاول وجذعة بهذا الترتيب المعنى
واحد هكذا واختلف في المس من البقر فقل هي مسنة في الثالثة وقيل
في الرابعة وقيل في الخامسة وظاهر القاموس منتخب لشمس ن المسنة
الكبير ولا قيد وكذا فيهما ان المشب بالشين المعجمة والباء الموحدة هو
المسن من البقر والمشبون بفتح الشين هو الفتي ممن وضبط المشب بكسر الميم
وفتح الشين او كسر الشين بعد ضم الميم والباء مدغمة والانتى مشبهة
بالوجهين وعن ابن وصاف في تفسير الدعائم ان المشبهة سن للبقر كالبار
للابل ترتبها في قوله انها في السنة الثانية حولي ثم جذع ثم ثني ثم رباع
ثم سدس ثم مشبع عام او عامين او ثلاثة وهكذا قلت والحوي قد يطلق
في السنة الثانية على كل ذات حافر والانتى حولية كذا في كتب اللغة والله اعلم
وَجَرِي بِتَرْكِيبِ السِّنِّينَ وَصَالِغًا | بِغَدِّ يَصَاهِي مَا تَقَدَّمَ فِي الْغَنَمِ
نصب صالح كما سبق في الغنم وقد سبق ان صالحا بالصاد لغة في صالح بسين
والمضاهاة المشابهة فالتركيب هنا كالترتيب هناك والتركيب مع البازل

في الاصل سواء سواء فنقول في السابعة صالح سنة ثم صالح سنتين وهكذا
وعلى القول الاخر في السادسة تقول صالح حول وفي السابعة صالح حولين
وليقتس العام والحول سواء في المعنى التركيب

وفي هذه الاشياء خلف وائتمنا نظمت لك المشهور فيهم كالعالم

الضمير في هذا راجع الى البقر تقول في البقر والشيء اختلاف في الاسنان
شايع ولم ينظر منه سوا المشهورات لوضح عند اهل الفقه واللغة نعم قد
ذكرنا ما فيها من اختلاف التي جذاها مستوفاة في النثر وكفى والحمد لله
على ما اوتي وسلام على عباده الذين اصطفى وخاصة المجتبي خاتمة النظم

فد ونكها من حكر الاسر متقن البناء عما دالم ترم شأوها ارم

دونكها الضمير فيه القصيدة ومعناه الاعزاء بها والحث على اخذها ومن حرف
جر معناه البيان وان فتحت الكاف من جكم والقاف من متقن فيكونا ناسمى
مفعول من حكم الشيء واتقنه اذا جاد صنعه غاية وان كسرت الكاف
والقاف منهما فما اسم فاعل من قبلها وهو حرف لابتداء الغاية والاس
بتثنية الهزرة وتشديد السين المهملة اصل كل شيء ومن البناء اصله
والعماد بكسر العين الابنية الرفيعة ومنه ارم ذات العماد ولم ترم بضم الراء
لم تطلب شأوها بفتح الواو على المفعولية وعاملها الفعل المجزوم الذي هو الزم
وقاعلها ارم بكسر الهزرة ففتح المهملة والشاؤ بفتح المعجمة وسكون الهزرة وثقلب
الفا تخفيفا ومعناها السبق والغاية وارم مدينة عظيمة قصورها من ذهب
وفضة واساطينها النياقوت والزبرجد وفيها اصناف الاشجار على مطردات
الانهار بناها شلدين عاد في بعض صحارى عدن لما سمع بذكر الجنة فتمت
في ثلاثماية سنة وكان عمره تسماية سنة فيما قيل وكفى على غرابة شكلها وعد
مثلها برهاننا واصحابنا وصف الله تعالى اياها بانها لم يخلق مثلهما في البلاد وفي
تشبيهه القصيدة بهذه المدينة مع ذكر البناء والاساس والعماد والمدينة

من انواع البديع مناسبة التظير وترشيح الاستعارة بما لا يخفى على اهل
الذوق والسليم وفي ما اختلافت ذكرها اهل اللغة والتعبير ليس في
ذكرها بهذا الموضع خطر علاقة وفائدة فتركناها

تَضَوُّعٌ بِالْأَسْرَارِ مِنْهَا وَشَايِعٌ تَضَوُّعٌ بِالْأَنْوَارِ مِمَّا الدُّجَى رُكَّعٌ

تضوع بفتح المثناة من فوق والضاد المعجمة والواو المشددة ورفع العين المهملة
اصلها تتضوع بتاين احادها للوزن وللضارعة الاخرى فحذفت احد التاينين
تخفيفا وذلك شايع فصيح وكثير منه في كتاب الله تعالى كنحو تنزل الملائكة
والروح ومثل تضوع هذا في الشطر الثاني تضوع بالهمزة في موضع العين
من تلك وباقي الحروف والوزن سواء ويجوز تضوع وتضوع بضم التاء فيهما
بناء لغير المسمى فاعله ويجوز في الاول ايضا ان يكون بلفظ الماضي فتفتح العين
واجتماع تضوع وتضوع في البيت مع اختلافهما في الحروف المتقاربة فخرج الـكـونـها
من الحروف الخلقية هو من باب الجناس المسمى باللاحق في عرف اهل المبدع
والتضوع في المسك ونحوه تفوح نشره وانتشار ربحه والاسرار جمع سر و
اراد به دقايق العلم التي هي من استنباط اهل العقل ونظواهر النقل
والرشايح بالشين المعجمة بعد الواو اخرها العين المهملة جمع وشيعة
وهي الطريقة في لبرد والعلم في الثوب واراد بها مسالك النظر وطرائقه
اي فنونه المتكثرة وافنانها المتمثلة بثمره العلم النافع والتضوع بالانوار
اكتساب الاشعة منها تفعل بضم العين من الضياء وهو النور والنور المضئ
لغيره خاصة والنور اعمر ولهذا يستدل بقوله تعالى جعل الشمس ضياء
والقمر نورا واما بكسر الهمزة اصلها ان الشرطية ارغمت فما المزيدة والزمنية
والدجى جمع دجية بالضم وهي الظلمة وادلهم بتشديد الميم في اخرها اي
كتف واسود ويقال سود مديم للمبالغة ومعنى البيت ظاهرا

بِأَمْثَالِهَا الْأَقْلَامُ تَاهَتْ فَصَدَّتْ مَقَالَةٌ قَوْمٌ أَقْبَتُوا الْفَرَاقَ الْقَلَمُ

قاه يتيه يتمها بالكسر شمع بانفقه كبر اوزهي بنفسه عجاوتاه القصر فان
 علوا وصدق بتشديدا لدال شهدت بالصدق لمن اثبت الفخر
 للقلم على غيره من سيف ونحوه وقال بامثالها جمع مثل بالكسر والتحريك
 كالشبه والشبه في المفرد وفي الجمع كالاشباه وزنا ومعنى لم يقل بها
 تاهت الا قلام تاد باومتى تاهت بامثالها فقد تاهت وما امثالها
 الا كتب الملة الخفية والاثار الشرعية الحمدية وما هي الا نتيجة النور
 السماوي الذي هو شرف الانبياء ووراثة العلماء وحياة العالم جميعا وكله
 في هذه الدار الارضية مثبت عند الاسلام في اللوح المحفوظ بنفقاتنا
 الا قلام فلام مقايضة لمفاخر بغيره البتة ٦

وَلِلّٰهِ حَمْدٌ حَمْدِي الصَّلَاةُ عَلَى الَّذِي هَذَا فَا بَانُورِ الشَّرِيعَةِ فِي الظُّلَمِ

حمد الله شكره والثناء عليه وفي لقاموس هو الرضى الشكر وفي الشمس
 خلاف الذم قلت وخلاف الذم هو المدح والثناء باللسان على الجميل
 الاختيارى سواء كان في مقابلة نعمة ام لا هكذا لغة وعرفا هو فعل
 ينبئ عن تعظيم النعم بسبب كونه منعم والمفسرين في بيان الحمد المدح
 كلام لم نتعرض له في هذا والصلاة لله على عباده فيها ركوع وسجود و
 من الملائكة للخلق استغفار وولاية لاهلها ومن الخلق المكلفين لبعضهم
 بعض كذا ومن الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم هي حمته له
 وتعظيم منزلته وحسن لثناء عليه وابلاغه المقام المحمود المختص به
 صلوات الله عليه ومن الله تعالى لعباده رحمة لهم وحسن الرعاية منه
 بموجب الرحمة الابدية هو الذي يصلي عليكم وملائكته الالية واهلها
 الى صراط الحق بنور الشريعة المطهرة هو الفاتح والظلم جمع ظلمة بالضم و
 هو ديجور الجمل وحنادس الضلال اللهم بلغ منار ورح نبيك المشرقة افضل
 صلواتك وسلامك الكاملين الذين ترضاهم اله منار ترضى بهما اله عنا

وزده شرفاً وكراماً وجلالة واعظاً ما وبلغه المقام المحمود وارزينا
شفاعته في اليوم المشهود وتجاوز عن سيئاتنا وان جلت وتقبل
قوبتنا وان اعتلت وتب علينا انك انت التواب الرحيم وامن
علينا بالخلاص من سجن الطبع انك ذو الفضل العظيم وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
قد تمت هذه المنظومة بشرحها وكان تمامها اربعين
شهرشوال سنة ١٣٠٩ هـ على يد الفقير الله راجي رحمة ربه القدير
منشى محمد ابراهيم بن فقير صاحب چولكر مرحوم باهتمام الكامل الصغ
والخل الوفي سالم بن محمد بن سالم الرواحي الا باضى رزق الله حفظها
والعمل بما فيها انه كريم منان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وقد انطبع في بندر بومبائ بمطبعة دت پرساد

بتصحيح الاقل محمد بن ابراهيم بن جفيمان

الاحسائي عفا الله عنه والديه و

المسلمين بفضل سبحان ربك رب العزة عما

يصفون وسلام على المرسلين

والحمد لله رب

العالمين